التنمية والتمويل في فلسطين

إعداد

إياد الرياحي
تحسين عليان
فراس جابر

رام الله – فلسطين
2013

التنمية والتمويل في فلسطين

دراسات في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية

Development and Aid in Palestine

three studies in social and economic policies

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية « المرصد» ٢٠١٣
رام الله ـ فلسطين

عمارة صابات، ط ١، الماصيون
هاتف: ٠٢-٢٩٥٧٣٦٣ ، تلفاكس: ٠٢-٢٩٧٧٢٢١
البريد الالكتروني: almarsad@almarsad.ps
الصفحة الالكترونية: www.almarsad.ps

التنمية والتمويل في فلسطين

دراسات في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية

Development and Aid in Palestine

three studies in social and economic policies

جميع الحقوق محفوظة ©

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية « المرصد»

© Copyright: Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad) 2013

تم اعداد هذا الكتاب بدعم من روزا لوكسمبورغ في فلسطين

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

ما يرد في هذا الكتاب من اراء وافكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمرصد،
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

الـفـهـرس

- تقديم ٥

- **البنوك والمسؤولية الاجتماعية**

- ملخص تنفيذي ٨
- مقدمة منهجية ٩
- البنوك العاملة في فلسطين خلفية ١٠
- الأزمة العالمية والبنوك الفلسطينية ١١
- المسؤولية الاجتماعية خلفية عامة ١٢
- الخاتمة ١٨
- التوصيات ٢٠
- الملاحق ٢١
- المصادر والمراجع ٢٢

قائمة الجداول:

- جدول رقم (١) ١١
- جدول رقم (٢) ١٢
- جدول رقم (٣) ١٥
- جدول رقم (٤) ١٧
- جدول رقم (٥) ١٧

- **المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة: شركات إسرائيلية تنهب وممّول أجنبي يساند**

- مقدمة ٢٤
- إسرائيل هي المستفيد من الأموال المقدمة للفلسطينيين ٢٥
- شركة ميكوروت تنهب مياه الفلسطينيين وأموالهم ٢٦
- كيف تستفيد شركة ميكوروت من الأموال المحسوبة على الشعب الفلسطيني ٢٧
- أكثر من نصف مليار دولار ولا بئر ارتوازية واحدة ٢٨
- التحليل القانوني ٢٩
- الخلاصة ٣٢
- المصادر المراجع ٣٣

- **قيود الليبرالية: انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية**

- مقدمة ٣٦
- منظمة التجارة العالمية، شر لا بد منه؟ ٤٨
- ما هي منظمة التجارة العالمية (WTO)؟ ٤١
- هيئة تسوية النزاعات/ منظمة التجارة ٤٢

- الليبرالية الجديدة والتبادل التجاري والاستثمار ٤٣
- الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية ٤٥
- دراسة حالة الأردن ٤٧
- فلسطين والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ٤٩
- ترويج لليبرالية ومعارضة ٥٠
- مساوئ الانضمام ٥٢
- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ٥٢
- الملكية الفكرية وقطاع الأدوية ٥٤
- خاتمة ٥٨
- توصيات ٦٠
- الملاحق ٦١
- المصادر والمراجع ٦٥

تقديـــم:

يأتي هذا الكتاب؛ «دراسة التمويل والتنمية»؛ ضمن دراسات التنمية البديلة؛ التي تستهدفُ تحليل الظاهرة التنموية في فلسطين المحتلة، عبر تفكيك أشكال العمل التنموي الذي تبدو «محايد» في تأثيره وفعله، ولكنه منحاز بامتياز إلى مقولات الليبرالية الجديدة التي تسبح في عبادة حق الشركات الكبرى والكيانات الدولية في استباحة مجتمعات الجنوب ومواطنيه طمعاً في المزيد من الربح وتراكم رأس المال. المجتمع الفلسطيني ليس معزولاً بصفته تحت الاحتلال العسكري المباشر عن تأثيرات هذا النسق الليبرالي، بل أن التأثير مزودج؛ استباحة عبر رأس المال المحلي والمرتبط عضوياً من الرأس المال العالمي من ناحية، واستباحة الاستعمار ومؤسساته وشركاته، التي تنهب بشكل منتظم ودوري الموارد الفلسطينية المختلفة. الاقتصاد، التنمية، التمويل السياسي هي أدوات العصر ما بعد الحداثة، وتتظافر مع أداة من «العهد القديم» تتمثل في الاحتلال الكولونيالي.

المرصد (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية) ينطلق من أن الهيمنة والاستغلال بأدواتها العالمية تعمل على المجتمعات المقهورة بنفس الطريقة، لذا فإن أدوات التحليل والنقد، واستكشاف البدائل يجب أن يكون منطلقاً من نفس الأسس؛ أي عمل تضامني جماعي، يسعى إلى تحقيق قيم وطنية وإنسانية، فمعركة التحرر الوطني تشتبك بضراوة مع مؤسسات وبنى الهيمنة الاقتصادية والسياسية العالمية، وهذا ما يتبين من تركيبتها وآليات عملها، وبرامجها المختلفة، لذا يجب التقاط هذا التشابك، من أجل نقده وإلغاء تأثيره. يتم هذا عبر إنتاج ممارسات بديلة تعود بالمجتمع الفلسطيني إلى أصالته التي سعت دوماً للاعتماد على الذات، ومواجهة الاستعمار، ولكي يتم تطوير هذه الممارسات يتحتم على القوى الحية لهذا المجتمع أن تكون جزءاً من بنية أكبر تسعى للعدالة وتناهض الاستغلال والفقر.

يأتي أهمية هذا الكتاب، من أنه يحتوي على ثلاثة دراسات تنموية، تسعى لتفكيك أدوات مختلفة من الاستغلال والهيمنة، وتمد فكرة نحو بناء البديل، الذي أصبح وجوده ضرورة لا تحتمل الترف في الحالة الفلسطينية.

الدراسة الأولى:

لمعدها إياد الرياحي، وبعنوان «البنوك والمسؤولية الاجتماعية»، حيث سعت من خلال تحليل بيانات البنوك المالية، ومقابلة المسؤولين في هذه البنوك إلى وضع تصور لصندوق للمسؤولية الاجتماعية، ينحى نحو تحقيق التنمية المجتمعية والريفية، بما يخفف من الفقر والبطالة. ولتوضيح هذا تم تناول «نماذج» مختارة من صور دعم البنوك لأنشطة في إطار المسؤولية الاجتماعية، لتبين أنها تغرق في الإعلامية والدعائية على حساب العمل الجدي.

الدراسة الثانية:

لمعدها تحسين عليان وبعنوان « المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة: شركات إسرائيلية تنهب وممّول أجنبي يساند » تتبعت قطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وكيف يتم نهب هذا القطاع من قبل مؤسسات الاحتلال، ويدفع مقابل هذا النهب الفلسطينيون المقابل المالي، العطش وقلة المياه للزراعة والشرب.

توضح الدراسة كيف أن الممولين من خلال مشاريعهم لقطاع المياه، ساندوا دوماً توجه الاحتلال بالسيطرة على الموارد المائية، ودفعوا باتجاه استدامة هذه السيطرة والنهب، وعندما عملوا على مشاريع، توجهت لإعادة تكرير المياه، ومد الأنابيب، ولم يساندوا أي مشروع للوصول إلى المياه الجوفية في حالة الضفة الغربية.

الدراسة الثالثة:

لمعدها فراس جابر وبعنوان «قيود الليبرالية: انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية» سعت إلى تحليل الآثار المحتملة لهذا الانضمام المفترض الذي تسعى إليه وبكل قوتها السلطة الفلسطينية، على عدة قطاعات مهمة وأساسية في الاقتصاد الفلسطيني كالزراعة وصناعة الدواء، ومآلات تأثير الانضمام على المجتمع الفلسطيني، الذي يكبل باتفاقية باريس الاقتصادية، ويراد له مزيداً من التكبيل عبر «قبول» لشروط هذه المنظمة، التي تدير لعبة التجارة في العالم لمصلحة القوى الكبرى والدول المتقدمة. التجارب العالمية والعربية في هذا المضمار توضح دور هذه المنظمة، وتبين الدراسة خيارات أخرى لمنظمات عربية وإقليمية تقوم على أسس أكثر عادلة وإنصاف يمكن للسلطة إن أرادت أن تنضم لها.

البنوك والمسؤولية الاجتماعية

إيـاد الـريـاحـــي
باحث ميداني : شادي جردات

ملخص تنفيذي:

إنشاء صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية ينقذ آلاف العائلات من الفقر:

إن وجود صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية، والذي من الممكن أن تساهم فيه البنوك والشركات الخاصة، ويسخر في مجال التنمية الريفية والمجتمعية بحيث يغطي المجالات التي يتجنبها المانحين أو تعجز الحكومة عنها نتيجة «سوء التخطيط» أو القدرة على التقرير في بعض المجالات التنموية. يخرج ذلك مفهوم المسؤولية الاجتماعية من إطارها التجاري والإعلامي بالترويج للمساهمين فقط.

إن وجود صندوق للتنمية المجتمعية يساهم القطاع الخاص به بنسبة ١٠٪ من الأرباح سيسهم ذلك في توفير ٥٠ مليون سنوياً. وإذا ما تم ترويج هذا المفهوم ليشمل الشركات غير المسجلة في سوق فلسطين والتي يصطلح على تسميتها بالعمل العائلي، فإن ذلك سيضيف إلى هذا الصندوق ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار أخرى في السنوات اللاحقة.

إن تطور موجودات البنوك العاملة منتصف عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب إلى أكثر من ٩ مليار دولار أمريكي. علماً أن ودائع البنوك عام ٢٠٠٠ كانت ٣,٥ مليار دولار تقريباً، هذا التطور الحاصل على الودائع والذي تضاعف أكثر من ٦٠٪ في السنوات السابقة، كان يجب أن يعكس نفسه بشكل أكبر في مجال المسؤولية الاجتماعية.

استطاعت البنوك الفلسطينية تخطي الأزمة العالمية بأقل الأضرار، البنك الأجنبي الوحيد وهو بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود الذي يعمل في الأراضي الفلسطينية سجل خسائر متتالية طوال الأعوام الماضية حيث بلغت خسارة البنك عام ٢٠١٢ (٤٧٣,٠٩٩-). ويتضح أن البنك لم يلجأ إلى التسهيلات الائتمانية التي تحقق أرباح كبيرة للبنوك في الأراضي الفلسطينية. وباستثناء بعض البنوك الفلسطينية التي لها إيداعات في الخارج، فإن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني محدودة جداً. والسبب في أن البنوك المحلية استطاعت تجاوز الأزمة لأن الجهاز المصرفي معزول. ووصلت التسهيلات الائتمانية للبنوك ٣,٨ مليار دولار في الربع الثالث من العام ٢٠١٢.

ولتصبح لبرامج المسؤولية الاجتماعية جدوى في الواقع الفلسطيني يجب أن تتخلص تلك البرامج من الكثير من المحددات والإجراءات، حيث أن برامج البنوك تخلو من أي دعم لمشاريع لها علاقة بالقضايا الوطنية العامة. وتركيز البنوك أكثر على مجال الدعاية، والميل إلى برامج الرعايات سواء للمهرجانات الرياضية أو الافطارات..الخ، وأحياناً ينشأ تعارض أو تبادل في المصالح، ففي الوقت الذي تم التبرع فيه لبناء جامع في ضاحية سكنية جديدة تحت بند المسؤولية الاجتماعية فإن البنك كان يهدف من ذلك تحصيل اتفاقيات تمويل ترفع من نسبته في السوق المحلي، ومن جانب أخر يكون البنك قد تبرع فعلياً لأحد المساهمين الرئيسين في نفس البنك.

على المستوى العالمي الفجوة متسعة أكثر بين الدور الذي تلعبه العديد من الشركات وبين برامجها الدعائية في مجال المسؤولية الاجتماعية. هذا الوضع مشابه تماماً عندما تقوم شركات التبغ بالتبرع لمرضى السرطان لتحسين صورتها في المجتمع، ويغيب أن تلك الشركات تعتبر منتجاتها مسبباً ومساهماً فعلياً في انتشار هذا المرض. كأن تقوم شركات النفط بتمويل برامج البيئة، ودعم بعض المبادرات المحلية في مناطق نفوذها لتصبح مقبولة أكثر للسكان المحليين ولتغطية عمليات الاستغلال والفساد والنهب المنظم لثروات الشعوب. نرى العديد من المبادرات التي تقوم بها شركات الأغذية، فعلى سبيل المثال تمول ماكدونالد وكوكاكولا الأنشطة المجتمعية، والتي تترافق مع ترويج منتجاتها، وفي مقابل ذلك تدفع على سبيل المثال حكومة الولايات المتحدة عشرات مليارات الدولارات لمعالجة الأمراض الناتجة عن السمنة، والتي تعتبر كوكاكولا وماكدونالد من الشركات التي يشار إليها أساساً بتغير نمط الغذاء الذي يساهم بارتفاع نسبة البدانة.

مقدمة منهجية:

هدفت هذه الدراسة والتي تأتي ضمن عمل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى طرح بدائل تنموية تساهم في تقليل الاعتمادية على برامج المساعدات الخارجية، وخلق بدائل وطنية تساهم بشكل فعلي في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.

في أثناء الإعداد لهذه الدراسة وبالرغم من أن الأسئلة التي تطرحها عامة في كثير من جوانبها، إلا أن إجراء المقابلة لم يحظى بالترحاب من العديد من البنوك، فيما عدد أخر منها طلب أن يعبئها بنفسه بعد التشاور، لكن الأجوبة كانت متحفظة في ٩٠٪ من الأسئلة التي تضمنتها استمارة المقابلة. كما أن الإجابات التي قدمت كانت أيضاً مقتضبة ومتحفظة. إضافة إلى ذلك هناك بعض البنوك التي طلبت أن تدرس الأسئلة بشكل مسبق وبعد مماطلات امتدت لأيام عديدة، وفي حالة بنوك أخرى لأسابيع، وبعدها ابلغ المرصد برفض إجراء المقابلة دون توضيح الأسباب. كما أنه قد تم الاتصال وإرسال العديد من الرسائل الرسمية من أجل إجراء مقابلة مع جمعية البنوك والتي اكتفت بالقول أن كل شيء موجود في تقاريرها.

ترافق الإعداد للدراسة مع قيام أحد البنوك الكبيرة العاملة في فلسطين بإغلاق حسابات بعض المؤسسات الخيرية والمؤسسات العاملة في مجال الدفاع عن الأسرى، وأخرى تعمل في مجال الزراعة إضافة إلى إغلاق حسابات شبكة المنظمات الأهلية، سبق ذلك اقتحام تلك المؤسسات من قبل سلطات الاحتلال ومصادرة ملفاتها. معظم المؤسسات التي تمت مقابلتها أشارت إلى أن هناك رابط بين هذا الاقتحام وخطوة البنك بإغلاق حساباتهم البنكية. وهذا ما نفاه البنك طيلة الشهور الماضية. لكن البنك لم يقدم أي تفسير منطقي ومقنع لتلك المؤسسات.

الأسئلة المثارة وكذلك الاستنتاج راجعنا بهما مقر البنك العربي في فلسطين، والذي بدوره حول استمارة المقابلة إلى الفرع الإقليمي في عمان، وبعد طول انتظار رفض البنك إجراء المقابلة سواء بالشق الذي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية أو بالانتقادات التي وجهتها المؤسسات التي تم إلغاء حساباتها. وبعيداً عن المقابلة والبحث والحق في الإطلاع على المعلومات، ذهب البنك في خطوة غير مسبوقة بتكليف موظف في البنك من أجل البحث عن خلفية المرصد السياسية والحزبية!!

شكلت التقارير الصادرة عن جمعية البنوك الفلسطينية لأعوام مختلفة مادة عوضت عن العديد من المقابلات وغطت الكثير من الأسئلة التي تطرحها الدراسة، تحديداً في جوانب نسبة المساهمة في المسؤولية الاجتماعية والمجالات التي تغطيها تلك التبرعات، إضافة إلى صافي الموجودات والأرباح للبنوك العاملة في فلسطين. وساهمت كعامل مهم في الوصول إلى العديد من الاستنتاجات التي سعت إليها هذه الدراسة، إلا أن الغائب تفسير البنوك لتلك البيانات، أو إبداء رأيها بالانتقادات الموجهة للبرامج التي تمولها البنوك.

فيما تجنبت الدراسة في الكثير من العناوين الترويج لبنك دون أخر أو مهاجمة بنوك إلا أن الموضوعية تطلبت الإشارة إلى البنك بالاسم، وذلك لأن البيانات التي قامت الدراسة بتحليلها هي بالأساس صادرة عن جمعية البنوك، والتي تعتبر مدافعة ومتحدثة باسم مصالح الجهاز المصرفي في فلسطين.

أثناء مراجعة تقارير المسؤولية الاجتماعية للبنوك كان ملاحظاً أن البنوك تركز على أنشطة خاصة وعلى مراكز وجمعيات محددة، مما دفع فريق البحث إلى تحليل بعد أخر في هذه الدراسة، وهو مدى تأثر المسؤولية الاجتماعية للبنوك بالعامل السياسي والأمني. وإن كان لدى البنوك أي تحفظ على مؤسسات وعدم شملها ببرامج المسؤولية الاجتماعية نتيجة الاعتبارات السابقة.

البنوك العاملة في فلسطين:

بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية عشية الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ اثنتي عشرة بنكاً، عملت ضمن شبكة فروع بلغ عددها ٣٩ فرعاً منها ٣٢ فرعاً في المحافظات الشمالية وسبعة أفرع في محافظات غزة. وبفعل الإجراءات العسكرية لسلطة الاحتلال أدت إلى تحجيم العمل المصرفي وتقييده وإحكام السيطرة عليه، إلى أن أغلقت جميع فروع البنوك عام ١٩٦٧، وحولت جميع أرصدتها إلى حساب خاص في البنك المركزي الإسرائيلي. واحتكرت البنوك الإسرائيلية العمل المصرفي في فلسطين، وسمحت في العام ١٩٨١ بإعادة فتح بنك فلسطين في قطاع غزة، وإعادة فتح بنك القاهرةعمان في الضفة الغربية عام ١٩٨٦ [1].

منذ العام ١٩٩٤ شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة تزايداً ملحوظاً في نسبة البنوك من حيث افتتاح بنوك جديدة أو افتتاح فروع في مدن أخرى، وأكثر من فرع في نفس المدينة، إضافةً إلى صرافات السحب الآلي في الأماكن العامة. يعمل حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٨ بنكاً، منها ٨ بنوك محلية و٩ بنوك عربية وبنك أجنبي واحد، وتبلغ الفروع والمكاتب ٢٢٦ موزعةً على مناطق مختلفة، بينما اقترب عدد الموظفين من ٥٠٠٠ الآف موظف تشغل البنوك المحلية نصفهم. عدد البنوك التجارية ١٦ بنكاً منهم بنكان يعتبران ضمن البنوك الإسلامية. وتشير التقديرات الصادرة عن جمعية البنوك أن هناك فرعاً لكل ١٩ ألف مواطن، وصرافا آلياً لكل ١١ ألف مواطن.[2]

وتطورت موجودات البنوك العاملة منتصف عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب إلى أكثر من ٩ مليار دولار أمريكي[3]. علماً أن ودائع البنوك عام ٢٠٠٠ كانت ٣,٥ مليار دولار تقريباً [4]. هذا التطور الحاصل على الودائع بتزايد أكثر من ٦٠٪ في السنوات السابقة. واشارت التقارير الصادرة عن جمعية البنوك في الربع الثالث من العام ٢٠١٢ إلى ارتفاع موجودات البنوك إلى ٩,٣ مليار. وودائع العملاء إلى ٧,٢ مليار$ بينما أشار التقرير ذاته إلى أن التسهيلات الائتمانية بلغت ٣,٨ مليار دولار امريكي كما يبينها الجدول أدناه.

أهم مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثالث/ ٢٠١٢ [5]

ارتفاع صافي الموجودات بـ ٢٤٨ مليون دولار (٣٪) لتصل إلى ٩,٣ مليار دولار
ارتفاع الموجودات السائلة بـ ٣٠٢ مليون دولار (٨٪) لتصل إلى ٤,٢ مليار دولار
انخفاض صافي التسهيلات الائتمانية بـ ٢٧ مليون دولار (١٪) لتصل إلى ٣,٨ مليار دولار
ارتفاع استثمارات البنوك بـ ٥٩٥ ألف دولار (٠,٤٪) لتصل إلى ١٤٥ مليون دولار
ارتفاع ودائع العملاء بـ ٢٨٩ مليون دولار (٤٪) لتصل إلى ٧,٢ مليار دولار
انخفاض ودائع البنوك وسلطة النقد بـ ٨١ مليون دولار (١٤٪) لتصل إلى ٥٠١ مليون دولار
ارتفاع حقوق الملكية بـ ٢٨ مليون دولار (٢٪) لتصل إلى ١,٢ مليار دولار
ارتفاع الأرباح الربعية بـ ٦ مليون دولار (٢٧٪) لتصل إلى ٣٠ مليون دولار
انخفاض شيكات المقاصة بـ ٧٢ مليون دولار (٣٪) لتصل إلى ٢,٣ مليار دولار
انخفاض الشيكات المرتجعة بـ ٤ مليون دولار (٢٪) لتصل إلى ١٥٨ مليون دولار
انخفاض الحوالات الخارجية الواردة بـ ٢٢٨ مليون دولار (١٤٪) لتصل إلى ١,٤ مليار دولار
انخفاض الحوالات الخارجية الصادرة بـ ١١٠ مليون دولار (٩٪) لتصل إلى ١,١ مليار دولار
انخفاض الحوالات الداخلية بـ ٢٠٥ مليون دولار (١٤٪) لتصل إلى ١,٣ مليار دولار

١. الحاج، طارق. الآثار المحتملة للتطورات الحالية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية. مجلة جامعة بيت لحم، العدد ٢٣/ ٢٠٠٤.
٢. جمعية البنوك. البنوك في فلسطين. العدد ٥٢/ كانون أول ٢٠١٢.
٣. المصدر السابق.
٤. الحاج، مصدر سبق ذكره.
٥. جمعية البنوك في فلسطين. المؤشر المصرفي/ الربع الثالث ٢٠١٢.

الأزمة العالمية والبنوك الفلسطينية:

لم تنعكس الأزمة العالمية التي عصفت بالمصارف الأوروبية والأمريكية منذ العام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى إغلاق الآلاف من المصارف في العالم، مما دفع العديد من الحكومات إلى ضخ أموال طائلة فيها، إضافة إلى الكثير من إجراءات التقشف وخفض الإنفاق على القضايا الاجتماعية، على البنوك الفلسطينية، فلم يقفل بنك واحد في فلسطين نتيجة لذلك أو على الأقل أن يسجل تراجع أو خسائر كبيرة في حجم الأرباح.

رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي محمد زكارنة اعتبر أن وضع البنوك في الأراضي الفلسطينية ممتاز وأفضل بكثير من دول مجاورة، ولا يوجد بنوك تحقق عوائد ربح مثلنا، وأن أفضل محفظة ائتمانية في الوطن العربي موجودة في فلسطين، وأكثر بنوك انضباطاً في قواعد الحوكمة والمعايير الدولية هي البنوك الفلسطينية، في بلاد أخرى البنوك لديها سيولة فائضة وتريد زبائن، أما هنا فالسوق ناشئ ونشيط.[6]

البنك الأجنبي الوحيد وهو بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود الذي يعمل في الأراضي الفلسطينية سجل خسائر متتالية طوال الأعوام الماضية حيث بلغت خسارة البنك عام ٢٠١٢ (٤٧٣,٠٩٩-).[7] ويتضح أن البنك لم يلجأ إلى التسهيلات الائتمانية التي تحقق أرباح كبيرة للبنوك في الأراضي الفلسطينية. وباستثناء بعض البنوك الفلسطينية التي لها إيداعات في الخارج، أما بشكل عام فتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني محدودة جداً، والسبب في أن البنوك المحلية استطاعت تجاوز الأزمة لأن الجهاز المصرفي معزول والاقتصاد معزول، أي أن ارتباط الاقتصاد والجهاز المصرفي الفلسطيني عالمياً ضعيف، لهذا السبب عزل الجهاز المصرفي وعدم انخراطه في أنشطة عالمية استثماراً وإيداعاً.. هذا ما حمى الجهاز المصرفي.[8] وفي ذروة الأزمة المالية سجلت الكثير من البنوك في فلسطين أرباحاً عالية وصلت إلى حدود ٩٠ مليون $ للبنك العربي، و٣٧ مليون$ لبنك فلسطين كما يبين الجدول أدناه:

جدول رقم (١) الربح قبل الضريبة للبنوك عام ٢٠١٠:[9]

البنك العربي	٩٢,٢٣٨,١٤٤	البنك التجاري الأردني	٢,٢٠٨,٨١٩
بنك فلسطين م.ع.م	٣٧,٧٣٢,١٠٥	البنك التجاري الفلسطيني	٢,١٥٦,٣٢٢
بنك القاهرة عمان	١٣,٣٥٩,٦١٥	البنك العقاري المصري العربي	١,٠٧٥,٣٨٨
بند القدس	٦,٣٥٤,١٥٥	بنك الاتحاد	٧٥٣,٦٢٩
بنك الأردن	٥,٥٨٠,٧٠٠	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	٢١١,٠٨٧
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٤,٣٩١,٠٥١	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	١٠٢,٩٦٦
البنك الأهلي الأردني	٤,٣٣٦,٠٧١	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	(٥٦٧,٢٣٨)
البنك الإسلامي الفلسطيني	٢,٤٩١,٥٢٦	البنك الأردني الكويتي	(٦٤٠,٠٨٦)
بنك الاستثمار الفلسطيني	٢,٣٣٩,٠٦٥	البنك الإسلامي العربي	(٢,١٨٣,٣١٣)

يرى سام بحور أن هذا نتيجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني مع المانحين، فنحن لسنا اقتصاد طبيعي لدينا استثمارات في الخارج ومربوطين مع الأسواق العالمية، فتأثير الأزمة المالية أثر على دول المانحين أنفسهم، فكثير من مؤسسات ال «NGOs» التي تعتمد على مصادر التمويل من دول أوروبا عندما حدثت الأزمة المالية حدث لديها انخفاض على المنح المقدمة للقطاع الأهلي التي تأتي من أوروبا، فهو تأثير ثانوي وليس مباشر كما حدث في دول أوروبا وبنوك أمريكا[10]؛ الأزمة أجبرت العديد من المؤسسات الاسبانية على سبيل المثال إلى إغلاق أبوابها في فلسطين نتيجة للازمة المالية في اسبانيا، مما أثر ذلك على تمويل

٦. وكالة معاً الإخبارية. د. زكارنة: خرج من جنين بيد فارغة وعاد مليونيرا وعمّر قصور وثقة الأمراء. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٨/٢٨). الرابط الالكتروني:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=٦٢٤٦٦٤

٧. جمعية البنوك في فلسطين. الوضع المالي للبنوك ٢٠١٢.

٨. مقابلة نصر عبد الكريم، خبير اقتصادي، حزيران ٢٠١٣. رام الله.

٩. جمعية البنوك في فلسطين. الوضع المالي للبنوك ٢٠١١.

١٠. مقابلة سام بحور، خبير اقتصادي، نيسان ٢٠١٣. رام الله.

العديد من المؤسسات الفلسطينية، والتي تربطها بها علاقات شراكة لسنوات طويلة. فيما يبدو أن تراجع الدعم المالي للحكومة الفلسطينية له أبعاد سياسية، وتحديداً بعد الانقسام وتوقف العديد من دول الخليج عن دعم السلطة الفلسطينية؟

جدول رقم (٢) أهم ٥ بنوك عاملة في مناطق السلطة :[11]

اسم البنك	صافي الموجودات	صافي التسهيلات الائتمانية	ودائع العملاء	حقوق الملكية
البنك العربي	٣,٠٩٤,٥٢٣,٧٤٦	١,٢٠٨,٤٦٥,٧١٩	٢,٥٣٢,٠٧٩,٨٦٢	٢٢٠,١٨٩,٢٩٦
بنك فلسطين م.ع.م	١,٦٥٣,٩٦٠,٧٣٢	٧٢٠,١٧٣,٠٤٨	١,٢٩٦,٥٦٨,٩٣١	١٩٤,٣٣٩,٧٦٢
بنك القاهرة عمان	٧٧٢,٣٠٢,٠٦٦	٢٦٣,٨٩٦,٧٠٩	٦٢٤,٤٨٣,٠٢٥	٨٠,١٧٠,٢٤٤
بنك الأردن	٧	١٥٧,٣٣٥,٣٠٩	٤٨٤,٩٠٢,١٧٢	٦٨,٢١٧,٦٠٨
بنك القدس	٤٦٧,٦٨٠,١٧٧	٢٨٨,٣٧٦,٠٢٠	٣٣٨,٠٧١,٣٣٩	٥٤,٥٧٨,٧٤٦

اسم البنك	صافي الربح	الموظفين	عدد الفروع والمكاتب	عدد أجهزة الصراف الآلي
البنك العربي	٥٦,٠٦١,٦٥٢	٨٤٩	٢٤	٦٩
بنك فلسطين م.ع.م	٣٣,٩٨٠,٦٧٣	١,٠٦١	٤٦	٨٧
بنك القاهرة عمان	١١,٧٦٦,٢٧٢	٥٧٣	٢١	٤٤
بنك الأردن	٥,٧٢٠,٠٩٢	٣٣٨	١٤	٢٧
بنك القدس	٤,٥٨١,٧٩٤	٤٤٨	٢١	٢٩

المسؤولية الاجتماعية خلفية عامة

. دعم التنمية أم تحسين صورة الشركات:

«اقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لأول مرة الاتفاق العالمي في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ يوليو / تموز ٢٠٠٠. وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية ـ الاتفاق العالمي ـ التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. ويسعى الاتفاق العالمي، من خلال قوة العمل الجماعي، إلى تعزيز مواطنة الشركات بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءاً من الحل في مواجهة تحديات العولمة. وبهذه الطريقة، يمكن أن يساهم القطاع الخاص ـ بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى ـ في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية. وتشارك اليوم مئات من الشركات من مختلف مناطق العالم ومنظمات العمل الدولية والمجتمع المدني في الاتفاق العالمي الذي يعتبر مبادرة مباشرة من الأمين العام، ويتحلى موظفوه وعملياته بالبساطة والمرونة. إن الاتفاق العالمي هو عبارة عن مبادرة طوعية لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين:

أولاً: جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءاً من إستراتيجية القطاع العام وعملياته.

ثانياً: تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين وتعزيز الشراكات دعماً لأهداف الأمم المتحدة. ولا يعتبر الاتفاق العالمي أداة تنظيمية فهو لا «ينظم» أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال الشركات، بل أنه يستند إلى المساءلة العامة

١١. جمعية البنوك في فلسطين. الوضع المالي للبنوك ٢٠١١.

والشفافية والمصلحة الذاتية المتنورة للشركات ومنظمات العمل للشروع في إجراءات هامة وتبادلها سعياً إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي.

وقد حدث تطور آخر على الاتفاق العالمي وذلك خلال قمة القادة بتاريخ ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، عندما تعهد عدد من رؤساء العمل حول العالم بالتزامهم لمحاربة الفساد. ونتيجة لذلك الالتزام تم إضافة مبدأ عاشر إلى مبادئ الاتفاق العالمي ونصه كالتالي «يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة».[12]

لكن ما زلات الفجوة متسعة أكثر بين الدور الذي تلعبه العديد من الشركات على المستوى العالمي وبين برامجها الدعائية في مجال المسؤولية الاجتماعية. هذا الوضع مشابه تماماً عندما تقوم شركات التبغ بالتبرع لمرضى السرطان لتحسين صورتها في المجتمع، ويغيب عن النقاش أن تلك الشركات تعتبر منتجاتها مسبباً ومساهماً فعلياً في انتشار هذا المرض. وتقوم شركات النفط بتمويل برامج البيئة، ودعم بعض المبادرات المحلية في مناطق نفوذها لتصبح مقبولة أكثر للسكان المحليين ولتغطية عمليات الاستغلال والفساد والنهب المنظم لثروات الشعوب. ونرى العديد من المبادرات التي تقوم بها شركات الأغذية، فعلى سبيل المثال تمول ماكدونالد وكوكاكولا الأنشطة المجتمعية والتي تتزافق مع ترويج منتجاتها، لكن في مقابل ذلك تدفع على سبيل المثال حكومة الولايات المتحدة عشرات مليارات الدولارات لمعالجة الأمراض الناتجة عن السمنة، والتي تعتبر كوكاكولا وماكدونالد من الشركات التي يشار إليها بتغير نمط الغذاء الذي يساهم بارتفاع نسبة البدانة.

والسؤال الذي تواجهه الشركات والداعين لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية يتعلق بطبيعة الأنشطة الممولة من جهة والأهداف التجارية لتلك الحملات. على سبيل المثال أرادت شركة كوكاكولا التبرع لطلاب المدارس فكانت الفكرة أن يلبس الطلاب شنطة وتي شيرت وطاقية بلون علبة الكوكاكولا الأحمر وتحمل شعار الشركة، فهذا التبرع لا يمكن إدراجه ضمن دعم التعليم أو ضمن المساهمات في عملية التنمية بقدر ما هو دعاية للشركة نفسها يتنقل بها الأطفال في الشارع والمدرسة. أو شعارات البنوك وصورة مدرائها حيث تفوق الدعاية الإعلامية للمهرجان أو الاحتفال أحياناً بنفس حجم التبرع المرصود لنشاط الجمعية الخيرية أو النادي..الخ.

وقد يكون هناك رأي أن المسؤولية الاجتماعية والتي تندرج في إطار الالتزام من قبل الشركات والقطاع الخاص وليس الإلزام، وبالتالي يمكن لتلك الشركات صرف أموالها بالطريقة التي ترغب فيها. لكن المسؤولية الاجتماعية للشركات جاءت نتيجة لتخلي الدولة عن العديد من أدوارها الاقتصادية وما تكسبه الشركات والقطاع الخاص، إضافة إلى تعزيز أرباحها الناتجة عن ملئ الفراغ الناجم عن تخلي الدولة عن هذه المسؤوليات، حيث يجب أن تصبح في إطار خطة تنموية واضحة ومتفق عليها، وتخرج من إطار الالتزام إلى الإلزام. وكما أشرنا سابقاً أن تخلي الشركات والبنوك وتجنبها تمويل الكثير من الأنشطة التي لها علاقة بالقضايا الوطنية أو معالجة بعض الآثار الاقتصادية والسياسية المرتبطة مباشرة بالاحتلال، يعني ذلك تخلي تلك البنوك بشكل تلقائي عن معالجة الكثير من القضايا المهمة والضرورية.

بالتالي فإن التقارير الصادرة عن جمعية البنوك والتي تشكل آلية للمساءلة حول الدور الاجتماعي لأعضائها يُظهر أن البنوك العاملة في فلسطين ما زالت تصرف أقل من المتوقع في هذا المجال، إضافة إلى أن مجالات صرفها تركز على ما يجلب الدعاية والترويج للبنك. حيث أن هناك القليل من المشاريع التي تمولها البنوك يمكن تصنيفها كقضايا تنموية مهمة. إن نظام الحوافز القائم من قبل الحكومة للعديد من الشركات يجب أن يتضمن إلزاماً بتمويل أو عمل تلك الشركات لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، دون ذلك سيبقى المردود الإعلامي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية هو ما تسعى إليه الشركات لتحسين صورتها في المجتمع الذي تعمل به.

إن مفهوم المسؤولية الإجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة، وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات والعمل على تطبيقها. ولقد بادرت الحكومة

١٢. المسؤولية الاجتماعية للشركات. نبذة عن المسؤولية الاجتماعية. الرابط الالكتروني: http://www.csrkuwait.com/AboutCSR.aspx

المصرية بتقديم مزايا للمشاركة المجتمعية، وعلى سبيل المثال، فإن قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الذي تبنته الحكومة في إطار الإصلاح الاقتصادي، كانت له أبعاد اجتماعية هامة، منها استبعاد التبرعات والإعانات من الوعاء الخاضع للضريبة، ومن أمثلتها التبرعات والإعانات التي تقوم الشركات بتقديمها للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة، وكذلك جميع ما يمنح لدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي، وذلك بما لا يجاوز ١٠٪ من الربح الصافي السنوي للشركة المانحة، كما تقضي مبادئ المواطنة بحصول أفراد المجتمع على حقوقهم العادلة والواجبة، فإنها تقضي كذلك بقيامهم بأداء واجباتهم، ومن هذا المنطلق فإن ممارسة الشركة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من مبدأ المواطنة، فكما أن لهذه الشركات حقوق، فإن عليها واجبات والتزامات، فمن حق الشركات أن يتوفر لها مناخاً صحياً للعمل والإنتاج، ومن حقها أن توفر لها الدولة قوانين تحقق العدالة والمساواة بين أطراف النشاط الاقتصادي، وأن توفر لها أيضاً بنية أساسية ملائمة، وأن تحمي حقوقها من الممارسات غير القانونية[13]. وفي الواقع الفلسطيني قدمت الشركات مساهمات مباشرة لمؤسسات حكومية أو شركات قطاع خاص أخرى، كالتبرع ببناء مسجد وروضة لضاحية الريحان أو لدعم صندوق الرئيس لتعليم الطلبة الفلسطينيين في لبنان، فيما أن اغلب التبرعات تذهب تحت بند رعاية مهرجانات أو مباريات رياضية أو حفلات إفطار جماعية ...الخ، فعلى سبيل المثال وقع البنك الإسلامي العربي وشركة «الريحان» للاستثمار العقاري عام ٢٠١١ اتفاقية تتيح تمويلاً من البنك للراغبين بشراء وحدات سكنية في الضواحي التي تبنيها شركة «الريحان» في محافظات مختلفة من الضفة الغربية. وأشار البنك في تصريح صحفي له أن هذه الاتفاقية الأولى من نوعها في مجال التمويل الإسلامي، ويشمل التمويل الذي سيتيحه البنك شراء وحدات سكنية في ضاحية «الريحان» شمال رام الله، وضاحية «الجنان» جنوب جنين، وكذلك المشاريع التي تعتزم «الريحان» بناءها في محافظات أخرى، وأولها ضاحية في الخليل يجري الإعداد للبدء بتنفيذها خلال الأشهر القادمة.[14]

وقال الصعيدي: التمويل بموجب الاتفاقية يقوم على الإيجار الذي ينتهي بالتمليك، أما بخصوص الزبائن الذين دفعوا الدفعة الأولى فهناك آلية خاصة، وتصل نسبة التمويل إلى ٨٥٪ وفي بعض الحالات قد تصل إلى ١٠٠٪ بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الاختصاص، ويذكر أن صندوق الزكاة التابع للبنك الإسلامي العربي تبرع في وقت سابق بكلفة بناء مسجد وروضة أطفال في ضاحية الريحان.

الإشارة إلى أن حصة التمويل الإسلامي في فلسطين ما زالت محدودة لا تتجاوز ٨٪.[15] في الوقت الذي تم التبرع فيه لبناء الجامع تحت إطار المسؤولية الاجتماعية فإن البنك كان يهدف من ذلك الحصول على اتفاقية تمويل إسلامي ترفع من نسبته في السوق المحلية. ومن جانب أخر يكون البنك قد تبرع فعلياً لأحد المساهمين الرئيسين في نفس البنك وهو صندوق الاستثمار الفلسطيني صاحب مشروع ضاحية الريحان. حيث أن مشروع ضاحية الريحان يجري تنفيذه من قبل مجموعة عمار العقارية، الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في القطاع العقاري، وطرح الصندوق مسألة وجود مسجد في المجمع السكني الجديد كنوع من التسويق ولجلب المشترين، فيما سوق البنك هذا التبرع تحت إطار بند المسؤولية الاجتماعية، لكن يبدو أن هذا البند هو وفر استفادة فقط لكلا الطرفين، وليس المجتمع بشكل عام، إذا ما أخذنا أن تلك الأموال التي تم التبرع فيها تحت بند المسؤولية الاجتماعية تعفى من الضرائب.

. برامج مسؤولية اجتماعية بمحددات:

عدم نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين إضافة إلى عدم وجود منهجية مناسبة للتعامل مع هذا الأمر وتطويره، إذ أن ٩٨٪ من مجموع الشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية هي شركات عائلية مقابل ٦٠ شركة من نوع الشركات المساهمة العامة ومن ضمنها ٣٦ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن هناك تدني في عدد الشركات الكبيرة التي يمكنها أن تمارس المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع.[16] لكن لا يبدو أن ذلك هو العائق الوحيد حيث أن الشركات

١٣. عيسى، فؤاد. المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ٢٠١٠. متوفر الكترونياً: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/٢٠١٠/٠٥/

١٤. البنك العربي الإسلامي. البنك الإسلامي العربي يوقع اتفاقية تمويل مع شركة الريحان للاستثمار العقاري. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٩/٥). الرابط الالكتروني: http://www.aibnk.com/index.php?page=news&pid=٤٩

١٥. المصدر السابق.

١٦. بكدار. يجب مأسسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بصندوق بحكمه قانون. الرابط الالكتروني: http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id=٧٦٥

المسجلة تحقق أرباحاً عالية في السوق الفلسطيني، وأن التزامها في برامج مسؤولية اجتماعية ضمن أهداف واضحة بعيدة عن تعارض أو تبادل المصالح كما يحدث أحياناً في تلك الشركات، سيترك العديد من الآثار الايجابية ويقلل من نسبة البرامج المعتمدة على التمويل الخارجي أو تلك البرامج والمشاريع التي يتجنبها المانحون عادة.

كان واضحاً أن البنوك إما أن تنفذ هي العديد من الأنشطة الخاصة بها ويدرج ذلك في باب المسؤولية الاجتماعية، أو أن تعمل مع مؤسسات ليس لها أي علاقة بأي جانب سياسي. أكثر الأنشطة التي ترفض البنوك تمويل أنشطتها هو المتعلق بالمسائل الوطنية والسياسية، وأحياناً تضع البنوك شروطاً على أن لا يحمل اسم الجمعية أو المؤسسة اسم لشهيد أو أسير أو قائد وطني عام...الخ. هذا ما قاله احد المدراء الفرعين في احد البنوك الفلسطينية. وتعزز هذه الوجهة طبيعة المؤسسات والبرامج الممولة، حيث أنه بالنظر إلى قائمة المشاريع التي تم تمويلها ضمن باب المسؤولية الاجتماعية لا يوجد أي نشاط ذات طبيعة سياسية أو وطنية ولا وجود لأي مؤسسة تعمل مع الأسرى أو الشهداء أو حتى تحمل أسمائهم. ويتضح من الدعم الخجول لعدد من البنوك في دعم صندوق الكرامة الوطني، والذي هدف إلى توفير بدائل عن العمل في المستوطنات، فقد ساهمت ٥ بنوك بمبلغ لم يتجاوز ال ٥٥ ألف دولار فيما استنكفت غالبية البنوك الأخرى عن دعم هذا الصندوق كما يبين الجدول أدناه:

جدول رقم (٣) مساهمة البنوك المساهمة في صندوق الكرامة الوطني

اسم البنك	قيمة المساهمة
بنك فلسطين	٢٥,٠٠٠
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	١٠,٠٠٠
البنك الإسلامي العربي	١٠,٠٠٠
بنك القدس	٥,٠٠٠
البنك التجاري الأردني	٥,٠٠٠
إجمالي المساهمات	٥٥,٠٠٠

وهذا يظهر إلى حد كبير تخوف البنوك حتى في قضايا مثل الاستيطان التي تعتبر مخالفة لكل القوانين الدولية، لكن البنوك قررت أن تنأى بنفسها عن دعم هذا الصندوق. واعتبار الأنشطة المناهضة للاستيطان لا تتوافق وقوانين العمل المصرفي العالمية، بالرغم من أن مقاطعة منتجات المستوطنات وتعزيز إنتاج الصناعات الوطنية كان سيظهر ايجابياً في الدورة الاقتصادية، وبالتالي سيكون له العديد من الانعكاسات الايجابية على عمل البنوك إلا أن الأخيرة لم ترى فيه ذلك. سلطة النقد اعتبرت أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف ليس لها علاقة بالأمور السياسية ولا الأمنية حيث أن الجهاز المصرفي كاملاً لا يتدخل بمثل هذه الأمور التي هي ليست من اختصاصه أو مجالات عمله، حيث تراعي المصارف أن تكون أنشطتها في إطار المسؤولية المجتمعية في مشاريع التنمية المستدامة مثل الصحة والتعليم والرياضة والبيئة إلى غير ذلك من القطاعات الاقتصادية.[17]

فيما تطبق البنوك إجراءات أمنية وإدارية صارمة على زبائنها وتعاملاتها تشمل أحياناً معلومات لا تتعلق بعملية فتح حساب بنكي، على سبيل المثال أن توجه أي مواطن لفتح حساب له في أي بنك فعليه أن يجيب أن كان له أو لأحد شركائه قريب يعتبر شخصية سياسية أو عسكرية أو عنوان عمله وقيمة راتبه ومسماه الوظيفي، ونوع السكن الذي يتواجد فيه أن كان ملك أو مستأجر، وعدد أطفاله واسم أمه، وإن كان يملك سيارة أو لا يملك، حيث لا يبدو أهمية تلك الأسئلة وعلاقتها المباشرة برغبة مواطن بفتح حساب عدا عن الأسئلة الخاصة بحاملي الجنسية الأمريكية أن كان يدفع ضرائب لحكومة الولايات المتحدة. ولا يفهم السبب الحقيقي وراء السؤال فقط عن حاملي الجنسية الأمريكية أو وضع أسئلة خاصة بهم دون غيرهم من حاملي الجنسيات الأخرى، لكن تلك البنوك تعتبر قلاع محصنة إذا ما أراد احد الاستفسار حول التقارير الصادرة عنها أو البرامج التي تمولها. هذه الإجراءات التي تطلبها البنوك تحيل مسؤوليتها إلى سلطة النقد والتي يقول مدير العلاقات العامة فيها

١٧. مقابلة علي فرعون، مدير علاقات الجمهور وانضباط السوق في سلطة النقد الفلسطينية. ٢٠١٣/٦/٤. رام الله.

«تطلب سلطة النقد من المصارف في تعليماتها الالتزام بمبادئ «اعرف عميلك» المعمول بها دولياً، وهذه المبادئ تفرض على المصارف التعرف على العميل فاتح الحساب بشكل أوسع للتحقق من سلامة البيانات المقدمة للمصرف ونزاهة ومصداقية العميل الجديد، حيث أن العلاقة الثنائية بين الطرفين قد تتوسع إلى مجال الاستثمار والتسهيلات، وبالتالي ترتفع درجة مخاطر العلاقة مع العميل في عدم الالتزام بالمبادئ المشار إليها، وهذه المبادئ تهدف إلى الحفاظ على أموال المودعين وأصول المصرف وتجنيبه من أية مخاطر محتملة. وعليه فإن سلطة النقد لا تتدخل نهائياً في قرار المصرف بفتح حساب للعميل من عدمه، حيث أن ذلك قرار مصرفي بحت، ولا تتدخل بالسؤال عن ممتلكات العميل حيث أن ذلك ليس من اختصاصها»[18].

استحداث البيانات شمل أيضاً العملاء السابقين،- أي أن هذه الإجراءات ليست خاصة بمن يريدون افتتاح حساب بنكي جديد، حيث أفاد العديد من العملاء أن البنك حرمهم من التصرف في حسابه سواء بإجراء سحب أو إيداع إلا باستحداث قائمة البيانات الجديدة، دون إبداء أسباب واضحة ومقنعة للعملاء، بعض البنوك قالت أن هذا طلب خاصة من سلطة النقد ولا علاقة لها به. ويقول المواطن توجهت البنك لسحب مبلغ نقدي من البنك وهو جزء من راتبي الذي يتم تحويله من مكان عملي إلى البنك تفاجئت بالموظف يقول لي أنه يتوجب علي أولاً تحديث بياناتي. وتوجهت إلى مكتب أخر في نفس البنك وتسمت الاستمارة الخاصة بتحديث البيانات وتفاجئت من طبيعة الأسئلة التي تحتويها الاستمارة فقررت عدم تعبئتها واتجهت مباشرة إلى مدير الفرع والذي اخبرني أنه ليس بإمكاني التصرف بحسابي ما لم أجيب عن تلك الأسئلة !![19]

في أيلول/ ديسمبر ٢٠١٢ اقتحمت قوة من جنود الاحتلال مدينة رام الله، وداهمت خلال تلك العملية العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية الناشطة في قطاعات مختلفة وصادت العديد من محتوياتها. علماً أن تلك المؤسسات تتلقى تمويلاً أوروبياً، بل أن بعض هذا التمويل يقدم بشكل مباشر من حكومات أوروبية.

في الأيام التي تلت تلك العملية سلم البنك العربي تلك المؤسسات إخطارات بضرورة إغلاق حساباتهم البنكية في البنك، وبالرغم من دخول مجالس إدارات تلك المؤسسات في مفاوضات مع البنك إلا أن الأخير أصر على إغلاق تلك الحسابات وهذا ما حصل. ويعتبر محللون أن هذا الإجراء له علاقة بالقضايا المرفوعة على البنك في نيويورك.. والتي لها علاقة بالإرهاب وتمويل «الإرهاب» وتسهيل «الإرهاب». حيث أصبح البنك العربي يمارس ضبطاً ذاتياً أكثر من أي بنك أخر.. وبالتالي هو يتحاشى المقاضاة من جديد، لكي لا يخسر رأس ماله كله وحقوق المساهمين.. وبالتالي فالاعتقاد أن البنك العربي قد تصرف ذاتياً على اعتبار أنه يريد درء الخطر عن نفسه، لكن من ناحية أخرى فالمؤسسات التي تم إغلاق حساباتها هي مؤسسات وطنية ومعروفة ومرخصة قانونياً.. ولا يجب دمجها تحت التعريف الأمريكي.[20]

. المساهمة في برنامج المسؤولية الاجتماعية:

بالعودة إلى تقارير جمعية البنوك الفلسطينية الصادرة في السنوات الأخيرة ظل بنك فلسطين صاحب المساهمة الأعلى في برامج المسؤولية الاجتماعية، وتشير تقارير البنك نفسه إلى أن نسبة مساهمته بلغت نسبة ٥٪ من الأرباح، وأعلن «بنك فلسطين» عن تقديمه حوالي ١,٩١٢,٠٠٠ دولار أميركي ضمن مساهمته بمجال المسؤولية الاجتماعية خلال العام ٢٠١٢، أي ما يقارب الـ ٥٪ من أرباح البنك الصافية، ليحتل البنك للعام الثالث على التوالي على المرتبة الأولى كأكبر البنوك المساهمة بالمشاريع التنموية والخيرية بكافة مجالاتها بين البنوك الفلسطينية عن العام الماضي[21]. ويثار التساؤل حول البنك العربي والذي يعتبر البنك الأكبر من ناحية التواجد، إضافة إلى حجم الأرباح التي يحصل عليها في السوق الفلسطيني حيث ساهم البنك بمبلغ ٢٥٦,٥٢٤. ولا يعرف أن كان كل هذا المبلغ قد أنفق في داخل فلسطين أم خارجها. وبالنظر إلى بنك القدس الذي بلغت مساهمته ١٩٦,٤٧١ ألف $ وزعت على ٨٥ مؤسسة بمعنى أن كل مؤسسة حصلت على ما يقارب ٢٠٠٠$، وهذا يؤشر الى طبيعة البرامج والجدوى التنموية ويبرز الجانب الدعائي للبنك.

١٨. مقابلة فرعون، سبق ذكرها.
١٩. مقابلة (أ.ع). حزيران ٢٠١٣. رام الله.
٢٠. نصر عبد الكريم، سبق ذكرها.
٢١. دنيا الوطن. مليونا دولار مساهمات «بنك فلسطين» لدعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للعام ٢٠١٢. الرابط الالكتروني:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/٤١٣١٠١/٠٩/٠٧/٢٠١٣.html

جدول رقم (٤) ترتيب البنوك حسب قيمة المساهمة في مسيرة الدور الاجتماعي

البنك	قيمةالمساهمة $	عدد المؤسسات الشريكة
فلسطين م.ع.م	١,٨٦٧,٠٠٣	١١٠
الإسلامي العربي	٥٢٦,٢٢٧	٣٠
العربي	٢٥٦,٥٢٤	١٤
القدس	١٩٦,٤٧١	٨٥
الإسلامي الفلسطيني	٨٩,٠٩٠	١٥
التجاري الفلسطيني	٥٩,٧٦٤	١٠
القاهرة عمان	٤٩,٣٠٢	١٨
الأردن	٤٦,٩٠٤	١٠
الإسكان للتجارة والتمويل	٤٠,٤٢١	٢٥
الأهلي الأردني	٢١,٤٠٠	٦
HSBC الشرق الأوسط المحدود	٢٠,٠٠٠	٤
الاستثمار الفلسطيني	١٥,٥٩٨	٥
الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	١٤,٠٠٠	٥
العقاري المصري العربي	٧,٠٠٠	٢
الإجمالي	٣,٢٠٩,٧٠٥	٣٣٩

ويتضح من الجدول أعلاه أن المساهمات متواضعة جدا لبعض البنوك، حيث أن المساهمة الفعلية لست بنوك مجتمعة لم يتجاوز مائة وعشرة الآلاف دولار أمريكي. وهناك بنوك لم تدفع فلساً واحداً لبرنامج المسؤولية الاجتماعية، وتلك البنوك هي ـ البنك التجاري الأردني م.ع.م وبنك الاتحاد والبنك الأردني الكويتي.

جدول رقم (٥) مجالات البنوك في مسيرة الدور الاجتماعي ٢٠١٢[22]

المجال	مبلغ المساهمة $	عدد المؤسسات الشريكة
التنمية	٦٧٥,٢١٥	٨٠
التعليم	٦٠٠,٥٣٦	١٠٥
الإغاثة	٤٩٧,٢٦٣	٣٧
الثقافة	٤٠٣,٥٠٦	٦٢
الرياضة	٣٣٠,٠٤٦	٤٩
الصحة	٢٩٣,٣٤٠	٢٢
الطفولة	٢٥٧,٧٥٥	٣٥
البيئة	١٢٩,٦١٣	١٣
ذوي الاحتياجات الخاصة	٤٩,٧٥١	٣٠
أخرى	٦,٧٣١	٣
المجموع	٣,٢٤٣,٧٥٥	٤٣٦

٢٢. جمعية البنوك في فلسطين. الدور الاجتماعي للبنوك: شركاء على الخير. ٢٠١٢.

خاتمة:

صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية ... فكرة ممكنة

إن اقتراح أن يكون هناك تشكيل صندوق للمسؤولية الاجتماعية يعمل تحت إشراف القطاع الخاص والأفراد المساهمين بهذا الصندوق، ويكون مبني على أسس إستراتيجية واضحة، لأنه لا يوجد محددات لبرامج المسؤولية الاجتماعية القائمة حالياً، ويجب أن يكون هنالك محددات واضحة من خلال هذا الصندوق، أين ستصرف هذه الأموال، وبهدف الوصول إلى التنمية المستدامة وخدمة المجتمع بحيث تسعى بالنهاية إلى التقليل من البطالة والفقر. حيث أن إقامة إفطار جماعي ورعاية مهرجانات رياضة لا تساهم في حل مشكلات الفقر والبطالة في المجتمع. إن إخراج المسؤولية الاجتماعية من دائرة الرعاية والمهرجانات إلى تمويل خطة تنموية تساهم في حل مشاكل العاطلين عن العمل هو المدخل الصحيح لمسؤولية اجتماعية تحظى بالتقدير.[23]

البنوك والشركات الخاصة تواجه أشكال متعددة من الانتقادات من مختصين، وباحثين وأحياناً من داخل الجهاز المصرفي نفسه، حول دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية سواء من ناحية الدور والأموال المرصودة لهذا الجانب. إضافة إلى استخدام المسؤولية الاجتماعية كواحدة من الوسائل التي تستخدمها البنوك عادة للترويج لنفسها بهدف تحسين صورتها في المجتمع وزيادة أرباحها المستقبلية.

لكن الترويج الذاتي للشركات من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية يواجه أكثر من تحدي على صعيد البرامج نفسها وجدواها التنموية، وثانياً حجم القروض التي اقترضت من ال٤ مليار دولار، حيث تتهم البنوك أنها أغرقت الناس بالقروض، وشكلت فوائد تلك القروض الربح الأساسي للبنوك. والقضية الأخرى مستوى الإجراءات الأمنية التي تتخذها البنوك والتي لا تناسب الواقع الفلسطيني بدءاً بإغلاق بعض الحسابات لجمعيات خيرية إلى منع إيداع أي مبلغ في حساب بنكي ما لم تربطه بالمودع صله قرابة من الدرجة الأولى، إلى قضية الرواتب وعلاقة البنوك بها تحديداً عندما يقوم البنك باقتطاع قسط القرض عندما لا يتوفر سوى نصف الرواتب، مما جعلها تكسب سخط نقابة العاملين في القطاع العام. هذه الإجراءات وغيرها تؤثر سلباً على صورة البنوك في المجتمع، وتحد من تأثير الدعاية المترافقة مع برامج المسؤولية الاجتماعية. مما يجعل البحث عن طرق أخرى لتحسين تلك الصورة أولها التعامل مع القيود المصرفية العالمية بما يتلاءم مع واقع الشعب الفلسطيني، فلا يعقل أن تقوم سلطات الاحتلال باقتحام مقر مؤسسة ما ليعتبر ذلك سبباً كافياً لإغلاق حساباتها البنكية. وتوجيه الإقراض للمشاريع الإنتاجية والصناعية بفوائد أقل.

إضافة إلى ذلك فإن نسبة التبرع التي تحددها البنوك هي غير كافية، وغير متلائمة مع حجم الأرباح، وتلجأ البنوك عادة إلى النسبة المحددة ب ٢٪، ودون ذلك أحياناً، فيما أن بنك واحد يدفع أكثر من النصف. حيث أعلن بنك فلسطين انه خصص مبلغ مليون وتسعمائة ألف دولار لبرامج المسؤولية خلال العام ٢٠١٣.

إن رفع مساهمة البنوك إلى ١٠٪ من الأرباح واستثمارها في مجال المسؤولية الاجتماعية سيرفع مساهمة البنوك من اقل من ٣,٥ مليون إلى حوالي ال١٥ مليون دولار سنوياً، وهذا رقم سيساهم في التأثير إيجاباً في العديد من القطاعات كالصحة والتعليم تحديداً. إضافة إلى الأموال التي من الممكن أن يوفرها التزام شركات كبرى أخرى مثل شركات المقاولات وشركات الوكالات الضخمة، وتحديداً القطاع الذي تناما كثيراً «معارض السيارات»، وفي قطاع شركات التامين والاتصالات التي تتحقق أرباحاً جيدة في السوق الفلسطيني، والذي من الممكن أن يوفر لصندوق وطني أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي

٢٣. مقابلة عبد الحكيم عليان. آب ٢٠١٣. رام الله.

سنوي إذا ما نظرنا على سبيل المثال إلى بيانات شركة الاتصالات الفلسطينية «حيث أعلنت مجموعة الاتصالات الفلسطينية أنها حققت ربحاً صافياً بعد الضريبة بمقدار ٦٣ مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، بانخفاض بنسبة ١٢٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي. في حين بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة ٨٠ مليون دينار أردني في الربع الثالث، مرتفعاً بنسبة ٢,٧٪ من ٧٨ مليون دينار عن العام الماضي.[24]

نسب البيان إلى رئيس مجلس الإدارة صبيح المصري قوله «إنه رغم الانخفاض في صافي الأرباح، إلا أن المجموعة وشركاتها ملتزمة دوماً بالاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين بشكل خاص، إلى جانب المساهمة في القطاعات الأخرى بشكل عام، لما له من دور أساسي في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في تطوير مؤسسات الدولة والنهوض بمكانتها[25] وحققت شركة باديكو القابضة حققت العام الماضي أرباحا بمقدار ٢٠,٠٤ مليون دولار.[26]

وبالنظر إلى إفصاح الشركات المدرجة عن البيانات المالية السنوية المدققة، ٢٠١٢ مع نهاية آذار الماضي، والبالغ عددها ٤٨ شركة، تشير إلى أن صافي أرباح الشركات المدرجة للعام ٢٠١٢ بعد الضريبة، قد بلغ ١٨٧,٦٢٣,٠٠١ دولار أمريكي، في حين بلغت للشركات نفسها في العام ٢٠١١ حوالي ٢٠١,٧٦٣,٢١٧ دولار بانخفاض بلغت نسبته ٧,٠١٪. يذكر أن الشركات الثلاثة والثلاثين المحققة لأرباح قد بلغت أرباحها ٢٢٢,٦٩٠,٦٩٠ دولاراً.[27]

وإذا ما تم ترويج هذا المفهوم ليشمل الشركات غير المسجلة في سوق فلسطين والتي يصطلح على تسميتها بالعمل العائلي، فإن ذلك سيضيف إلى هذا الصندوق ما لا يقل عن ال ٢٠ مليون دولار أخرى في السنوات اللاحقة.

٢٤. جريدة الأيام. مليون دينار صافي أرباح شركة الاتصالات الفلسطينية في الأشهر التسعة الأولى من العام. ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٢. الرابط الالكتروني:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=٢٠٢٣٩٥&date=٢٠١٢/٢٥/١٠
٢٥. المصدر السابق.
٢٦. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. باديكو القابضة' تقر توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة ٥٪ . الرابط الالكتروني:
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=١٥٣٧٣٠
٢٧. القدس ـ دوت كوم. ١٨٧ مليونا أرباح الشركات في بورصة فلسطين. ٣ أبريل ٢٠١٣. الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/٤٢٨٢٥٢

التوصيات:

- نشر الوعي حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وإخراجها من دائرة الرعاية والدعاية.
- فحص المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تأسيس صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية بإشراف المودعين وجهات أخرى ذات علاقة.
- متابعة وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية ووجود رقابة مجتمعية على تبادل المصالح بين الشركات والذي يسوق على أنه خدمة للناس.
- صياغة مدونة سلوك أخلاقي لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- رفع نسبة المساهمة بدل ٢٪ إلى ١٠٪ من أرباح البنوك لتصبح أكثر فعالية ومسؤولية اتجاه المجتمع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ٩٠٪ من الأرباح هي من السوق المحلي، وليس نتيجة لاستثمارات خارجية.
- وجود تعليمات وأنظمة تحدد المعايير وتشجع الاستثمار مع توجيه للقطاعات المنتجة، وتوفير العملة الصعبة وفرص عمل للحد من البطالة.

الملاحق :

ملحق رقم (١) أسماء المصارف المرخصة من قبل سلطة النقد:

١- بنك فلسطين م.ع.م
٢- البنك التجاري الفلسطيني م.ع.م
٣- بنك الاستثمار الفلسطيني م.ع.م
٤- البنك الإسلامي العربي م.ع.م
٥- بنك القدس م.ع.م
٦- البنك الإسلامي الفلسطيني م.ع.م
٧- البنك الوطني م.ع.م
٨- البنك العربي م.ع.م
٩- بنك القاهرة عمان م.ع.م
١٠- بنك الأردن م.ع.م
١١- البنك التجاري الأردني م.ع.م
١٢- البنك الأهلي الأردني م.ع.م
١٣- بنك الإتحاد م.ع.م
١٤- بنك الإسكان للتجارة والتمويل م.ع.م
١٥- البنك الأردني الكويتي م.ع.م
١٦- البنك العقاري المصري العربي م.ع.م
١٧- بنك الـ HSBC الشرق الأوسط المحدود م.ع.م

المصادر والمراجع:

أولاً: المقابلات:

١. علي فرعون، مدير علاقات الجمهور وانضباط السوق في سلطة النقد الفلسطينية. ٢٠١٣/٦/٤. رام الله.
٢. بنك القدس، ٢٠١٣/٦/٥. رام الله.
٣. البنك البريطاني (HSBC)، ٢٠١٣/٥/٢٥. رام الله.
٤. سام بحور، خبير اقتصادي، نيسان ٢٠١٣. رام الله.
٥. نصر عبد الكريم، خبير اقتصادي، حزيران ٢٠١٣. رام الله.
٦. (ا.ع). حزيران ٢٠١٣. رام الله.
٧. عبد الحكيم عليان. آب ٢٠١٣. رام الله.

ثانياً: التقارير والدراسات:

١. بكدار. يجب مأسسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بصندوق يحكمه قانون. الرابط الالكتروني:
http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id=765
٢. البنك العربي الإسلامي. البنك الإسلامي العربي يوقع اتفاقية تمويل مع شركة الريحان للاستثمار العقاري. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٩/٥). الرابط الالكتروني:
http://www.aibnk.com/index.php?page=news&pid=49
٣. جريدة الأيام. مليون دينار صافي أرباح شركة الاتصالات الفلسطينية في الأشهر التسعة الأولى من العام. ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٢. الرابط الالكتروني:
http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=202395&date=10/25/2012
٤. جمعية البنوك في فلسطين. الدور الاجتماعي للبنوك: شركاء على الخير. ٢٠١٢.
٥. جمعية البنوك في فلسطين. المؤشر المصرفي/ الربع الثالث ٢٠١٢.
٦. جمعية البنوك في فلسطين. الوضع المالي للبنوك ٢٠١١.
٧. جمعية البنوك في فلسطين. الوضع المالي للبنوك ٢٠١٢.
٨. جمعية البنوك. البنوك في فلسطين. العدد ٥٢/ كانون أول ٢٠١٢.
٩. الحاج، طارق. الآثار المحتملة للتطورات المحلية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية. مجلة جامعة بيت لحم،
١٠. دنيا الوطن. مليونا دولار مساهمات «بنك فلسطين» لدعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للعام ٢٠١٢. الرابط الالكتروني:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/09/413101.html
١١. عيسى، فؤاد. المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ٢٠١٠. متوفر الكترونياً:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05/
١٢. القدس ـ دوت كوم. ١٨٧ مليونا أرباح الشركات في بورصة فلسطين. ٣ أبريل ٢٠١٣. الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/428252
١٣. المسؤولية الاجتماعية للشركات. نبذة عن المسؤولية الاجتماعية. الرابط الالكتروني:
http://www.csrkuwait.com/AboutCSR.aspx
١٤. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. باديكو القابضة' تقر توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة ٥٪ . الرابط الالكتروني: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=153730
١٥. وكالة معاً الإخبارية. د. زكارنة: خرج من جنين بيد فارغة وعاد مليونيرا وعمّر قصور وثقة الأمراء. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٨/٢٨). الرابط الالكتروني:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=624664

المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة:
شركات إسرائيلية تنهب وممّول أجنبي يساند

تحسين عليان
باحث ميداني : شادي جرادات

مقدمة:

تستفيد دولة الاحتلال الإسرائيلي والشركات الاسرائيلية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. فبالإضافة إلى أنها تسرق الكثير من موارد الإقليم المحتل، فإنها تستفيد أيضاً بشكل كبير من التمويل الأجنبي المقدم للفلسطينيين، بشكل مباشر أو غير مباشر. فمنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، لم تحترم «إسرائيل» القانون الدولي على الأصعدة كافة، ومنها على صعيد استغلال الموارد الطبيعية بما يعود بالنفع على سكان الضفة وغزة. فإسرائيل تسرق الأرض ومواردها، وتسرق موارد البحر الميت والبحر المتوسط، وتسرق المياه.

بالإضافة إلى أنها تجني الأرباح وتعتاش على الاحتلال، فإن الشركات الإسرائيلية تلعب دوراً في استدامة الاحتلال؛ ويساعدها في ذلك السياسات التمويلية للدول «المانحة»، حيث أن هذه الدول تراعي مصلحة «إسرائيل» في جميع الأموال المحسوبة على الشعب الفلسطيني، ومنها الأموال التي من المفترض أن تخدم قطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالدول المانحة تتعامل مع مسألة المياه في الأرض المحتلة من منظور سياسي وإنساني وليس حقوقي. فهي تريد للفلسطينيين أن يتزودوا ببعض المياه ولكن دون إغضاب إسرائيل، أو دون أن يتناقض ذلك مع أجندة إسرائيل. فمن بين جميع الدول التي تقدم أموالاً لقطاع المياه في الضفة، لا نجد أية دولة مستعدة لدعم مشروع إقامة أنبوب ينقل المياه من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها.[1]

ستتناول هذه الورقة البحثية الكيفية التي تستفيد بها شركة ميكوروت الإسرائيلية من مياه الفلسطينيين، والفائدة التي تعود بها ما تسمى بالمساعدات الأجنبية للفلسطينيين على هذه الشركة التي تنسجم سياساتها أساساً مع سياسات دولة الاحتلال.

لإعداد هذه الورقة تم اتباع منهجية مختلطة قوامها مقابلات معمقة مع خبراء في مجال المياه، ومسؤولين في مجالس قروية في منطقة "C" التي تتلقى مياهها من شركة ميكوروت الإسرائيلية بشكل مباشر. كما تمت مراجعة مقالات وكتب ذات صلة.

١. مقابلة مع عبد الرحمن التميمي، مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 19/10/2013، رام الله.

إسرائيل هي المستفيد من الأموال المقدمة للفلسطينيين

تتلقى مؤسسات الأرض الفلسطينية المحتلة تمويلاً من سبع جهات رئيسية هي: الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ودول أوروبية، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، واليابان، بالإضافة إلى دول أخرى. وإذا ما استثنينا الدعم المالي الأمريكي والدولي لإسرائيل، يعتقد أن حجم ما يقدم للفلسطينيين من أموال من أعلى نسب التمويل التي تتلقاها دول العالم الثالث.[2] وبحلول عام ٢٠٠٢، يقدّر أن حصة الفرد مما تلقته الأرض الفلسطينية المحتلة من أموال هو الأعلى بين دول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية.[3]

وعلى الرغم من الادعاء بأن هذه الأموال تذهب لخدمة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن الواقع على الأرض يثبت عكس ذلك، حيث أن الكثير من الأموال المحسوبة على الفلسطينيين تخدم بالمحصلة النهائية الاحتلال الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية بشكل مباشر أو غير مباشر.[4] فوفقاً للأمم المتحدة فإن ٤٥٪ من الأموال المحسوبة على الفلسطينيين تستفيد منها إسرائيل . كما كشفت وثيقة للحكومة الكندية نهاية عام ٢٠١٢ أن كندا دفعت ملايين الدولارات للسلطة الفلسطينية من أجل حماية مصالح إسرائيل؛[5] حيث أن الأخيرة تضغط على الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا)، بعد أن كانت حكومة المحافظين قد هددت بوقف مبلغ ٣٠٠ ألف دولار تعهدت بها للسلطة الفلسطينية بسبب قيام الفلسطينيين بالذهاب للأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية.[6] وقد كان هدف تلك الأموال تدريب قوّات الأمن الفلسطينية للحفاظ على أمن إسرائيل، وهذا يتضح من تصريح للكولونيل رون أليسون، أحد مساعدي الجنرال دايتون، أدلى به لصحيفة كندية قال فيه أن فريق دايتون كان يعمل على تعزيز الأمن في الضفة الغربية من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فقد كشفت الوثيقة أن هناك جهوداً تبذل من أجل بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحماية السلطة الفلسطينية من غضب شعبي ناجم عن تراخي السلطة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان الاسرائيلي.[7] وفي هذا ما يشير إلى تواطؤ من قبل كندا لتوفير أجواء ملائمة لاستمرار الاستيطان الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي استدامة الاحتلال.

بالإضافة لذلك فإن الشركات الإسرائيلية تستفيد من الأموال المحسوبة على الفلسطينيين، كما ستبين هذه الورقة الدراسية. والأسوأ من ذلك فإن الشركات التي تستفيد من هذه الأموال تكون ضالعة في كثير من الأحيان في ممارسات تعتبر جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. فشركة «دور» للمحروقات، على سبيل المثال، تحتفظ بشبكة من محطات التزود بالوقود في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وتم ـمع ذلك ـ منحها عام ٢٠٠٨ مبلغ ٩٧ مليون يورو من قبل المفوضية الأوروبية لتزويد قطاع غزة بالوقود.[8]

قد يبدو للوهلة الأولى أن المستفيد من خطوة كهذه هم فلسطينيو قطاع غزة، ولكن سياسة هذه الشركة تتناغم مع موقف الحكومة الإسرائيلية، حيث أنها توقف تزويد القطاع بالوقود عندما تقرر الحكومة الإسرائيلية ذلك؛[9] وهي بذلك شريكة فيما قد يكيّف على أنه عقاب جماعي تمارسه حكومة إسرائيل ضد سكان غزة المدنيين.

---

٢. تقرير التنمية البشرية لفلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2004، الفصل الخامس، متوفر على الرابط التالي: http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/2005/ch5.pdf
تمت زيارة الموقع بتاريخ 1/11/2013.

3. Scott Lasensky and Robert Grace, 'Dollars and Diplomacy: Foreign Aid and the Palestinian Question, United States Institute of Peace', 2006

4. S. R. Taghdisi, The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict Development Delayed, Routledge and LMEI, UK, 2011, p 87

5. Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People, UNCTAD, 2003, p 19

6. Yevs Engler, 'Aid to Palestine or Israel? Ottawa Delivered Millions in Aid to Palestinian Authority to Advance Israeli Interests'
متوفرة على الرابط التالي: http://www.globalresearch.ca/aid-to-palestine-or-israel-ottawa-delivered-millions-in-aid-to-palestinian-authority-to-advance-israeli-interests/5343529?print=1
تمت زيارة الموقع بتاريخ 3/11/2013

٧. المصدر السابق.

8. David Cronin, Europe's Alliance with Israel, Pluto Press, New York, 2011, p80

٩. المصدر السابق.

شركة ميكوروت تنهب مياه الفلسطينيين وأموالهم:

تعتبر الضفة الغربية المحتلة خزّان مياه فلسطين الانتدابية، حيث أنها غنية بالمياه الجوفية على الرغم من قلة المياه الجارية.[10] ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من الأوامر العسكرية، تفرض بموجبها سيطرتها على مصادر المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أصدر عوزي نركيس، قائد قوات جيش الاحتلال في الضفة الغربية، بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٧، أمراً عسكرياً يحمل رقم ٩٢ يضع مسؤولية كل ما يتعلق بالمياه من استخراج، وبيع وتوزيع وغيرها في يد شخص يعينه. هذا يعني أن كل ما يتعلق بالمياه أصبح تحت سيطرة سلطات الاحتلال. ولا يزال هذا الأمر سارياً حتى اليوم.

تسيطر دولة الاحتلال الإسرائيلي على غالبية المصادر المائية المتجددة في فلسطين. وتقدر المياه في هذه المصادر بحوالي ٧٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. كما تسيطر إسرائيل على نهر الأردن وطبريّة، بالإضافة إلى مصادر مياه البحر الميت والمياه التي تعتبرها حصة لها في الأحواض المائية غير المشتركة، والمياه غير التقليدية (المعالجة ومياه التحلية)، ولا يحصل الفلسطينيون إلا على حوالي ١١٠ مليون متر مكعب، مع العلم أن حصتهم وفقاً لاتفاقية أوسلو من الأحواض الجوفية الثلاثة هي ١١٨ مليون متر مكعب، وكان من المفترض أن تصل هذه الكمية إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب بحلول العام ٢٠٠٠ لو تم تنفيذ الاتفاقية المرحلية.[11]

يعتمد الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة في غالبية استخداماتهم المائية على إسرائيل، ذلك إن دولة الاحتلال تسيطر على غالبية مصادر المياه في فلسطين كما ذكر أعلاه. فمعظم القرى الواقعة في المنطقة المصنفة على أنها منطقة "C" وفقًا لاتفاقية أوسلو تشتري مياهها مباشرة من شركة ميكوروت الإسرائيلية بشكل أساسي،[12] وحتى المدن والقرى الواقعة في منطقة «A»، فتأخذ غالبية مياهها من شركة ميكوروت. يشتري الفلسطينيون الآن حوالي ٥٧ مليون متر مكعب من المياه من شركة ميكوروت لسد بعض احتياجاتهم المائية. وإذا نظرنا إلى الجدول أدناه الذي يبين كميات المياه التي اشتراها الفلسطينيون من هذه الشركة بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٧ نلاحظ أن هذه الكمية في تزايد، وهذا يعني أن مردود الشركة المادي في ارتفاع مستمر:

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
كمية المياه المشتراه/ مليون متر مكعب/سنة	٤٩,٦	٥٢,٧	٥٧,٤	٦٠,٣	٥٦,٩

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نقلاً عن سلطة المياه الفلسطينية، 2012. نظام معلومات المياه. رام الله – فلسطين.

وعلى الرغم من أن البعض يحاجج بأن المردود المادي لما تبيعه شركة ميكوروت الإسرائيلية من مياه للفلسطينيين ليس كبيرًا،[13] ولا يقارن بحجم تكلفة الاحتلال، إلا أن هذا المردود، وبغض النظر عن حجمه، يساهم في الأرباح التي تجنيها الشركة. بالإضافة لذلك، فإن المياه التي تبيعها ميكوروت للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي أصلًا مياه مسلوبة من ثرواتهم المائية. كما أن الفائدة من قطاع المياه لا تعود بالنفع فقط على شركة ميكوروت لوحدها، بل إن شركات إسرائيلية أخرى تستفيد من مشتريات ومستلزمات بناء البنية التحتية للمياه من أنابيب ومضخات وغيرها، ذلك أن هذه المستلزمات يتم شراؤها من «إسرائيل» مباشرة أو عن طريقها.[14]

بالإضافة لذلك فإن شركة ميكوروت لا تتحمل أية نفقات تتعلق بصيانة شبكة المياه في الضفة الغربية، حتى في القرى الواقعة في منطقة "C" التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي المباشر، حيث تبيع الشركة المياه للفلسطينيين وتقبض ثمنًا صافيًا لها، وتترك مسؤولية صيانة الشبكات وتمديدها للفلسطينيين أنفسهم، وهذا بحد ذاته يوفر على الشركة مبالغ طائلة. فوفقاً لمقابلات أجريت مع بعض المسؤولين في مجالس قروية في منطقة "C" تبين أن المجالس تعين فنيين للصيانة. فإذا أخذنا بالحساب أن كل مجلس قروي في قرى الضفة الغربية البالغ عددها حوالي ٤٠٠ قرية يعين فنياً واحداً لصيانة الشبكة في القرية بأجر شهري يساوي ٢٠٠٠ شيقل، فإن

١٠. كلمنس مسرمشد، آخر شفة، روزا لوكسمبرغ، صفحة ٤.
١١. بيان صحفي صادر عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وسلطة المياه الفلسطينية بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢١، بمناسبة اليوم العالمي للمياه. متوفر على الرابط التالي:
wversion-Staging&٣٢٦٥-mid&٧٣٥-lang-ar&ItemID&٥١٢-default.aspx?tabID/٥١٢/http://www.pcbs.gov.ps/site
تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣
١٢. مقابلة مع التميمي، مصدر سابق.
١٣. مقابلة مع كلمنس مسرمشد، خبير في مجال المياه، ٢٠١٣/٩/١٧، رام الله.
١٤. مقابلة مع التميمي، مصدر سابق.

المجالس القروية تصرف حوالي مليون شيقل شهريًا كأجور لفنيي الصيانة، عدا عن تكلفة قطع الصيانة نفسها. بالطبع فإن هذا الرقم في مستوياته الدنيا، ذلك أن المجالس في كثير من الأحيان توظف أكثر من شخص واحد للقيام بأعمال الصيانة.[15]

كما أن شركة ميكوروت تقبض ثمن المياه التي تضخها من المصدر إلى المجالس البلدية، وليس ثمن ما يصل للمنازل الفلسطينية، حيث أن ما يصل للمنازل في كثير من الحالات أقل مما ابتاعه المجلس، ذلك أن جزءًا منه يفقد، وخصوصاً في القرى التي لا زالت فيها الشبكة قديمة ومهترئة وتسرب المياه. يضاف إلى ذلك أن بعض القرى التي تتلقى مياهها من شركة ميكوروت مباشرة قد يتم وصلها بعدادات دفع مسبق، ما يشير إلى النمط الربحي والتجاري البحت الذي تتعامل على أساسه هذه الشركة.[16]

• كيف تستفيد شركة ميكوروت من الأموال المحسوبة على الشعب الفلسطيني

بالإضافة إلى أنها تبيع الفلسطينيين مياهاً مسروقة أصلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن شركة ميكوروت تبيع هذه المياه دون أن تتحمل أية تكاليف تتعلق بتمديد الشبكات أو صيانتها. وفي هذه الحالة فإن أرباح الشركة تكون أكثر مما لو تحملت تلك التكاليف. أضف إلى ذلك أن الشبكة في بعض المواقع غير صالحة لتزويد المياه، حيث أن الشبكة مهترئة، ما يزيد من نسبة الفاقد دون أن تكون الشركة مسؤولة عنه. فهي تشترط أن تتلقى ثمن المياه التي تضخ من المصدر، وليس المياه التي يستهلكها السكان على أرض الواقع. وفي الوقت ذاته فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تسمح للفلسطينيين بالسيطرة على مصادر مياههم، بحيث يستفيد الفلسطينيون من مياههم بشكل كامل في استخداماتهم اليومية.

تستفيد الشركة بشكل آخر من الأموال التي تقدمها جهات دولية للفلسطينيين. فهي تبيع المياه للفلسطينيين عبر شبكات بناها الفلسطينيون أصلاً بتمويل ذاتي أو بالاستفادة من أموال التمويل الأجنبي المحسوبة على الفلسطينيين، حيث أن جزء من الأموال التي تقدمها ما تسمى بالدول المانحة للفلسطينيين يتم تخصيصه لإنشاء شبكات المياه في الضفة الغربية وغزة. وفي كلتا الحالتين (أي البناء أو الترميم) فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي وشركة ميكوروت لم تسهما بشيء. ففي الكثير من القرى التي تشتري مياهها بشكل مباشر من شركة ميكوروت نجد أن الشبكة بنيت في الأساس بتمويل ذاتي، حيث قام سكان القرى أنفسهم في حالات بتغطية التكلفة، وفي هذه الحالات تم بناء الشبكات تحت إشراف المجلس القروي، وهو الذي يقوم بتنسيق تزويد المياه للسكان. وفي حالات أخرى تمت تغطية تكلفة جزء كبير من بناء الشبكات وصيانتها من أموال الدعم الخارجي المخصصة للفلسطينيين. ومن الملفت للنظر أن شروط التمويل الأجنبي للفلسطينيين حتى الآن لم تضع حداً لمسألة تحكم إسرائيل بالمياه الفلسطينية، ولم تساعد الفلسطينيين في السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية، وتمويل مشاريع لمساعدة الفلسطينيين في حفر آبار مياه داخل الضفة الغربية يستفيد منها الفلسطينيون، بحيث يستغنون عن شراء المياه من شركة ميكوروت، لسد حاجاتهم من مياه الآبار. ولتبرير عدم تنفيذها لهكذا مشاريع تتذرع الدول المانحة بأن هذه القضية سياسية ويجب تركها للفلسطينيين والإسرائيليين لحلها ضمن مفاوضات الوضع النهائي. فألمانيا على سبيل المثال ترفض تنفيذ مشاريع تمكّن الفلسطينيين من الوصول للمياه الجوفية في الضفة الغربية، وتكتفي بتمويل مشاريع تتعلق بترميم شبكات المياه وتحديثها، لأن ذلك لا يتطلب إذناً إجرائياً من إسرائيل.[17] وهذا يعني، وفقًا للخبير كليمنس مسرمشد، أن ألمانيا تريد أن تحافظ على حصة المياه الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي ٩٠٪ للإسرائيليين و ١٠٪ للفلسطينيين تقريباً .

بالإضافة لمشاريع ترميم الشبكات فإن الممولين يموّلون مشاريع تنقية المياه العادمة، أو ما يسمى المصادر غير التقليدية للمياه، ومشاريع تحلية مياه البحر. ويجد هذا الأمر دعماً من قبل بعض الدول مثل ألمانيا، حيث تعتقد أن على الفلسطينيين أن يعملوا على تنقية المياه العادمة من أجل استخدامها في ري المزروعات، وهذا يصب في مصلحة إسرائيل، ويحرم الفلسطينيين من المياه النقية النظيفة، ذلك أن غالبية المياه النقية ستبقى مخصصة للإسرائيليين.

ومن الملفت للنظر أيضاً أن الإسرائيليين بدأوا مطالبة الفلسطينيين بتنقية المياه منذ توقيع اتفاق أوسلو، في حين لم تقم إسرائيل

١٥. تستند هذه المعلومات إلى مقابلات أجريت مع مسؤولين في مجلس قروي كفر الديك قضاء سلفيت، ومجلس قروي دير استيا قضاء سلفيت، ومجلس قروي قراوة بني حسان قضاء سلفيت خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٣.
١٦. مقابلة مع المهندس محمد مصلح، المدير التنفيذي لدائرة المياه والصرف الصحي في قرى شمال غرب القدس. ٢٠١٣/٩/١٦.
١٧. مقابلة مع كليمنس، مصدر سابق.

بتنقية المياه قبل ذلك،[18] ويتساوق معهم في ذلك ممولون أجانب. فعلى سبيل المثال نجد أن المؤسسة النمساوية للتنمية كانت أوّل من موّل إنشاء محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة. كما أنها تموّل حاليًا أربعة مشاريع بقيمة ٣،٨٣٦،٥٣٥ يورو لتنمية المصادر غير التقليدية للمياه.[19] كما صرفت الوكالة الفرنسية للتنمية ١٠٠ مليون يورو على قطاع المياه والشبكات الصحية منذ عام ١٩٩٨، ٦٨٪ منها على قطاع المياه في جنين وطوباس وبيت لحم، وجزء لتنقية المياه العادمة للاستخدامات الزراعية. وفي بعض الحالات نجد أن هناك محطات تنقية مقامة في الضفة الغربية تستفيد منها المستوطنات، أي أن مياه المستوطنات العادمة يتم تكريرها في المحطات على حساب الفلسطينيين. وبكلمات أخرى فإن على الفلسطينيين أن يسددوا العجز الوهمي في كميات المياه وذلك بتنقية المياه العادمة التي تنتجونها وتنتجها بعض المستوطنات واستخدامها في الزراعة. ومن الأمثلة على هذه المحطات المحطة المقامة في منطقة واد العين في البيرة والتي تم تمويلها من قبل بنك التنمية الألماني.[20]

يشير هذا إلى توجه واضح لدى المموّلين للحفاظ على تغليب السياسة حتى عندما يتعلق الأمر بالحقوق السيادية للشعب الفلسطيني. وبما أن إسرائيل تسيطر كذلك على قطاع تحلية المياه، فقد يجوز لنا أن نتساءل لمصلحة من يتم تشجيع مشاريع تحلية المياه والتزويج لها، ومن سيستفيد منها اقتصادياً كذلك. فوفقاً لرأي الخبراء فإن قطاع المياه في فلسطين وتحديداً مشاريع تحلية المياه، تعتبر تمهيداً لتمكين الشركات الإسرائيلية الرائدة في مجال تحلية المياه من الاستفادة اقتصادياً من هذه المشاريع![21] وبهذا يكون النفع للشركات الإسرائيلية على أكثر من صعيد. بالإضافة لذلك، فإن استخدام الفلسطينيين للمياه العادمة المعالجة في قطاع الزراعة سيسد العجز الناجم عن قيام إسرائيل بسرقة المياه العذبة من الأرض المحتلة، وهذا ما تقوم إسرائيل بتشجيعه.[22]

أكثر من نصف مليار دولار ولا بئر ارتوازية واحدة:

على الرغم من أن مئات ملايين الدولارات صرفت على قطاع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يصرف أي شيء على حفر آبار ارتوازية تمهد لتمكين الفلسطينيين من السيطرة على مياههم وإنهاء سلب المياه الفلسطينية الذي تمارسه إسرائيل.

يبين الجدول التالي جهات موّلت وتموّل قطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة والمبالغ التي صرفت:

الجهة المموّلة	حجم التمويل	الفترة الزمنية	ملاحظات
الوكالة الفرنسية للتنمية	٦٨ مليون يورو	١٩٩٨-٢٠١٣	
مكتب الممثلية التشيكية	٥٢٥ ألف دولار	٢٠١١-٢٠١٤	
فنلندا	٧،٨ مليون يورو	٢٠١٠-٢٠١٣	استهدفت المشاريع تحسين شبكة المياه في ثماني قرى تقع شمال غرب القدس.
الاتحاد الأوروبي	١٥ مليون يورو	٢٠١١-٢٠١٦	تم تخصيص ٦٦ مليون يورو من قبل الاتحاد لتنفيذ مشاريع تتعلق بالمياه والصرف الصحي، وإدارة المخلفات الصلبة.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	٨،٣ مليون دولار	٢٠٠٦-٢٠١٢	
ايطاليا	حوالي ٢٥ مليون يورو	٢٠٠٩-٢٠١٢	جزء من هذا المبلغ خصص لتركيب مضخات مياه
اليابان	٣٢ مليون دولار تقريبًا	٢٠٠٦-٢٠١٦	جزء من هذا المبلغ استغل في بناء محطة معالجة المياه العادمة وبناء القدرات للعاملين في مجال المياه

١٨. مقابلة مع كليمنس، مصدر سابق.
١٩. سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الإلكتروني، تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧.
٢٠. تحقيق أجراه مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتلفزيون وطن، يمكن الوصول للتحقيق عبر الرابط التالي: http://wwvv.wattan.tv/ar/tv/77411.html تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣.
٢١. مقابلة مع التميمي، مصدر سابق.
٢٢. مجلة آفاق البيئة والتنمية، الاحتلال الإسرائيلي يقيم خطّاً لجميع المياه العادمة من مستعمرة «أرئيل» والمستعمرات الواقعة في محيطها وبعض قرى سلفيت ونقلها إلى داخل «إسرائيل» لمعالجته، متوفرة على الرابط التالي: http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue53/topic9.php تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣.

الجهة المموّلة	حجم التمويل	الفترة الزمنية	ملاحظات
ألمانيا	حوالي ٢٠٧ مليون يورو		يتم حاليًا تنفيذ مشاريع شبكات مياه وصرف صحي بهذه الموازنة.
هولندا	المبلغ غير متوفر		
النرويج	المبلغ غير متوفر		
اسبانيا	حوالي ٥ مليون يورو	٢٠٠٦-٢٠١٢	جزء من هذا المبلغ تم تخصيصه لمشاريع الصرف الصحي
السويد	أكثر من ١٨ مليون دولار		
البنك الدولي	حوالي ١٠٠ مليون دولار	منذ عام ٢٠٠٥	غالبية هذه الأموال تم تخصيصها لمشاريع الصرف الصحي
الأمم المتحدة	المبلغ الإجمالي غير متوفر		المشاريع تركز على الصرف الصحي وتحلية مياه البحر.
الولايات المتحدة	المبلغ غير متوفر		

(تم استقاء المعلومات الواردة في الجدول من المادة المتوفرة عن المانحين على الموقع الإلكتروني الخاص بسلطة المياه الفلسطينية)

يدرك الجميع أن قرار حفر آبار في الضفة الغربية هو قرار سياسي يرتبط بموافقة إسرائيل وفقاً لاتفاقية أوسلو، ولكن عدم الحفر له طابع سياسي أيضاً، ذلك أن التمويل الأجنبي يجب أن يساهم في إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ومن ممارسة سيطرته على موارده المائية بالسيطرة عليها والاستفادة منها ووقف سياسة السلب التي تمارسها شركة ميكوروت مدعومة بالسياسات الإسرائيلية الرامية إلى استمرار الاحتلال والسيطرة على الموارد الطبيعية.

بالإضافة لذلك، فإن إسرائيل تستفيد بشكل آخر من التمويل المخصص لقطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أن غالبية المعدات اللازمة للبنية التحتية الخاصة بشبكات المياه يتم شراؤها من إسرائيل، أو على الأقل عن طريق إسرائيل. فالأنابيب تأتي من إسرائيل أو عن طريقها، والمضخات كذلك، عدا عن أن بعض هذه اللوازم تصنّع في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية.[23]

التحليل القانوني

• حق الانتفاع

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة إقليماً محتلًا ينطبق عليه القانون الإنساني الدولي متمثلاً باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف بشكل أساسي، وهذه الاتفاقيات تعتبر إلى حد كبير جزء من القانون الدولي العرفي الملزم لجميع الدول بما فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد تم التأكيد على ذلك في أكثر من مناسبة من قبل المجتمع الدولي، وفي قرارات الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية كذلك.[24] كما ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان على ذات الإقليم

بالإضافة لذلك فإن حالة الاحتلال الحربي بموجب القانون الدولي حالة مؤقتة، تمارس فيها دولة الاحتلال إدارة انتقالية للإقليم المحتل إلى أن ينتهي الاحتلال، وبما أن حالة الاحتلال الحربي هي حالة مؤقتة فلا يجوز لدولة الاحتلال أن تمارس أية حقوق سيادية على الإقليم، ذلك أن السيادة تبقى في يد الشعب المحتل. وبذلك لا يجوز لدولة الاحتلال الإسرائيلي أن تمارس سيادة على

٢٣. مقابلة مع التميمي، مصدر سابق.
٢٤. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشيد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠٠٤.

الملكيات العامة المنقولة وغير المنقولة في الإقليم المحتل مثل المياه وغيرها، ويقتصر دورها على إدارة هذه الممتلكات والموارد، ويمكن لها الانتفاع من الموارد وفقاً لقواعد الانتفاع فقط. فالمادة ٥٥ من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام أعراف وقوانين الحرب البرية لعام ١٩٠٧ تنص أن دولة الاحتلال لا تعتبر «نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع.»

وعلى الرغم من أن دولة الاحتلال يجوز لها الانتفاع بموارد الإقليم المحتل، لا يجوز أن يؤدي الانتفاع إلى عوائد اقتصادية لدولة الاحتلال وسكانها. وفي حالة إسرائيل فإن استغلالها للمياه الفلسطينية يتعدى الانتفاع ويصل إلى ممارسة سيطرة كاملة وانتفاع من غالبية المياه المتوفرة في الإقليم المحتل بما يعود بالنفع الاقتصادي على شركة ميكوروت الإسرائيلية. فهذه الشركة تبيع المياه المسروقة أصلاً من الإقليم المحتل لسكان الإقليم أنفسهم ولمواطني إسرائيل أيضاً. بالإضافة لذلك فإن النفع لم يعد مرتبط بالطبيعة المؤقتة للاحتلال من حيث المبدأ، ولكنها مستمرة على مدى عقود من الاحتلال. لا يقتصر الأمر على النفع المادي فحسب، فشركة ميكوروت، التي تنفذ سياسة حكومة الاحتلال الإسرائيلية، لا تزوّد الفلسطينيين بحاجاتهم من المياه بشكل كامل، ونجد أن سكان الإقليم المحتل يعانون نتيجة تزويدهم بكمية محدودة من المياه لا تكفي لسد احتياجاتهم المنزلية وخصوصاً في فصل الصيف، على الرغم من أن هذه المياه هي مياههم ويجب أن يمكّنوا من السيطرة عليها واستخدام ما يكفيهم منها، دون أن يكون لهذا طابع تجاري.

• الحق في تقرير المصير

يعتبر الحق في تقرير المصير مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام وحق من حقوق الإنسان كذلك. فهو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة[25] وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[26] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[27]. بالإضافة لذلك فإن الحق في تقرير المصير يصنف على أنه من بين القواعد القانونية الآمرة في القانون الدولي (a norm of jus cogens) الذي يستوجب تحركاً من قبل جميع الدول من أجل تمكين الفلسطينيين من ممارسته وفقاً للمبدأ المعروف باسم الحجة على الكل (erga omnes obligatio). وبكلمات أخرى فإن جميع الدول ملزمة بموجب القانون الدولي أن تتخذ من الإجراءات ما يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وقد يشمل ذلك عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يساعد دولة الاحتلال أو يطيل أمد احتلالها، ومحاسبتها على أي انتهاك للحقوق السيادية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في سيادته الدائمة على موارده الطبيعية.

للشعب الفلسطيني حق في تقرير المصير، وهو حق معترف به من قبل المجتمع الدولي، حيث أن الأمم المتحدة أكدت عليه في الكثير من قراراتها الصادرة منذ عام ١٩٤٨، وغالباً ما ربطت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بحقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية. ولكن قيام إسرائيل باستنزاف موارد الإقليم المحتل والسيطرة عليها قد يهدد إمكانية ممارسة حق تقرير المصير بشكل عام والذي تعتبر إقامة الدولة المستقلة على الإقليم المحتل جزء منه. أضف إلى ذلك أن هذا يعتبر إنكاراً لواحد من الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان، حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠ قد أكدت «أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية»[28] كما جاء في متن المادة الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان أن «لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.»

٢٥. جاء في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أن من بين المقاصد التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسة الدولية «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.»

٢٦. تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»

٢٧. تكرر نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٨. أنظر المادة الأولى من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠

• السلب

يحظر القانون الدولي الإنساني الدولي السلب، فالمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أن «السلب محظور، وكانت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ في مادتها ٤٧ قد نصت على هذا الحظر، حيث نصت هذه المادة على حظر السلب «حظراً تاماً». وأمام هذا الحظر فإن الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة تتعهد بمنعه والقيام بكل الخطوات الضرورية لوقفه.[29] والحظر هنا يخص الملكيات الخاصة والعامة في إقليم طرف من أطراف النزاع وفي إقليم محتل.[30]

• التمويل الأجنبي والاستيطان

يعتبر الاستيطان الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غير قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي، حيث تحظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال «أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». وبموجب نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية فإن الاستيطان يعتبر حرب، حيث تنص المادة ٨(ب) (٨) من النظام « أن قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر . بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو أبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها » يعتبر جريمة حرب. وفي الوقت الذي تعلم فيه الجهات الدولية المموّلة لمشاريع شبكات المياه في الضفة أن بعض هذه الشبكات تفيد الاستيطان فإنها لا تتخذ إجراءات عملية لحصر الفائدة على الفلسطينيين، علماً أن هذا قد يترتب عليها مسؤولية بموجب القانون الدولي، ذلك أن على هذه الدول أن تتخذ من الإجراءات ما يساعد على لتفكيك الاستيطان بوصفه جريمة حرب، وليس المساعدة في استدامته. بالإضافة لذلك فإن هذه الدول تعلم أن شركة ميكوروت تستفيد من هذه الشبكات، على الرغم من أنها وضعت أساساً لفائدة الفلسطينيين

29. ICRC Commentary on the Fourth Geneva Convention

٣٠. المصدر السابق.

الخلاصة:

يتضح مما سبق أن مياه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تسرق من قبل شركة ميكوروت الإسرائيلية التي تنفذ السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه، وفي ذات الوقت فإن ذات المياه المسروقة تباع للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بأسعار أعلى مما تباع للمستوطنين اللذين يعتبر وجودهم على الأرض الفلسطينية غير قانوني، بل ويشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي. بالإضافة لذلك فإن، مئات ملايين الدولارات تصرف على قطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل مموّلين أجانب وتستفيد منها شركة ميكوروت وإسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر. وتكون هذه الفائدة إما بإعفاء إسرائيلي من مسؤولياتها القانونية بتزويد سكان الأرض المحتلة بالمياه وإقامة البنية التحتية اللازمة لذلك، وصيانتها، أو عن جني الأرباح نتيجة بيع المياه المسروقة للفلسطينيين. وبذلك يصبح الاحتلال بالنسبة لشركة ميكوروت مشروعاً مربحاً، تجني منه أرباحاً، دون أن تتكلف بأية مصروفات.

كما يتبين أن هناك تواطؤاً من قبل المموّلين الأجانب يتمثل في حرصهم على الحفاظ على مصالح إسرائيل عندما يتعلق الأمر بتوزيع المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ذلك أنهم لم يقوموا بأي شيء من شأنه ممارسة ضغط على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتمكين الفلسطينيين من السيطرة على مصادر المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، واقتصر الدعم فقط على الجوانب الفنية المتعلقة بتزويد المياه. فعلى سبيل المثال، لم يصرف أي من أموال ما يسمى بالدعم الأجنبي على حفر آبار ارتوازية يستفيد منها الفلسطينيون بشكل مباشر لتخفيف الاعتماد بشكل تدريجي على شركة ميكوروت، والبدء بالتحضير لبناء دولة فلسطينية مستقلة تسيطر على مواردها الطبيعية.

بالإضافة لذلك فإن المموّلين وإسرائيل يشجعون قيام الفلسطينيين بتكرير المياه العادمة في للاستفادة منها في الزراعة في الأرض المحتلة. يبدو هذا الاقتراح جيداً في ظاهره، لأنه يحافظ على البيئة (وهذا صحيح)، ولكنه في جوهره يهدف إلى سد العجز الوهمي في المياه على حساب حصة الفلسطينيين من المياه النظيفة، للإبقاء على النسبة الحالية لتوزيع المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي ٩٠٪ للإسرائيليين و ١٠٪ للفلسطينيين.

المراجع والمصادر

ـ مراجع ومصادر عربية:

١ـ تقارير

تقرير التنمية البشرية لفلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، ٢٠٠٤
كلمنس مسرمشد، آخر شفة، روزا لوكسمبرغ

٢ـ مقابلات

مقابلة مع عبد الرحمن التميمي، مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ٢٠١٣/١٠/١٩، رام الله.
مقابلة مع كليمنس مسرمشد، خبير في مجال المياه، ٢٠١٣/٩/١٧، رام الله.
مقابلة مع محمد مصلح، المدير التنفيذي لدائرة المياه والصرف الصحي في قرى شمال غرب القدس. ٢٠١٣/٩/١٦.
مقابلات مع مسؤولين في مجلس قروي كفر الديك قضاء سلفيت، ومجلس قروي دير استيا قضاء سلفيت، ومجلس قروي قراوة بني حسان قضاء سلفيت خلال شهر آب/اغسطس

٣ـ مواقع إلكترونية

الموقع الإلكتروني لتلفزيون وطن (http://wattan.tv/ar/tv)
الموقع الإلكتروني الخاص بجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (http://www.pcbs.gov.ps)
الموقع الإلكتروني الخاص بسلطة المياه الفلسطينية (http://www.pwa.ps)

٤ـ اتفاقيات دولية

ميثاق الأمم المتحدة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦
إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠
اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام أعراف وقوانين الحرب البرية لعام ١٩٠٧

٥ـ مصادر أخرى

تحقيق أجراه مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتلفزيون وطن
مجلة آفاق البيئة والتنمية، الاحتلال الإسرائيلي يقيم خطاً لجمع المياه العادمة من مستعمرة «أرئيل» والمستعمرات الواقعة في محيطها وبعض قرى سلفيت ونقلها إلى داخل «إسرائيل» لمعالجته،
فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠٠٤.

Website Articles:

Scott Lasensky and Robert Grace, 'Dollars and Diplomacy: Foreign Aid and the Palestinian Question', United States Institute of Peace, http://www.usip.org/publications/dollars-and-diplomacy-foreign-aid-and-the-palestinian-question.
Yves Engler, 'Aid to Palestine or Israel? Ottawa Delivered Millions in Aid to Palestinian Authority to Advance Israeli Interests', Global Research: http://www.globalresearch.ca/aid-to-palestine-or-israel-ottawa-delivered-millions-in-aid-to-palestinian-authority-to-advance-israeli-interests/5343529?print=1

Books:

D. Cronin, Europe's Alliance with Israel, Pluto Press, New York, 2011.
S. R. Taghdisi, The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict Development Delayed, Routledge and LMEI, UK, 2011

UN Reports:

Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People, UNCTAD, 2003.

Other:

ICRC Commentaries on the Fourth Geneva Convention.

قيود الليبرالية: انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية

فـراس جـابـر

مقدمة:

الاقتصاد الفلسطيني خضع تاريخياً لسيطرة الاستعمار العسكري المباشر، الأمر الذي عنى أن فائض القيمة الاقتصادي خضع دوماً لخدمة الاستعمار والمستعمر، واستمر هذا الحال حتى مع الأنظمة العربية التي ألحقت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد نكبة عام ١٩٤٨ لسيطرتها. الاحتلال الصهيوني أستخدم نفس الآليات الاستعمارية وطورها، حيث عمل بالقوة ومن خلال القمع العسكري على إنتاج اقتصاد مشوه وتابع لا يستطيع التطور والاعتماد ذاتياً على قواه، وكان السبب وراء هذا السلوك واضحاً متمثلاً في أن أي اقتصاد قوي سوف يساند الحركة الوطنية الفلسطينية التي تتطلع للتحرر والاستقلال ولمحاربة الاحتلال.

تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ لم يحد عن مسار احتجاز التطور الاقتصادي والتنموي الفلسطيني، بل عمل على تكبيله، ولأول مرة بموافقة فلسطينية من خلال اتفاقيات سياسية واقتصادية (خيل للقيادة التي وقعتها أنها مؤقتة) عملت على استدامة احتجاز وتشويه الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني بسماته الأساسية اقتصاد صغير حجماً، إلا أنه كان يحتوي على أنوية أساسية يمكن البناء عليها، وهي الزراعة والصناعة والسياحة، إلا أن الاحتلال والاتفاقيات التي وقعت معه قد همشت هذه القطاعات لقدرتها وصلابتها، وإمكانية أن تدعم بالتشغيل المباشر والمزايا غير المباشرة حركة التحرر الوطني، هذا التهميش الذي صاغ دورة تعيد إنتاج اقتصاد تابع للاحتلال من ناحية، ومشوه من حيث تركيبته حيث يعتمد بشكل هائل على الخدمات والاستهلاك من ناحية أخرى، مما أدى إلى إغراق المجتمع الفلسطيني في عادات استهلاكية لا يستطيع المجتمع بأكمله تحمل ثمنها على المدى المتوسط والطويل.

الاحتلال والعولمة الليبرالية احتجزا المجتمع الفلسطيني واقتصاده مكبلاً ومقيداً ومشوهاً، وقد ساهمت النخب الفلسطينية السياسية والاقتصادية المتنفذة في إبقاءه كذلك، سعياً لتحقيق أهدافها ومصالحها، وحيثما تتقاطع مع مصالح نخب الاحتلال، والبنية الرأسمالية الغربية سعت للتحالف حتى لو على حساب المجتمع الفلسطيني. وبما أن الاحتلال يمتلك عدة أدوات للسيطرة والهيمنة ومنها القوة العسكرية، فإن الليبرالية تمتلك هذه الأدوات وتستخدمها، وجزء منها هي إنتاج مؤسسات تظهر على أنها مستقلة تعمل لوحدها في الإطار العالمي، إلا أنها ترتبط بشكل عضوي وعميق مع إنتاج استغلال منتظم للجنوب والدول النامية. هذه المؤسسات التي تبدو «محايدة» ما هي إلا أدوات استغلال اقتصادي واجتماعي وسياسي لشعوب الجنوب، ومنظمة التجارة العالمية تبدو «خلابة» إلا أنها أثارها عميقة كما ستحاول هذه الدراسة تبيانه.

السلطة الفلسطينية في معرض صياغة قانونها الأساسي استندت على مبادئ السوق الحر، أي أنها انتقلت من اقتصاد «مؤسسة صامد» وأدبيات اقتصاد الصمود التي روج لها الاقتصادي يوسف صايغ استجابة لطلب منظمة التحرير[1]، لتدفن هذه الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعتمد على أسس الصمود، وتخوض في غمار إنهاك المجتمع الفلسطيني بمزيد من الاتفاقيات المكبلة مع لاحتلال، ولتحمل مجتمعاً ما يرزح تحت الاحتلال، وزر دخول معترك أخر متمثل في منظمة التجارة العالمية واشتراطاتها القاسية على الدول النامية، دون أن تأخذ بالاعتبار تجارب من سبقوها والأثمان الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي رضخوا لها، والتي ترى بقرب شديد في حالة تونس ومصر وغيرها من الدول العربية التي سعت بكل الحرص على إرضاء مؤسسات الليبرالية العالمية دون أي تحفظ من طرفها.

١. للمزيد أنظر/ي: جابر، فراس. خصخصة فلسطين. ضمن وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء. ٢٠١٠.

تنحى هذه الدراسة لتحليل إحدى المؤسسات المهمة في سياق الليبرالية الجديدة، وهي منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، من خلال تحليل السياق التي جاءت فيه، وأهم شروط العضوية، والهيئات التي تعمل بداخلها، مع إضاءة على أهم النقد العالمي على هذه المنظمة وآليات عملها، الصراعات التي خاضتها بعض الدول دفاعاً عن حقوق مواطنيها الصحية والاجتماعية، بعض التجارب العربية، وأخيراً تحليل لواقع انضمام السلطة الفلسطينية لهذه المنظمة، والآثار المحتملة على قطاعي الزراعة والأدوية لما لهما من تأثير كبير على المجتمع الفلسطيني وأمنه.

استندت الدراسة منهجياً على تحليل الأدبيات، والدراسات الأجنبية والعربية، وبعض الدراسات الفلسطينية القليلة المتوفرة حول الموضوع، وتم الاستئناس بأرقام وإحصائيات اقتصادية فلسطينية و»إسرائيلية» تساعد على تحليل الآثار المحتملة وفقاً للخلل البنيوي الذي يعمل حالياً ضمنه الاقتصاد الفلسطيني، وسعت الدراسة إلى تقديم توصيات عامة ومفصلة في نهايتها.

منظمة التجارة العالمية، شر لا بد منه؟

تروج السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل الانضمام لعدد من المنظمات الدولية المختلفة من أجل ترسيخ وجود فلسطين كدولة. الانضمام الأول كان لليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ولاحقاً تمت الموافقة على عضوية فلسطين بصفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة. كما تجري محاولات الانضمام لعدد آخر من هذه المنظمات، ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية (WTO)، رغم أنها لا تصنف كمنظمة أممية إذ لا تضم في عضويتها كافة الدول الموجودة في الأمم المتحدة ولا تتبع للأخيرة.

تحاول السلطة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب أولاً، ولاحقاً بعضوية كاملة. وتسعى السلطة منذ عام ١٩٩٧ للانضمام إلى هذه المنظمة، إلا أن مساعيها وجهودها ترتبط بأمرين أساسيين؛ الأول: الاتحاد الجمركي مع دولة الاحتلال من خلال برتوكول باريس، والثاني: شروط ومتطلبات الانضمام لهذه المنظمة. «إسرائيل» تحت بند الاتفاقيات التجارية الحرة تصنف العلاقة مع السلطة الفلسطينية على أنها (اتحاد جمركي)[2] الأمر الذي يعني تأثر الفلسطينيين بشكل شبه كامل بقرارات دولة الاحتلال الاقتصادية. وتشير قائمة الاتفاقيات التجارية لدولة الاحتلال أن اتفاق باريس الموقع في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، والذي يمنح الفلسطينيين فقط وضع سياسة تجارية وجمركية مستقلة في حالة القائمتين (A١) و(A٢)، وكذلك القائمة (B) بشكل غير محدد على الكميات ولكن بشرط أن تتوافق مع المواصفات الإسرائيلية.[3] ويشير نفس هذا الاتفاق إلى أن التبادل التجاري بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية لا يتم التعامل معه على أساس تجارة دولية بل تعتبر تجارة محلية، أي لا تخضع لقواعد وشروط منظمة التجارة العالمية أو غيرها من الاتفاقيات.

وضعت هذه الاتفاقية اللبنة الاقتصادية الأساسية الناشئة لنظام السلطة الوطنية الفلسطينية، وحددت مجموعة كبيرة من الإجراءات والمسموحات والممنوعات، ولكنها استتبعت إلحاق النظام الاقتصادي التابع للسلطة بالنظام الاقتصادي الإسرائيلي القوي والحديث، من حيث الضرائب، والجمارك، والمواصفات والمقاييس المتبعة، وأماكن الاستيراد والشحن، ونسب الضرائب والجمارك، وأنواع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها وتلك الممنوعة. بالإضافة إلى هذا، حددت اتفاقية باريس المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الإسرائيلية كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية. كما حددت النظام المالي المتاح ضمن السوق الفلسطينية، وذلك بإنشاء «سلطة نقدية» أو سلطة النقد الحالية، وقد تم تحديد إطار عملها في مجموعة من البنود الواردة في هذه الاتفاقية على أساس مبادئ السوق الحر والتعاملات المالية العالمية، كما سمحت للبنوك الإسرائيلية بالعمل داخل مناطق السلطة. كما ثبتت الاتفاقية الشيكل عملةً رئيسةً داخل السوق الفلسطينية، وربطت الودائع بالشيكل، وحددت نسب العمولة على الودائع، والأخطر من ذلك أنها أوكلت بنك «إسرائيل» مسؤولية إدارة الودائع بعملة الشيكل، بحيث سيتصرف كبنك مركزي للشيكل داخل مناطق السلطة، على أساس إدارة بسيطة من قبل سلطة النقد الفلسطينية. حددت الاتفاقية الضرائب، ومنها ضريبة القيمة المضافة، بسقف أقل ١-٢٪ عن نسب الضريبة في «إسرائيل»، وأبقت الاتفاقية على العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل والمستوطنات مسموحة، وحددت نسب التحويل على الضرائب والتقاعد ومخصصات الضمان، كما حددت نسب الاقتطاعات لصالح المؤسسات الإسرائيلية على أساس تقديمها خدمات صحية أو إدارية للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل. والغريب أن هذه الاتفاقية تعاملت مع المستوطنات كمناطق قانونية، وعليه يسمح بجباية الضرائب على العمال الفلسطينيين لصالح السلطة فيها.[4]

الاقتصاد الفلسطيني يقع تحت سيطرة اقتصادية احتلالية تعمل باستمرار على امتصاص فوائده لصالح تغذية استمرار الاحتلال، حتى وصفه بعض السياسيين الفلسطينيين بأنه أرخص احتلال بالعالم، فما زال السوق الفلسطيني الثاني حجماً من حيث استهلاك المنتجات الإسرائيلية. وجود الاحتلال لم يمنع معظم أباطرة القطاع الخاص الفلسطيني من تطوير علاقات شراكة سياسية واقتصادية مع ممثلي حكومة الاحتلال، وكذلك الشركات الإسرائيلية وأباطرة المال والأعمال، وإنشاء منتديات ومؤسسات وحوارات منتظمة، هذا الواقع الاقتصادي الذي نرتبط فيه كفلسطينيين بشكل شبه كامل مع اقتصاد

2. World Trade Origination (WTO). Trade Policy Review, Report by the Secretariat- ISRAEL. 2012

٣. اتفاقية باريس الاقتصادية، ١٩٩٤.
٤. جابر، فراس، مرجع سبق ذكره.

الاحتلال، لا نية للسلطة لفكه أو التخفيف منه، وما الخطاب حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلا في إطار تحقيق مصالح إضافية لبعض النخب، ولكن أثمانه ستكون كبيرة على بعض الصناعات، وعلى بعض الشرائح الاجتماعية الفلسطينية التي تعتمد في رزقها على هذه الصناعات. كما أن التجارة بحد ذاتها ليست هدفاً، فهي وسيلة من الوسائل المختلفة لتحقيق التنمية التي تسعى لتحسين حياة البشر، وتوفير مقومات حياة لائقة للمجتمعات بشكل عادل. ولكن الاقتصاد الفلسطيني لا يرتكز الآن على تحقيق الحياة اللائقة ومنها الأمن الغذائي، حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي لا تتعدى ١٠٪ مما يعني أننا نستورد ٩٠٪ من احتياجاتنا من الحبوب، إضافة إلى عجز في كلٍ من الزيوت واللحوم الحمراء حيث لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منهما الـ ٢٠٪ و ٤٥٪ على التوالي. وخلال عام ٢٠١٠ كانت الصادرات الفلسطينية مجتمعة من الأغذية والحيوانات الحية حوالي ٨٠ مليون دولار أمريكي، أما الواردات من نفس الأغذية والحيوانات الحية فبلغت حوالي ٦٩١ مليون دولار، بعجز مقداره ٦١١ مليون دولار أمريكي.

من الأمور المهمة أن منظمة WTO التي خرجت من رحم العولمة وتسعى لتعزيز فتح الأسواق أمام الأموال والبضائع والخدمات، وتخفيف قيود الدول (وتحديداً دول الجنوب) أمام اكتساح الشركات الرأسمالية الكبرى لأسواقها، تعتمد في نظامها على الإجماع في التصويت؛ مما يعني أن «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، يجب أن تصوت بالموافقة على عضوية السلطة الوطنية تحت اسم فلسطين كعضو مراقب. وحتى تصوت بالموافقة، يحق للدولة العضو أن تدخل بمفاوضات ثنائية/ ثلاثية..الخ مع الدولة الراغبة بالانضمام، وقد تكون نتيجة هذه المفاوضات طلبات مقيدة غالباً في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري من الدولة الراغبة بالانضمام، ولكن وزير الاقتصاد السابق في السلطة يؤكد سعي السلطة إلى «تحييد» الاحتلال» **ويؤكد أبو لبدة: «نحن نتفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشكل مباشر وغير مباشر لاستكمال الانضمام وننتظر بأن تقبل إسرائيل بانضمامنا للمنظمة أو أن لا تعترض، أما أن تصوت بالإيجاب أو أن تمتنع عن التصويت ونحن نسعى بكل الطرق لتجنب فتح معركة سياسية مع الجانب الإسرائيلي في أروقة منظمة التجارة العالمية، وموقفنا في ذلك واضح تماما وأبلغنا ذلك للأمريكان ولمنظمة التجارة العالمية وحتى لإسرائيل**».[5]

السلطة الفلسطينية تعلن من خلال وزارة الاقتصاد استمرار عملها على تحضير ملف انضمام فلسطين كعضو مراقب إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أعلن وزير الاقتصاد جواد ناجي، أن فلسطين ستشارك في أعمال المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنوي عقده نهاية العام الجاري، بصفة مراقب. وذلك خلال لقائه مدير عام منظمة التجارة العالمية «باسكال لامي»، أن فلسطين قطعت شوطاً كبيراً على طريق انجاز متطلبات وشروط منظمة التجارة العالمية لتصبح جزء من النظام التجاري العالمي، وتمكنت خلال الفترة الماضية من إحداث تطور في المجال القانوني والسياسات الاقتصادية والتجارية وتحسين بيئة الأعمال بما يتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، والحاجة الفلسطينية.[6] الإجراءات التي تحدث عنها الوزير، شملت تأسيس فريقين، وطني وفني لتجهيز ملف انضمام السلطة كعضو مراقب، إضافة إلى تجهيز مسودات لبعض القوانين الجديدة التي يجب أن تتلائم مع شروط الانضمام، وإجراء نقاش من خلال مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) مع القطاع الخاص والغرف التجارية حول مزايا الانضمام من خلال مشاريع أمريكية وأوروبية. هذه الإجراءات لم تنعكس لغاية الآن على واقع حياة الإنسان الفلسطيني، حيث أن ذلك يتم بمجرد التزام السلطة الفلسطينية بشروط الانضمام التي تتمخض عن العضوية (في حال تمت الموافقة).

النقطة الأساسية التي تذكرها السلطة في معرض تهيئة الرأي العام أن انضمام فلسطين لمثل هذا المحفل سيكون مكسباً سياسياً، والسبب الثاني أنها –السلطة- ستستفيد من مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من الناحية الاقتصادية وبناء القدرات (تنظيم التجارة، السياسات التجارية، الموائمة القانونية، بناء الفرق التفاوضية)، وحتى تقديم الشكاوى حول سياسة الإغراق التي تمنع تطور الصناعات الفلسطينية التي تمارسها «إسرائيل». السبب نفسه تم الترويج له في معرض تبرير وتسويق عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، حيث أنها ستساعد على محاسبة «إسرائيل» كدولة احتلال تنتهك القانون الدولي، وبعد شهور قليلة، تحول هذا النصر «المفترض» إلى أمر صعب نتاج الإجراءات «المعقدة والمكلفة» من ناحية، وتجدد المفاوضات السياسية

٥. صحيفة الحياة الجديدة. الطريق الطويل.. فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/٩/١). الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=148263&cid=2352

٦. وكالة وطن للأنباء. فلسطين تشارك بالمؤتمر الوزاري للتجارة العالمية بصفة مراقب. ٢٠١٣/٢/١٢. الرابط الالكتروني:
http://www.wattan.tv/ar/news/81155.html

التي وضعت حداً لطموح القيادة الفلسطينية «بالمحاسبة». كما أن السلطة تغفل ذكر التأثيرات السلبية، ناهيك عن شروط الانضمام، ومدة المفاوضات الطويلة والمكلفة فنياً ومالياً، ومدى جهوزية السلطة فنياً للتعامل مع ملف استغرق روسيا عشرين عاماً من المفاوضات الحثيثة من أجل قبول الانضمام، واستغرق الصين خمسة عشر عاماً. ولم يحدد أي مستوى من مسؤولي السلطة ما هو دور دولة الاحتلال المباشر وغير المباشر في التأثير على هذا الملف بصفتها عضواً في هذه المنظمة؟ وكذلك من خلال واقع الاحتلال القائم؟ وهل هذا يعني أن التزام فلسطين بالبرتوكول الاقتصادي سيمنعها و/أو سيغلق الفرص أمامها للانضمام للمنظمة من خلال الحد من قدرتها على تلبية اشتراطات الانضمام للمنظمة؟؟ حيث ما زالت هذه الأسئلة بحاجة لجدال على المستوى السياسي، القانوني، وكذلك تأثير الأمر الواقع نفسه.

هذا في الوقت الذي يتزايد فيه النقد والهجوم على ممارسات وإجراءات منظمة التجارة العالمية المنحازة من قبل العديد من الجهات والدول. على سبيل المثال، وصف فريق بحثي تابع للأمم المتحدة منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها «كابوس» يقض مضاجع الدول النامية، وطالب بوجوب إخضاع ممارسات وأعمال هذه المنظمة للتدقيق من جانب الأمم المتحدة. وشن الفريق الذي تم تكليفه بإجراء دراسة بحثية، عرضت نتائجها هذا الأسبوع بحضور إحدى اللجان الفرعية المراقبة لحقوق الإنسان، هجوماً شديداً على ما يسمى بقواعد التجارة الحرة المستندة إلى «افتراضات جميعها منحازة وغير عادلة. وطالب الفريق بإعداد دراسة مستقلة وموضوعية لنظام تحرير التجارة بكامله، مشككاً ومتسائلاً عما إذا كان هذا النظام موجهاً نحو المصالح المشتركة «للدول الفقيرة والدول الغنية على حد سواء أم لا».[7]

تقترح منظمة التجارة تعديلات على التشريعات والقوانين لتتلائم مع شروط الانضمام، وهو ما يشّكل مساً بسيادة الدولة في بعض الجوانب، وهذا من المآخذ الأخرى على المنظمة من حيث الشروط المفروضة على الدول الراغبة بالانضمام لعضويتها، حيث يُشترط أن تكون الدولة الراغبة بالانضمام إلى عضوية WTO عضواً في الأمم المتحدة، وعليها الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام ١٩٤٧ إلى أن تحولت الغات[8] إلى منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٥. وتسبق العضوية مفاوضات شاقة وطويلة بين المنظمة والدولة الراغبة في العضوية (كما ذكرنا أعلاه)، يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي تلتزم بها الدولة، وذلك وفقاً لمستوى النمو الاقتصادي لهذه الدولة، كما إن الانضمام للمنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، وإنما يتم ذلك تدريجياً على أن لا تزيد فترة التطبيق عن المدة المحددة والتي لا تزيد عن عشر سنوات.[9] وتقوم الدول الراغبة بالانضمام بتقديم ملف كامل عن القوانين والتشريعات والضرائب والجمارك ووضع الدولة **لا بد لفلسطين أن تعيد النظر في بعض السياسات المتعلقة بنظامها التجاري حتى تكون جاهزة للحصول على موافقة كل دولة عضو على دخولها، والموافقة هنا ليست فقط سياسية، فمن حق أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تراجع المنظومة التشريعية والسياساتية المتعلقة بالنظام التجاري الفلسطيني وتضع التحفظات أو الاستفسارات أو الشروط على الانضمام والتي يجب على فلسطين أن تتوافق معها .**[10]

وقد وجهت هيئة أممية أخرى، هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، نقداً كبيراً للأسس التي بنيت عليها هذه المنظمة، وذلك في الدورة الحادية والخمسين التي تناولت أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٩٩، نورد منه ما يلي: «وتبقى مع ذلك تساؤلات مهمة عما إذا كانت منظمة التجارة الدولية المنتدى التفاوضي الملائم نظراً لتفاوت القدرات التفاوضية للأعضاء، وتلقائية الصبغة الإلزامية لجميع معاهدات هذه المنظمة فور التصديق عليها، وما يواكبها من التدابير القاسية في حالة عدم الامتثال. وتعاني منظمة التجارة العالمية هي أيضاً من أحد المشاكل الرئيسية التي ابتلت بها عملية الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بالاستثمارات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو عدم وجود إطار لإدخال المجتمع المدني ومشاركة الأطراف الثالثة الأخرى في مداولاتها. وأخيراً، فعلى الرغم من أن الفريق العامل قضى بأن

---

٧. جريدة الدستور الأردنية. شؤون اقتصادية في الصحافة العالمية: «WTO» كابوس يقض مضاجع الدول النامية. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/١٢/١). متوفر الكترونياً.

٨. الغات (GATT) هي (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) هدفها المعلن هو تنظيم التجارة العالمية وتحريرها من القيود الجمركية. وذلك وفق مبادئ هذه الاتفاقية التي تأسست في مؤتمر دولي عقد في جنيف عام ١٩٤٧، وبدأت أعمالها العمل في جنيف عام ١٩٤٨، وكانت الدول الموقعة على الاتفاقية حينذاك ٢٣ دولة هي (الولايات المتحدة، بريطانيا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، بورما، سيلان، شيلي، يوغسلافيا، كوبا، فرنسا، الهند، باكستان، وسوريا ولبنان ولوكسمبرغ وهولندا ونيوزلندا والنرويج وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا، والصين). وقد وقعت هذه الدول على لائحة لتنظيم التجارة وخفض التعريفة الجمركية على خمس حجم التجارة الدولية، ويتضح أن معظم الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية هي من الدول الصناعية وبعض الدول النامية التي ما زالت تدور في فلك الأوساط الاستعمارية علماً أن سوريا ولبنان قد انسحبت عام ١٩٥١. وفي ٢٤ آذار ١٩٤٨ وافقت ٥٣ دولة حضرت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية والعمالة في هافانا وتضمن الفصل الأول من ميثاق هافانا هو تأسيس منظمة التجارة العالمية، وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تأسيس منظمة متخصصة لتحقيق اقتصاد دولي متوازن وقابل للنمو على أساس تشجيع التبادل التجاري وضمان حرية تبادل السلع والخدمات والعمل على تخفيض التعريفة الجمركية وتسوية المنازعات والخلافات التجارية الدولية. للمزيد (أنظر/ي): الشمري، إياد ورضا عبد الجبار. آثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة إليها. جامعة القادسية.

٩. الشمري، إياد ورضا عبد الجبار. المصدر السابق.

١٠. صحيفة الحياة الجديدة. الطريق الطويل.. فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. مصدر سبق ذكره.

أي مناقشات حول اتفاقيات الاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية يجب أن تأخذ في الاعتبار «الأثر الإنمائي»، فإن ذلك لا يؤكد بأي حال من الأحوال بأن وجهة النظر المعتمدة ستكون حساسة للحقوق».[11]

النقد الموجه لكل مسائل التجارة، التمويل، الأسواق المالية والاستثمار، وتداعياتها المختلفة على عملية التنمية المتوازنة والعادلة داخل المجتمع الواحد، بل وداخل مجموعة البلدان النامية ما زال قائماً، وتعززه النتائج الكارثية للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الدول المتطورة، والتي أدت إلى سلسلة أزمات اقتصادية ومالية عالمية، مازالت بعض الدول ترزح تحت وطأتها، حيث انخفضت نسبة النمو كنتاج مباشر لانخفاض قدرة الدول على التصدير للدول المتقدمة. وإذا لم تقم مسألة التجارة والتبادل التجاري بمعناها الواسع على أسس عادلة، فستنتج المزيد من الفقر والظلم كما ورد في تقرير أعدته أوكسفام: «تتمتع التجارة بالقدرة على خلق الفرص ودعم أسباب المعيشة؛ كما تتمتع بالقدرة على تدميرها. ويمكن للإنتاج المعد للتصدير أن يولد الدخل والعمالة والقطع الأجنبي التي تحتاجها البلدان الفقيرة لتنميتها. غير أنه قد يسبب أيضاً دماراً بيئياً وانعدام سبل كسب الرزق أو قد يؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الاستغلال. ويعتمد الأثر البشري المترتب على التجارة على كيفية إنتاج السلع، ومن يسيطر على الإنتاج والتسويق، وكيفية توزيع الثروة المتولدة عن ذلك، والشروط التي تتاجر البلدان بموجبها. وتؤثر طريقة إدارة نظام التبادل التجاري الدولي على جميع هذه المجالات بصورة حاسمة»[12] فيما يقدم ماندل نقداً أكثر جذرية، حيث يرى أن الأسس تكمن أن نظام التبادل التجاري نفسه مختل ومصمم بحيث تستفيد منه الدول المتقدمة على حساب الدول النامية «في ظل السيطرة الرأسمالية، جرى كبح تحديث البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة على نحو مزدوج. فمن جهة، فرضت عليها البلدان الامبريالية اقتصاداً مكملاً لاقتصادها، وحصرتها في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية وتصديرها، وكانا في الغالب زراعة أحادية وإنتاجاً أحادياً. وتوجد أسعار تلك المنتجات تحت سيطرة تامة للأسواق العالمية التي تتحكم بها التروستات الكبرى والبنوك الكبرى، المعرضة لتقلبات عنيفة. يفضي ذلك تدريجيا إلى إفلاس صغار المنتجين، وإلى بؤس وبطالة مزمنة. ومن ثمة ضيق السوق الداخلية في تلك البلدان، ما يخلق عقبة إضافية أمام التصنيع.»[13]

الأزمات المالية التي مر بها العالم منذ عام ٢٠٠٨ نتاج الأزمة المالية التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية عقب انهيار قطاع الرهن العقاري، ومن ثم البنوك الكبرى، وأدت إلى سلسلة تأثيرات على الدول المتقدمة (مثل اليونان، ايطاليا، أسبانيا)، وتدحرجت لتؤثر سلباً على اقتصادات الدول النامية التي تعتمد بالأساس على التصدير والتبادل التجاري، حيث تفضل الدول الصناعية والمتقدمة حماية صناعاتها والزراعة من خلال تدابير حمائية حتى لو أدت إلى إنتاج المزيد من الفقر في الدول النامية من خلال خفض وتقليل الاستيراد من هذه الدول. أورد الباحث Yılmaz Akyüz في مقالة بعنوان تأثير الأزمة العالمية على التجارة والاختلالات التجارية ما يلي: «حصلت هناك تخفيضات في الاستيراد ضربت أفريقيا ووسط وغرب أوروبا بشكل خاص وقاسي بسبب العلاقات التجارية المتينة، حيث أن أكثر من ٥٠ بالمائة من الصادرات من بعض الدول خارج الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية وبعض دول شمال إفريقيا تذهب إلى أوروبا، وحوالي ٣٥ بالمائة من بعض دول جنوب الصحراء الكبرى وروسيا أيضاً. وتقدر الآثار المباشرة لتخفيضات الصادرات في منطقة اليورو خلال ٢٠١١-٢٠١٢ التي تساهم في خفض نسبة النمو كالتالي: ٠,٨ في جنوب أفريقيا وروسيا، و٠,٥ في الهند والصين و٠,٣ في البرازيل واندونيسيا. وتأثرت العديد من الدول النامية في جنوب الصحراء الكبرى التي تعتمد بكثافة على التصدير إلى أوروبا وهي تشمل ساحل العاج وموزمبيق ونيجيريا والتي تبلغ صادراتها إلى أوروبا بين ١٠ و١٧ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي.[14]

ما هي منظمة التجارة العالمية (WTO)؟[15]

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية ١٥٩ عضواً من دول العالم حتى آذار ٢٠١٣.

١١. أونيانغو، أولوكا وديبيكا أوداغاما. حقوق الإنسان باعتبارها الهدف الرئيسي للسياسات والممارسات التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي. ورقة عمل مقدمة في لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة الفرعية ١٩٨٩/١٢. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ١٩٩٩.

١٢. انظر/ي: (Kevin Watkins, The Oxfam Poverty Report, 1995) في: أونيانغو، أولوكا وديبيكا أوداغاما. حقوق الإنسان باعتبارها الهدف الرئيسي للسياسات والممارسات التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي. ورقة عمل مقدمة في لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة الفرعية ١٩٨٩/١٢. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ١٩٩٩.

١٣. المناضل-ة. استجلاء أبعاد علاقات الشمال/الجنوب أسس تضامن بين المواطنين/آت. ٢٠١٠/٩/٩. الرابط الالكتروني: http://fr.almounadil-a.info/spip.php?article1964

14. Akyüz ,Yılmaz. Impact of Global Crisis on Trade and Trade Imbalances, SouthViews, No. 98. South Centre. 20 December 2013

١٥. للمزيد أنظر/ي ملحق (١) المرفق بهذه الدراسة.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ عقب جولة مفاوضات الأوراغوي وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ أكثر من خمس وخمسين عاماً.[16]

تغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة وهي: تجارة السلع وعددها (٧١٧٧) سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT١٩٩٤)، وتجارة الخدمات وتشمل ١٢ قطاعاً رئيسياً و١٥٥ قطاعاً فرعياً وتحكمها اتفاقية الـ (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS). ويحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من ٦٠ اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم، وأهمها (٢٨) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل: (في مجال السلع: الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية أمام التجارة، الصحة والصحة النباتية، الفحص قبل الشحن، شهادات المنشأ، تراخيص الاستيراد، الإجراءات الوقائية الخاصة، مكافحة الإغراق، التجارة، وفي مجال الخدمات (٦ اتفاقيات)، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها .[17]

• هيئة تسوية النزاعات/ منظمة التجارة:

داخل منظمة التجارة العالمية عدة هيئات ولجان (أنظر/ي) ملحق رقم (١)، وتتخصص كل هيئة أو لجنة بقطاع معين، أما هذه الهيئة فتتبع لاتفاقية الملكية الفكرية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتختص بالفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء على خلفية النزاعات حول حقوق الدول، سياسات الإغراق، سياسات الحماية ودعم الصادرات وغيرها.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ عقب جولة مفاوضات الأوراغوي وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ أكثر من خمس وخمسين عاماً.

تغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة وهي: تجارة السلع وعددها (٧١٧٧) سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT١٩٩٤)، وتجارة الخدمات وتشمل ١٢ قطاعاً رئيسياً و١٥٥ قطاعاً فرعياً وتحكمها اتفاقية الـ (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS). ويحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من ٦٠ اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم، وأهمها (٢٨) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل: (في مجال السلع: الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية أمام التجارة، الصحة والصحة النباتية، الفحص قبل الشحن، شهادات المنشأ، تراخيص الاستيراد، الإجراءات الوقائية الخاصة، مكافحة الإغراق، التجارة، وفي مجال الخدمات (٦ اتفاقيات)، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها .

تناولت المادة (٦٤) من اتفاقية التربس قواعد تسوية المنازعات، فأوجبت الفقرة الأولى منها تطبيق المادتين ٢٢، و٢٣ من اتفاقية جات ١٩٩٤ على المشاورات وتسوية المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء بحسب ما جاء في مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات، ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقية. تمر المنازعات بثلاثة مراحل متدرجة تبدأ بالمشاورات، ثم تشكيل فريق التحكيم، ثم الاستئناف. وقد حددت مذكرة التفاهم لكل مرحلة منها فترة زمنية معينة ومرنة في ذات الوقت، بما يضمن تسوية المنازعات في مدة قصيرة نسبياً. ولم يعد لأي دولة أن تعرقل إجراءات تسوية المنازعات، حيث أن موافقة جهاز تسوية المنازعات على طلبات تشكيل فرق التحكيم، وكذلك اعتماده لتقارير فرق التحكيم وما جاء بها من نتائج وتوصيات، بالإضافة إلى تقارير جهاز الاستئناف الدائم تتم تلقائياً ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بإجماع الآراء عدم

16. World Trade Organization (WTO). Who is the WTO?. (Entry date: 15/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm

١٧. الناصر، إبراهيم. منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها. د.ت. الرابط الالكتروني: http://www.almoslim.net/documents/tegarh.doc

اعتمادها. ينشأ جهاز تسوية المنازعات، ليدير القواعد والإجراءات، وكذلك المشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة، ما لم يكن هناك نص آخر في اتفاق مشمول. لذلك يتمتع الجهاز بسلطة إنشاء فرق التحكيم، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.[18]

هناك عوائق أخرى، لا تتيح لجميع الدول الأعضاء الوصول إلى هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى عنصر التكلفة المالية التي تترتب على الوصول لهذه الهيئة، وعدم وجود اعتبارات حقوق الإنسان في المنازعات التي تتم على أسس الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء، وما عدا قضية الأدوية الشهيرة (أنظر/ي قسم الأدوية) بالأعلى فإن الاعتبارات التجارية والخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية تغطى بشكل كبير على أجندة هذه المنظمة وهيئاتها.

كما أن غياب الخبرة السياسية والقانونية والإمكانيات للدول النامية قد تؤدي إلى خسارتها أمام الهيئة: فيما يتعلق بالنزاع بين الولايات المتحدة والهند بسبب عدم قيام الأخيرة بحماية براءات الاختراع في مجال المنتجات الدوائية والكيميائية، أصدرت لجنة تسوية النزاع قرارها ضد الإجراءات الهندية وتأييد الحكم من جانب لجنة النقض وقامت الهند بتعديل الإجراءات المتبعة في هذا الصدد حتى تتفق مع ما جاء بالقرار- النزاع بين الولايات المتحدة وإندونيسيا بسبب قيام الأخيرة باتخاذ إجراءات تدعم صناعة السيارات على نحو لا يتفق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قررت لجنة تسوية النزاع عدم أحقية إندونيسيا في اتخاذ هذه الإجراءات وقد ألغت إندونيسيا الإجراءات محل النزاع عقب صدور الحكم. يتضح مما سبق أن في إمكان الدول النامية الإفادة من آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية إذا امتلكت القدرة على استخدامها واستطاعت تفهم اتفاقات المنظمة بشكل متعمق، ورغم ذلك فإن دراسات عديدة كشفت أن آلية فض المنازعات لا تزال بحاجة إلى إصلاحات راديكالية حتى تصل إلى معدل الحياد والموضوعية المرجوة في المنظمة.[19]

الليبرالية الجديدة والتبادل التجاري والاستثمار:

تعتمد الليبرالية الجديدة على عدة أسس تتضمن، تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي إلى الحد الأدنى والمقتصر على الجانب التنظيمي للسوق، الخصخصة، المنافسة الحرة ومنها فتح الحدود أمام التجارة العابرة للقوميات، الاستثمار والعمالة، تنقل رأس المال والبضائع والسلع، بحيث يمكن للدول المتقدمة وشركاتها الضخمة أن تغزو الأسواق من خلال استغلال العمالة الرخيصة (في مقابل وضع قيود على حركة العمال من دول الجنوب لدول الشمال)، وتصدير البضائع والمنتجات، والاستفادة من المزايا القانونية والبيئية المرنة التي توفرها دول العالم الثالث من أجل جلب الاستثمار والتقنيات المختلفة، إضافة إلى وجود الموارد الطبيعية غير المستغلة، أي تخفيف قبضة الدول القومية عن الاقتصاد، والسماح للمبادرات العالمية بالعمل المتجاوز للحدود، ويجادل هاردت ونيجري في كتابهما الإمبراطورية: أن المنظمات العالمية والشركات الرأسمالية الكبرى تعمل على «بناء وتشغيل سلاسل من الأقاليم والكتل السكانية. إنها تكاد تنجح في تحويل الدول القومية إلى مجرد أدوات ومكاتب تتولى مهمة تسجيل حركات تدفق السلع والرساميل والسكان التي تقوم بإطلاقها[20]، ولكن هذا السياق المتوجه نحو اللبرلة والخصخصة في إطار معولم لم يمنع مؤسسات أممية أخرى من التنبيه لمخاطر هذا التوجه الاقتصادي –الاجتماعي وتشكيل معارضة من الداخل، ومحاولة التخفيف/ أو التغيير من الاتجاهات الاقتصادية والمالية السائدة، على سبيل المثال ورد في تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه: «لطالما ظل الاقتصاد السياسي الليبرالي يربط انتشار التجارة بالرخاء الاقتصادي والحرية الشخصية والحد من تعسف الدولة في ممارسة صلاحياتها. وقدمت النظرية الكلاسيكية الجديدة التي انبثقت عن هذا الاقتصاد وصفاً رياضياً معبراً عن الكيفية التي يمكن بها لأسواق السلع والأصول وعوامل الإنتاج غير الخاضعة لأي قيود أن تحقق مكاسب في الكفاءة واستقراراً في الاقتصاد الكلي عن طريق ربط الأسعار النسبية بأوضاع الندرة العالمية. وكثيراً ما ذهب دعاة العولمة الليبرالية الجديدة إلى أن هذه القوى، مقترنة بالإنجازات المحققة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما برحت تدفع الاقتصاد العالمي في اتجاه عالم بلا حدود، وأنه ينبغي لصانعي السياسات، خصوصاً في البلدان النامية،

١٩. فوزي، سامح. الدول النامية ونظام فض المنازعات فى منظمة التجارة العالمية. الأهرام الرقمي. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/١١/٢٠). الرابط الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢٢٠٩٠٥&eid=٤٩٩٨

٢٠. هاردت، مايكل وأنطونيو نيغري. الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة. الرياض: مكتبة العبيكان. ٢٠٠٢. ص ٦٦.

ألا يقاوموا هذا التحول الحاسم: فالواقع أن المنطق الاقتصادي التقليدي يوحي بأن البلدان النامية ستكون الفائزة الرئيسية في هذا «العالم الأرحب الذي لا حدود له»[21]. هذه النظرية التي وضعت قواعداً للعبة بحيث تضمن بشكل مستمر ومتواتر أن تكون الحدود المفتوحة هي تلك الخاصة بالعالم الثالث للاستفادة من الثروات الموجودة بداخلها، وتسمح بشكل نسبي بمرور البضائع والسلع والخدمات ذات المستوى التكنولوجي البسيط والمتوسط، وتحديداً تلك التي تحتاج إلى عمالة مكثفة ورخيصة، وتسبب أضرار بيئية واجتماعية لا ترغب بها الدول المتقدمة، ولكي تضمن الدول المتقدمة استمرار ذلك تم إيجاد منظمة التجارة العالمية كجسم مركزي في إدارة التفاوض مع دول العالم النامي من أجل فتح الأسواق وتحرير اقتصادياتها، وخفض الجمارك والدعم «إن القوى الصناعية والمالية الكبرى تنتج ليس السلع والبضائع فقط، بل والكيانات الذاتية أيضاً. إنها تنتج ذاتيات تمثيلية في قلب السياق السياسي-الحيوي[22]؛ هذه الأجسام التي سماها هاردت ونيغيري «ذاتيات تمثيلية» هي انعكاس لعمل هذا النظام الرأسمالي، وكيف يعيد إنتاج ذاته بأشكال مباشرة وغير مباشرة، بحيث يصبح الدخول إلى أحد هذه المنظمات دخولاً للمجال السياسي لهذه القوى، وخضوعاً لها.

رغم هذا لا تزال المؤسسات الدولية تعمل على تبني عدد كبيراً من دول العالم الثالث سياسات ليبرالية أكثر انفتاحاً فيما سمي «بتوافق واشنطن[23]» مع العلم أن سياسات التقشف التي اتبعتها الدول المتطورة، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية قد حد بالأساس من تدفق البضائع من العالم الثالث باتجاه الدول المتقدمة، إضافة إلى تراجع النمو الاقتصادي في منطقة البريكس (البرازيل وروسيا، الهند والصين وجنوب أفريقيا) وأمريكا اللاتينية.[24]

ومع أن الدول المتقدمة تروج لتحرير التجارة، والأموال وفتح الأبواب أمام الاستثمار إلا أنها لا تزال تضع قيوداً مختلفة ومتباينة تؤثر على الاستثمارات الخارجية وفقاً لمصلحة اقتصادها الوطني. حيث حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عدة قيود فرضتها دول مختلفة على الاستثمار: «في ظل التحسينات البطيئة في الاقتصاد العالمي تحاول الكثير من الدول جذب المستثمرين الأجانب من خلال تحسين شروط الدخول ومعاهدات المستثمرين المؤسسين وتسويق وتسهيل الاستثمار، ولكن بالنظر إلى تطوير سياسات الاستثمار طوال العام ٢٠١٣ من كانون الثاني حتى تشرين الأول يمكن ملاحظة ارتفاع عام في حصة السياسات المتعلقة باستثمار أكثر تنظيمي أو تقييدي».[25]

وقد تم تحديد مشاكل ومعوقات وإجراءات الاستثمار لعام ٢٠١٣

١ـ **الدخول/ تأسيس الاستثمار:** تبنت إحدى عشرة دولة تدابير سياسات جديدة (كندا، الصين، غانا، اليونان، الهند، جمهورية كوريا، الكويت، المكسيك، بانما، الفلبين، السويد) فيما يتعلق بدخول المستثمرين الأجانب وبشكل عام قامت بتخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية أو فرص فتح استثمارات جديدة، وفي ظل وجود قيود جديدة على الاستثمار فإن (الاستثمارات الأجنبية الجديدة) ارتبطت بصناعات مختلفة مثل التعدين وخدمات المساعدة البحرية.

٢ـ **معاهدة التشغيل للاستثمار:** اتخذت خمس دول تدابير إجرائية (بوليفيا، الإكوادور، فرنسا، اليونان، الهند) مع مراعاة لمعاهدة المستثمرين بعد التأسيس في الدولة المستضيفة، وبعض هذه التدابير تهدف إلى تعزيز سيطرة الدولة في بعض الصناعات.

٣ـ **تسويق وتسهيل الاستثمار:** اتخذت أثنتا عشرة دولة (بوروندي، كوبا، الدانمرك، ألمانيا، اندونيسيا، «إسرائيل»، كوريا، الموزمبيق، البرتغال، جنوب السودان، الفيتنام) تدابير فيما يتعلق بتسويق وتسهيل الاستثمار، وقد خفضت الدول إما معدل ضريبة الدخل أو قامت بإنشاء مناطق صناعية أو تسهيل إجراءات التسجيل.

---

٢١. الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر. العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة. ٢٠١١. ص ١٤.

٢٢. هاردت، ونيغري. مصدر سابق، ص ٦٦

٢٣. تعبير «توافق واشنطن» هو من بنات أفكار الاقتصادي الأميركي جون ويليامسون، وأطلقه عام ١٩٩٠ عند وصفه لخزمة السياسات والإجراءات التي وضعها صندوق النقد ودعمتها وزارة المالية الأميركية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والمالية في دول أميركا اللاتينية في أعقاب أزمة المديونية الخارجية العالمية التي فجرتها المكسيك عام ١٩٨٢ بإعلانها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. وينكون «توافق واشنطن» من إجراءات وسياسات هادفة إلى إصلاح المالية العامة بترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال بشقيه القريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية والبعيد الأجل المسهدف الاستثمار المباشر، وتخصيص المشاريع العامة في ظل أسعار صرف تنافسية. وفوق هذا كله لا بد من ضمان حقوق الملكية والمحافظة عليها. وهذه الإجراءات و السياسات التي سميت بـ «توافق واشنطن» تندرج تحت ثلاثة مبادئ أساسية هي استقرار الاقتصاد الكلي، وتنافس الأسواق، وانفتاح التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. جريدة الحياة. تحديات الإصلاح الاقتصادي بعد فشل «توافق واشنطن». (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/١٢/١٤). متوفر الكترونياً.

٢٤. للمزيد أنظر/ي: Khor, Martin. Economic Trouble in the South. Southviews, No. 92. South Centre, 17 December 2013.

25. United Nations UNCTIAD. Investment Policy Monitor, n. 11, November 2013.

٤- استبقاء الاستثمار واسترجاعه: تحاول الحكومات استبقاء الاستثمار في الدولة المضيفة، ففي ظل الأزمات الاقتصادية والبطالة لم تعد دول عديدة مهتمة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بل أصبحت حريصة على أن لا تنتهي الاستثمارات الموجودة بالأساس. وحالياً أصبحت الحكومات تحث باتجاه إعادة المستثمرين المحليين استثماراتهم من الخارج.[26]

تعكس هذه التدابير التوجه العالمي لدى معظم الدول المتقدمة التي تهتم بتصحيح وضع الاقتصاد المحلي وتطويره بما يلائم أجندة الدولة أكثر من الاهتمام بجلب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تطبيق لسياسات تقيد الاستثمار في قطاعات محددة (الاستثمار في صناعات محددة، تعزيز سيطرة الدول على بعض الصناعات، استرجاع الاستثمار). وهذا ينطبق على دولة الاحتلال، حيث يفرض القانون الإسرائيلي متطلبات الجنسية والمواطنة على أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الموظفين المهمين، والتي تشمل في معظم الحالات قضايا موافقات أمنية وموافقة الجهة المختصة (الخطوط الجوية الإسرائيلية وإنتاج الكهرباء، والإرسال والتوزيع، وعمليات الغاز الطبيعي، والخطوط المحلية الثابتة والراديو والهاتف المتنقل وخدمات الاتصال الدولي والتلفاز والقمر الاصطناعي وأسلاك البث وشركات الدفاع). وبالنسبة لخدمات الاتصال للخطوط الثابتة المحلية فإن ٧٥٪ من أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مواطنين إسرائيليين أما بالنسبة لخدمات الاتصالات العالمية والهواتف المتنقلة، يجب أن تكون الأغلبية مواطنين إسرائيليين.[27]

السلطة الفلسطينية بدورها نزعت إلى إتاحة المجال للمستثمرين الأجانب للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ما لم يكن محظوراً بقانون خاص، أي أن الأصل هو إباحة الاستثمار في أي مجال، وقد أعطى قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني حوافز تشجيعية وإعفاءات في معظم القطاعات تقريباً (ما عدا النفط، تصنيع المهملات، الكهرباء، الإذاعة والتلفزيون، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الصناعات الجوية وصناعات الأسلحة)[28]؛ هذه القطاعات هي أما محتكرة، أو أنها غير قائمة أصلاً!

الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية:

بدأت الدول العربية بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها، ناهيك أن هناك اتفاقيات ومعاهدات حول الجات، ويوضح الجدول التالي[29] عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة، نوع العضوية، تاريخ الانضمام وذلك حتى الربع الأول من عام ٢٠١٣.

الدول	تاريخ الانضمام	الدول بوضع مراقب
١. البحرين	١٩٩٥	١. العراق
٢. مصر	١٩٩٥	٢. الجزائر
٣. الكويت	١٩٩٥	٣. لبنان
٤. موريتانيا	١٩٩٥	٤. ليبيا
٥. المغرب	١٩٩٥	٥. السودان
٦. جيبوتي	١٩٩٥	٦. سوريا

الدول	تاريخ الانضمام	الدول بوضع مراقب
٧. تونس	١٩٩٥	٧. اليمن
٨. قطر	١٩٩٦	
٩. الإمارات	١٩٩٦	
١٠. الأردن	٢٠٠٠	
١١. عمان	٢٠٠٠	
١٢. السعودية	٢٠٠٥	

حجم الاستفادة الاقتصادية والتجارية للدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية غير واضحة، بل أن مجموعة من الدراسات والتقارير تتحدث عن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانضمام، والخسارة في قطاعات إنتاجية وصحية، وتحدد دراسة سليمان أن قطاع الرعاية الصحية العربي معرض لخسارة ٢,٦ بليون دولار سنوياً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة المنافسة في قطاع المنسوجات والملابس وارتفاع أسعار المواد المصنعة (حيث ترتبط هذه

26. United Nations UNCTIAD. Investment Policy Monitor, n. 11, November 2013
27. World Trade Origination (WTO). Trade Policy Review, Report by the Secretariat- ISRAEL. 2012
٢٨. السلطة الوطنية الفلسطينية. قانون الاستثمار الفلسطيني. 19998. الرابط الالكتروني: http://www.pic-palestine.ps/userfiles/file/pdfs/invest_rule_a.pdf
29. World Trade Organization (WTO). Members and Observers. (Entry date: 15/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm

القطاعات بصحة الإنسان مباشرة)، وتحدد الدراسة أن قطاع الزراعة العربي قد يخسر حوالي ٩٠٠ مليون دولار سنوياً.[30] ناهيك أن عدداً كبيراً من الدول طابعها نفطي، ومعظم صادراتها من النفط والغاز ومشتقاته، وهو سلعة ليست بحاجة لأية اتفاقيات.

تشير إحدى التحليلات أن المجتمعات العربية، ومن ضمنها المجتمع اللبناني، مجتمعات استهلاكية أكثر من كونها مجتمعات إنتاجية من الناحية الاقتصادية. وبالتالي فإن جميعها مرتبطة بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وقد وقع العدد الكبير منها، خصوصاً تلك الواقعة على ضفاف المتوسط، اتفاقات لتحرير التجارة معها، ولبنان هو احد تلك البلدان العربية التي وقعت اتفاق شراكة أوروبية تقضي بالسماح بالدخول الحر للبضائع والمنتجات الأوروبية إلى أسواقها. وإذ تأمل لبنان أنه يستطيع بواسطة هذه الشراكة تسويق منتجاته الزراعية وبعض المنتجات الغذائية المصنعة إلى الأسواق الأوروبية، سرعان ما اصطدم التطبيق بالمعايير الأوروبية المرتفعة الجودة التي جعلت الكثير من السلع اللبنانية غير مقبولة من قبل بعض الدول الأوروبية، وبالمقابل تم إغراق السوق اللبنانية بالبضائع الأوروبية الجيدة التي لا تستطيع السلع اللبنانية المشابهة منافستها، ليس من ناحية الجودة فقط، بل من ناحية الأسعار المتقاربة، بعد إضافة القيمة المضافة إليها. كما أن الأمر الآخر الحاصل بالنسبة للصناعات التحويلية التي لا تستطيع منافسة السلع الصينية الرخيصة.[31]

أما في حالة عُمان التي انضمت لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ أي أنه قد مضى على انضمامها ١٣ عاماً، فإن اقتصادها بالكامل قائم على الدخل الناتج من النفط، ويشكل النفط ومشتقاته أكثر من ثلثي الصادرات العمانية،[32] وهو قطاع يتمتع بميزة تصديرية عالية لا تجعله بحاجة إلى منظمة التجارة لفتح الأسواق، حيث أن الدول الصناعية تعتمد في صناعاتها وتقدمها على الوقود من نفط وغاز.

لم يساعد وجود منطقة التجارة العربية الحرة الدول العربية كثيراً في زيادة التبادل التجاري البيني، إذ لم يزد عن ١٠٪، إذ أن الدول العربية ما زالت تعرقل المضي قدماً بإنشائها، نتاج وجود خلافات سياسية أثرت على التعاون الاقتصادي العربي، ويساهم أيضاً أن النقل التجاري العربي البيني مكلف وغير متطور بالدرجة الكافية، إضافة إلى تعقيدات التحويل النقدي، وإجراءات الجمارك والتصدير. بينما شهدت التبادلات التجارية مع العالم ومناطق مختلفة نمواً مطرداً، حيث نجد أن الأوروبيين والأمريكيين يعملون على توقيع اتفاقيات ثنائية وإقليمية، إضافة إلى تمويل ودعم المشاريع الخاص بالتبادل التجاري وغيره، إضافة إلى الضغط على الحكومات العربية من أجل رفع الحواجز وفتح الأسواق. ولم تستفد فلسطين في هذه الحالة كثيراً من المعاملة التفضيلية التي يمكن أن توفرها الدول العربية لها من حيث تصدير السلع والبضائع والخدمات المختلفة بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ويساهم في تعزيز البنية الإنتاجية بدل التعرض الإضافي لمتاعب انفتاح إضافي قد يؤذي قطاعات إنتاجية مهمة من ناحية أخرى، وأهم الأسباب سيطرة الاحتلال على كافة المعابر بما يمكنه من فتحها وإغلاقها وتحديد ماذا يدخل أو يخرج منها، إضافة إلى أن إجراءات التفتيش نفسها والشحن تؤدي إلى زيادة التكلفة، وتفضيل الدول العربية التعامل التجاري مع الغرب.

الليبرالية الجديدة لها منظورها وضغوطها وأساليب عملها، ويبدو أن الدول العربية تخضع لهذه الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية والمتقدمة من أجل فتح أسواقها بشكل أوسع، والخضوع لشروط الليبرالية الجديدة؛ الأمر الذي على المجتمعات أن تتحمل ثمنه، ويتم هذا وفق عدة آليات، منها ارتباط النخب السياسية والاقتصادية بالغرب، ما يعني من تبعية كاملة بالرؤية والتفكير، إضافة إلى وجود مؤسسات سياسية واقتصادية تعمل على التأثير على السياسات العربية من الداخل، إن لم يكن بناء كامل لهذه السياسات. وبنظرة تحليلية، نجد أن جزءاً من الثورات في المنطقة قامت على أسس اجتماعية واقتصادية، لذا فإن التناقض حتمي ما بين أسس الثورات والمنظمات الدولية المختلفة التي ترعى الليبرالية (البنك الدولي، صندوق النقد، بنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية...الخ). ولكن الحكومات لا تزال تصر على الاستمرار في نهج اقتصادي مدمر داخلياً، ويدفع ثمنه الجميع. بينما، على الجهة الأخرى، تستفيد الشركات العابرة والدول المتقدمة من أنها قد تطورت

٣٠. سليمان، بلعور. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث. عدد 6/ 2008، ص 55-67.
٣١. شباني، بسمة. جملة لماهضة استغلال الشركات الكبرى للدول. جريدة السفير. (تاريخ الدخول: 20/12/2013). الرابط الالكتروني:
http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=2652&WeeklyArticleId=115384&ChannelId=14878&Author= %D8%A8%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A#.UsK7_liIrIV
32. Index Mundi. (Entry date 5/12/2013). Link: http://www.indexmundi.com/trade/exports/?country=om

لدرجة كبيرة من ناحية معرفية، تكنولوجية، اقتصادية، مؤسساتية لدرجة تسمح بانفتاح مشروط، أما الدول النامية، ومنها الدول العربية فهي لم تتطور للدرجة التي تسمح لها حتى بالصمود أمام الشروط المفروضة والتي تتطور باستمرار، منتجةً المزيد من الفقر والبطالة والكوارث الاجتماعية، نتاج عدم المساواة والمشاكل البنيوية الاقتصادية وغياب العدالة، ونرى أحد هذه الأمثلة للانفتاح دون التطور الكافي في قطاع الأدوية «صناعة الأدوية في العالم العربي التي هي في حقيقتها من أصل أجنبي، تحت التنظيم الجديد للمبادلات العالمية ستكون الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أمام الخيار التالي، إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو تتوقف عن الإنتاج. يقود الحل الأول إلى ارتفاع أسعار الأدوية عند الاستهلاك ويفضي الحل الثاني إلى تبعية العالم العربي شبه الكلية للسوق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن العرب استهلكوا أدوية قيمتها ٣٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٧. في اجتماع وزراء الصحة العرب المنعقد بدمشق في مارس ١٩٩٨ ومن قبله بفترة وجيزة اجتماع اتحاد الصيادلة والأطباء العرب أكد الجميع على خطورة التحديات التي تواجه صناعة الدواء في الدول العربية بسبب النظام التجاري العالمي الجديد[33]

شروط الانضمام قد تستدعي إيجاد قوانين ونظم غير متوفرة في الدول التي ترغب بالتفاوض، ومن خلال دراسة حالة انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، نجد أن هناك الكثير مما تم فرضه في مجال استحداث قوانين (استحداث تسع قوانين، إضافة إلى رزمة قوانين حماية الملكية الفكرية) وما زال كل تطور داخل منظمة التجارة أو اتفاقية جديدة، يفرض على الأردن العمل على موائمة بيئته التشريعية، وتخفيض الجمارك، وتحرير كامل لبعض القطاعات المهمة والسماح بالملكية الأجنبية الكاملة (التعليم، المستشفيات، الاتصالات والهاتف النقال، البحث والتطوير) إضافة إلى أنها عملية طويلة ومضنية حيث استغرقت الأردن حوالي خمس سنوات.

• دراسة حالة الأردن[34]:

عملية الانضمام

* قدم الأردن طلب الانضمام إلى اتفاقية الجات في العام ١٩٩٤ ثم تم تحويل طلبه إلى طلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٥، وبدأت عملية الانضمام بتشكيل مجموعة عمل في إطار المنظمة تشمل الدول الأعضاء الراغبين بالتفاوض مع الأردن على انضمامه وشملت (٣٠) دولة.
* قدم الأردن تقريراً عن نظام التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية الأردنية شاملاً السياسات التجارية العامة وتلك الخاصة بقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

عملية الانضمام

* تم بحث التقرير على جولات متعددة من خلال مجموعة العمل وتسلم الأردن حوالي (١٠٠٠) استفسار بشأن التقرير من قبل الأعضاء المهتمين، وتم إعداد الإجابات بشأنها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية، وقدم الأردن عرضاً تفاوضياً في مجال التخفيضات الجمركية، وقدم كذلك عرضاً تفاوضياً في مجال تحرير القطاعات الخدمية، إضافة إلى جدول يبين الدعم المحلي المقدم لقطاع الزراعة.
* عقدت عدة جولات تفاوضية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتمثلت المفاوضات المتعددة الإطراف بالمناقشات في إطار مجموعة العمل. شملت المفاوضات الثنائية (١٤) دولة.
* تناولت المفاوضات مجالات التخفيضات الجمركية وتحرير قطاعات الخدمات ومجالات حماية حقوق الملكية الفكرية والمواصفات القياسية والتدابير الصحية وإجراءات الاستيراد والتصدير وغيرها.
* انتهت عملية التفاوض في أواخر العام ١٩٩٩، وافق المجلس العام بالمنظمة على انضمام الأردن بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧، تلى ذلك عرض بروتوكول انضمام الأردن على البرلمان الأردني وتمت المصادقة على قانون انضمام الأردن إلى منظمة التجارة

٣٣. نعوش، صباح. العرب ومنظمة التجارة العالمية. الجزيرة.نت. (تاريخ الدخول: 1/10/2013). الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f7d5ce12-6870-4108-b1bf-5cd8f21d5ae7
٣٤. وزارة الصناعة والتجارة. مادة عرض لزيادة جرادات: انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية. (تاريخ الدخول: 5/9/2013). الرابط الالكتروني: www.mit.gov.jo

العالمية والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٤.

* رافق عملية الانضمام تعديل عدد كبير من التشريعات واستحداث بعضها الأخر لتتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، مثل:

- قانون الجمارك - قانون الزراعة - قانون المواصفات والمقاييس
- قانون ضريبة المبيعات - قانون الاستيراد والتصدير - قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين
- قانون الصحة العامة/ قانون الغذاء - نظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين - قانون حماية الإنتاج الوطني

* إضافة إلى رزمة قوانين متعلقة بحماية الملكية الفكرية

من الأمثلة على الالتزامات الواردة في تقرير مجموعة العمل:

* الفقرة (٥٨): الالتزام بعدم فرض أية ضرائب أو رسوم أخرى على المستوردات باستثناء الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مستوفاة مقابل خدمة مؤداه، وان أية رسوم أو ضرائب أخرى تطبق وتستوفى بعد الانضمام يجب إن تكون متوافقة مع قواعد المنظمة.

* الفقرة (١٢٦): الالتزام بإلغاء برنامج دعم الصادرات الخاص بإعفاء الإرباح الصافية المتحققة من التصدير من ضريبة الدخل ودعم الفائدة الممنوحة على القروض لتشجيع الصادرات من خلال برنامج البنك المركزي الخاص بدعم الصادرات بحلول ٢٠٠٢/١٢/١٣.

* تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية والزراعية على فترات انتقالية وربطها عند سقوف محددة، حيث يبدأ التخفيض في شهر آذار من السنة التي سيتم فيها التخفيض. وتم استثناء بعض السلع من التخفيض الجمركي حيث تم ربط السقوف الجمركية على ٣٠٪ لعدد من السلع مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية وبعض السلع الزراعية مثل البندورة والخيار والزيتون وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة للكحول والسجائر والتبغ التي تم ربط السقوف الجمركية لها عند ٢٠٠٪ و١٥٠٪.

التنازلات الجمركية:

* السقوف الجمركية التي تم الربط عندها هي نفس الرسوم الجمركية المطبقة، ويستثنى من ذلك بعض السلع الزراعية التي تم ربط الرسوم الجمركية فيها بنسب أعلى من تلك المطبقة في أشهر معينة من السنة تصل في حدها الأعلى إلى ٥٠٪، وذلك لتوفير حماية لتلك السلع في مواسم إنتاجها كما هو الحال في بعض الحمضيات والعنب والثوم والتين وغيرها.

* بشكل عام، تم ربط السقوف الجمركية على صفر٪، ٥٪، ١٠٪، ٢٠٪ (على فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات)

* الانضمام إلى ٣ مبادرات قطاعية من أصل ١٣ مبادرة قطاعية: المعدات الطبية، الآلات الزراعية، المواد الكيماوية، والانضمام إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات ITA.

تحرير تجارة الخدمات:

* وضع الأردن التزامات لتحرير التجارة في الخدمات في (١٠٩) قطاع خدمي من أصل (١٥٦) قطاع وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة/منظمة التجارة العالمية، أهمها:

* تحديد قيمة الاستثمارات الأجنبية ب(٥٠،٠٠٠) دينار أردني كحد أدنى، واشتراط موافقة مجلس الوزراء والمعاملة بالمثل لشراء واستئجار العقارات والأراضي، واشتراط فحص الحاجة الاقتصادية للسماح بالدخول والإقامة المؤقتة للأفراد الأجانب.

* تحرير قطاع الاتصالات الأساسية والهاتف النقال ابتداء من العام ٢٠٠٥ والسماح بالاستثمار الأجنبي فيها وبكامل الملكية للمستثمر الأجنبي.

* تحرير عدد من القطاعات من خلال السماح بالاستثمار الأجنبي فيها وبكامل الملكية للمستثمر الأجنبي، وذلك في قطاعات مثل خدمات الحاسوب والاستشارات الإدارية وبحث السوق والتعبئة والبحث والتطوير والفنادق وشركات توريد

الطعام والمصارف وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية وشركات مزودي الانترنت وإنتاج أفلام السينما والفيديو ودور السينما وغيرها.

* السماح بالاستثمار الأجنبي في خدمات البريد السريع (courier) والتعليم والمستشفيات ودور الرعاية والتأهيل والمختبرات الطبية وبحد أعلى للملكية المستثمر الأجنبي ٥١٪، على أن يسمح بكامل الملكية في العام ٢٠٠٤.

* حصر الاستثمار بالأردنيين في بعض القطاعات وكذلك حصر مزاولة بعض المهن بالأردنيين، واشتراط المشاركة مع أردني وبحد أعلى ٥٠٪ للملكية المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات مثل الخدمات الهندسية والمقاولات والتوزيع والتأجير والمطاعم والمقاهي ووكالات السياحة والسفر والنقل البحري والجوي.

فلسطين والانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تدير السلطة الفلسطينية من خلال وزارة الاقتصاد الوطني الفريق الوطني والفريق الفني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المشاورات والمفاوضات، وهناك عدة مشاريع ممولة (مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية، ومشروع تعزيز القدرة التنافسية وتنويع التجارة الممول من الاتحاد الأوروبي) من أجل مساندة جهد السلطة في الانضمام. وتحدث وزير الاقتصاد الوطني خلال عدة مناسبات خلال العام الجاري عن أهمية تطوير قطاع الخدمات (يصل حجمه إلى ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشمل التوظيف الحكومي)، بصفته أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي من أجل مساعدته في التصدير، ويحدد قطاعات تكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المصرفية والمالية والخدمات المساندة في إطار الاقتصاد الفلسطيني. يحدد الوزير ناجي أنه يجب العمل على مواءمة هذه التشريعات والقوانين لتخدم توفير المتطلبات اللازمة والضرورية لمتطلبات منظمة التجارة وتسهيل انخراط فلسطين في النظام التجاري العالمي.[35]

لا تأخذ رؤية الوزير بعين الاعتبار كون المجلس التشريعي معطل أصلاً، مع وجود الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى أن هذا الجهد ليس مبذولاً في قطاع غزة، والأهم أن مواءمة القوانين والتشريعات يجب أن لا تتعارض مع برتوكول باريس، صاحب اليد العليا والأساسية في تقرير أي شأن اقتصادي فلسطيني، كما لا يذكر تأثير الانضمام على باقي القطاعات، وخاصةً الإنتاجية منها.

وقعت السلطة الفلسطينية عدداً من الاتفاقيات والترتيبات التجارية مع دول العالم، حيث تستفيد السلطة من ترتيبات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتقيم اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ودول أفتا[36] (سويسرا، ليختنشتاين، أيسلندا، النرويج) ومع روسيا ومصر والأردن، ولكنها لم تستفد تجارياً واقتصادياً من هذه الترتيبات والاتفاقيات[37]، ويعود ذلك إلى وجود الاحتلال وتحكمه في كافة تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينية، تكلفة الشحن والتصدير وعوائقه، إضافة إلى أن التبادل التجاري مع الاحتلال أسهل فهو لا يتطلب الكثير من الإجراءات، حيث «يساعد» التعاقد من الباطن على إيجاد عمالة فلسطينية رخيصة تعمل على تصنيع أولي لبعض السلع التي تباع داخل السوق الإسرائيلية. ترى مختلف الجهات الرسمية الفلسطينية والقطاع الخاص أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيعمل على تطوير التجارة والتبادل مع دول العالم، ومع هذا لا توجد أي دراسة تقديرية للفوائد العملية تورد أرقام وإحصائيات دقيقة، ما عدا الحديث السياسي المرتكز على أهمية الانضمام للمنظمات الدولية لتعزيز واقع أن فلسطين قد أصبحت «دولة». هذا الخطاب الذي يتجاهل وجود مؤسسات إقليمية ودولية على مستويات تجارية واقتصادية مهمة، ويمكن أن تساعد في تعزيز اقتصاد الصمود «أنه الرد الاقتصادي الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المختلفة، والتي «جعلت الفلسطينيين يلجأون إلى إستراتيجيات تنموية اقتصادية تستند في أغلبها إلى القطاع الإنتاجي والخدمي الصغير، وأحياناً الصغير جداً، سواء في المدن أو الأرياف، باعتبارها أكثر ملاءمة للتنمية المقاومة، أو التنمية تحت القيود. أما الشكل الأبرز لهذا التوجه الاقتصادي، فقد تمثل بالمشاريع العائلية الصغيرة أو الاقتصاد المنزلي. وعليه، يمكن تحديد اقتصاد الصمود على أنه البنية الاقتصادية ـالاجتماعية التي سادت داخل المجتمع الفلسطيني فترة الاحتلال كرد على إجراءاته، ومحاولة للاحتفاظ «باستقلال اقتصادي» تحت الاحتلال، بحيث

٣٥. وكالة وطن للأنباء. ناجي: تقوية قطاع تجارة الخدمات بوابة إلى انضمام فلسطين للمنظمات التجارة الدولية. 18/2/2013. الرابط الالكتروني: http://wattan.tv/ar/news/28030.html

٣٦. للمزيد أنظر/ي: EFTA. Link: http://www.efta.int

٣٧. عبد الرحمن، عزمي وعبد الله دراغمة. منظمة التجارة العالمية WTO والواقع الفلسطيني. إدارة السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني. كانون أول 2003.

شملت جملة المنشآت الإنتاجية والاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.[38]

ولكنه –أي خطاب السلطة- يسعى للعضوية في الهيئات الدولية، دون دراية وتحليل كافي للثمن الذي قد يترتب اليوم وفي المستقبل على الأجيال القادمة، وكذلك ملائمة البنية التجارية والاقتصادية الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن معظم صادرات المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تذهب إلى الأسواق الإسرائيلية، وقد بلغت الواردات الفلسطينية من الخارج بما فيها «إسرائيل» ٣٩٥٨,٥ مليون دولار، أما الصادرات الفلسطينية فبلغت ٥٧٥,٥ مليون دولار ليصل العجز التجاري إلى ٣٣٨٣ مليون دولار، وتذهب ٨٦,٢٪ من الصادرات الفلسطينية من خلال «إسرائيل»، والباقي من معبر الكرامة والمنطار. ويستورد الفلسطينيون من دولة الاحتلال ما نسبته ٧٢,٥٪ وبقيمة ٢٨٧٣,٥ مليون دولار، ونصدر لها ما نسبته ٨٥٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية وبقيمة ٤٨٨,٥ مليون دولار.[39] أي أن التبادل التجاري مع دولة الاحتلال هو الأساسي، أما الباقي فهو قليل قياساً للحجم، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني تابع بالكامل لاقتصاد الاحتلال، كما أنه اقتصاد مشوه، وفرض مزيد من الشروط (التي ستأتي مع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية) سيزيد هذا الاقتصاد تشوهاً. حيث يفرض الانضمام للمنظمة على السلطة في المناقصات الحكومية أن لا تعطي أفضلية للمنتج الوطني، وسياسة التوريد مهمة جداً في الكثير من الدول لدعم قطاعات إنتاجية وتطويرها من خلال توريد السلع والبضائع والخدمات للجهات الحكومية ومؤسساتها المختلفة، وهذا يعني أن التنافس سيتم بين المنتج الوطني والأجنبي دون أي أفضلية للوطني.

وتواجه الدول النامية، ومنها السلطة الفلسطينية مشاكل اقتصادية ومالية، ومنها تراجع العائدات الحكومية التي تجبيها من خلال التخفيض الإجباري على الجمارك على السلع والبضائع الأجنبية بعد الانضمام لمنظمة التجارة وتطبيق الشروط والاتفاقيات.

ترويج لليبرالية ومعارضة:

السلطة الفلسطينية لا تتبنى وحدها مبادئ السوق الحر، فهناك عدد من الأجسام المرتبطة عضوياً برأس المال التي تعمل من أجل دفع أجندة عملها على مستوى صناعة سياسات التنمية الفلسطينية، ومنها مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد): «أعضاء مركز التجارة الفلسطيني يمثلون العديد من الشركات والمؤسسات الفلسطينية والتي تعتبره من خيرة المؤسسات الاقتصادية... وحيث أن مركز التجارة الفلسطيني من المؤسسات الرائدة في فلسطين والمتخصصة في تنمية وترويج التجارة وتعمل على الصعيد الوطني وتساهم عمليا في تنمية وتطوير اقتصاد فلسطيني قادر ومنفتح على العالم الاقتصادي وفق قانون السوق الذي يعتمد المنافسة أساس التنمية، وكذلك فان بال تريد مؤسسة هامة من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والتي لا تهدف إلى الربح[40]، فهي تسعى حسب تعريفها إلى تعزيز: السوق الحر، ترويج التجارة، المنافسة، وتروج أن هذه الأسس هي الطريق لتحقيق التنمية، ولكنها لا تشير إلى أن تولي القطاع الخاص لمهام التنمية منذ سنوات طويلة لم يؤدِ إلا إلى مزيد من الفقر والبطالة نتاج رغبته بالاحتكار وتحقيق الربح، وبناء الشراكات مع رجال أعمال إسرائيليين من دون الاكتراث بالاقتصاد الوطني.

القطاع الخاص الفلسطيني يتشكل ويتأطر وفقاً لمصالحه الاقتصادية والتجارية، وبال تريد هي إحدى الأدوات التي تعمل لتحقيق هذه الأجندة، التي تتضمن انضمام السلطة الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية، بل ويقوم مركز التجارة بقيادة الجهد لمناقشة أهمية انضمام فلسطين إلى «منظمة التجارة العالمية» «بالنسبة لمؤسسات الأعمال الفلسطينية ضمن مشروع زيادة التوعية للقطاع الخاص وذوي العلاقة بآليات وفوائد الانضمام للنظام التجاري متعدد الأطراف والآثار المترتبة على ذلك»، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) من خلال مشروع «تحسين المناخ الاستثماري[41]. وكذلك مشروع تعزيز القدرة التنافسية وتنويع التجارة، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي وينفذ بنجاح بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني

٣٨. جابر، فراس، مصدر سبق ذكره.
٣٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة ـ السلع والخدمات، 2010: نتائج أساسية. 2012.
٤٠. مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد. نشرة تعريفية حول بال تريد. (تاريخ الدخول: 10/10/2013). الرابط الالكتروني: http://www.paltrade.org/en/membership/brief-ar.php
٤١. وكالة أنباء وطن. خبير اقتصادي: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ينهي تبعية الاقتصاد الوطني للاحتلال. 25/5/2013. الرابط الالكتروني: http://www.wattan.tv/ar/tv/77560.html

ومركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» منذ عام ونصف.[42] وعقدت تحت هذه المشاريع وزارة الاقتصاد ومركز التجارة الفلسطيني عشرات اللقاءات مع التجار والاقتصاديين والغرف التجارية، وحتى مع الباحثين الاقتصاديين للترويج للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وعلى الجهة المقابلة لم تعمل الأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية على التحرك لتشكيل جبهة معارضة، أو حتى نقاش وتحليل الموضوع من أجل تبيان نتائجه.

يوجد ائتلاف فلسطيني للتجارة العادلة، ولكنه معطل، كما أنه لا يقارن أمام قوة ونفوذ بال تريد، والدعم الأمريكي والأوروبي والرسمي لها، كما أن أنشطة الائتلاف/ الشبكة قد تضاءلت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وهذا يعني غياب طرح بديل مجتمعي اقتصادي عقلاني وعادل أمام الشروط المكلفة لمنظمة التجارة الحرة. لكن هناك محاولات فردية في هذا الإطار، منها الجمعية الفلسطينية للتجارة العادلة؛[43] حيث أسسها ناصر أبو فرحة، وتتكون من ١٧٠٠ مزارع/ة صغير في مجال إنتاج زيت الزيتون، العسل، الطحينية... الخ، وقد أسس أيضاً كنعان للتجارة العادلة، وهي شبكة لتسويق زيت الزيتون في الولايات المتحدة و١٢ دولة أوروبية، وقد بلغت قيمة صادراتها ٨ مليون دولار أمريكي.[44]

تجارب أخرى تشكلت عالمياً، حيث أن هناك أكثر من ائتلاف وشبكة تدعو للتجارة العادلة ، ومن أهمها المنظمة الدولية للتجارة العادلة (WFTO)، وتقوم على مبادئ:

(١) خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصادياً، بهدف إزالة الفقر
(٢) الشفافية والمسؤولية، بهدف التعامل بعدالة واحترام مع الشركاء التجاريين
(٣) بناء القدرات والإمكانات
(٤) تشجيع التجارة العادلة[45]
(٥) دفع السعر العادل
(٦) العدالة النوعية وحرية الاختيار السياسي
(٧) ظروف العمل، تعني بيئة عمل صحية وآمنة، وأجور منصفة
(٨) عمالة الأطفال والإكراه
(٩) البيئة: تشجيع ممارسات الإنتاج الصديقة للبيئة
(١٠) العلاقات التجارية على أسس عادلة.[46]

هناك تكتلات ومحاولات أخرى مهمة في مجال تخفيف سيطرة الدول المتقدمة على دول الجنوب، ومنها تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، إضافة إلى تعزيز التبادل التجاري العربي ككل، أو من خلال تكتل دول من منطقة المغرب العربي، حيث ما زالت هناك محاولات من أجل تطوير التعاون الاقتصادي.

المقاربة التي تتبعها منظمة التجارة العالمية ويروج لها مركز التجارة الفلسطيني لا يوضح كيفية ضمان أن «التنمية» ستكون عادلة ومنصفة على مستوى المجتمعات، بحيث تفيد الطبقات المحرومة، ومع كافة النقد الموجود عليها عالمياً وعربياً وفلسطينياً، ووجود بدائل تجارية تقوم على أسس ومبادئ عادلة تحترم حق الدول في صيانة معيشة مواطنيها وسيادتها، تتبين من خلال استعراض مبادئ التجارة العادلة التفصيلية يتضح حجم المفارقة الأساسية التي تنطلق منها كل جهة في الدعوة لتبني طروحاتها، ولكن يتأكد من خلال متابعة وتحليل خطط التنمية الفلسطينية في العقد الأخير، أن مزيداً من الليبرالية لن ينتج إلا البؤس والظلم الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

---

٤٢. وكالة أنباء وطن.. ناجي: تقوية قطاع تجارة الخدمات بوابة إلى انضمام فلسطين للمنظمات التجارة الدولية. 18/2/2013. الرابط الالكتروني: http://wattan.tv/ar/news/28030.html

43. / Foodspring. Meet the Producer: Dr. Nasser Abufarha. (Entry date: 22/12/2013). Link: http://foodspring.com/content/dr-nasser-abufarha

44. Canaan Fair Trade. Link: http://www.canaanfairtrade.com/trade-exhibits.php

٤٥. للمزيد أنظر/ي: مركز موارد التجارة العادلة: http://www.fairtraderesource.org/learn-up/faq/، مبادئ التجارة العادلة: http://www.fairtradeprinciples.org/، والمنظمة العالمية للتجارة العادلة: http://www.wfto.com/.

٤٦. عوض، طالب. عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية. المرصد الاقتصادي: الجامعة الأردنية. متوفر الكترونياً.

٤٧. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس. جلسة طاولة مستديرة: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. 2012.

مساوئ الانضمام:

النقد الموجه من قبل بعض الخبراء الاقتصاديين لمساعي الانضمام، هو أن قواعد المنظمة تطبق بالفعل داخل الأراضي الفلسطينية وذلك بحكم العلاقات مع دول أعضاء مثل «إسرائيل» والأردن، ولكنها لا تستفيد من التسهيلات التجارية الممنوحة التي تستطيع من خلالها حماية الأسواق الفلسطينية، وعليه ما الداعي للانضمام وفرض المزيد من الشروط والصعوبات على الاقتصاد الفلسطيني المتهالك؟ فيما يلي تحليل مختصر للآثار المترتبة على الانضمام على قطاعات الزراعة والتجارة والملكية الفكرية وقطاع الأدوية.

• قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

مثلت الزراعة تاريخياً في فلسطين، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً مهماً من الناتج المحلي، وتشغيل اليد العاملة، إضافة إلى أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي، وفي المحافظة على الأرض والارتباط فيها كقيمة إنتاجية ووطنية.

تراجع الزراعة نتاج سياسات وممارسات الاحتلال التي عملت دوماً على مصادرة وتجريف الأراضي وخلع الأشجار المثمرة، وبناء جدار الفصل العنصري، وتشييد المستوطنات. وجاءت سياسات السلطة بمزيد من الضرر على الزراعة عبر سياسات حابت الاستثمار والتجارة والبناء على حساب الزراعة كقطاع إنتاجي مهم، ولم تخصص له في أي خطة تنموية أكثر من ١٪، بينما حظي الأمن ب ٤٠٪ من موازنات السلطة، كما أنها وافقت على برتوكول باريس الذي وضع قيوداً كبيراً على تطور القطاع الزراعي. فقد تضمنت الاتفاقية بند خطير يخص الزراعة هو (٥١) في الاتفاقية، حيث سمح بتبادل حر للمنتجات الزراعية دون ضرائب أو جمارك بين الجانبين، ما منع السلطة من حماية الأسواق الفلسطينية من الماكينة الإنتاجية الزراعية الكبيرة التابعة للاحتلال، والمقامة بالأساس على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي عدم توفير حماية للمزارعين الفلسطينيين ومنتجاتهم، واستباحة السوق الفلسطينية من قبل المنتجات الزراعية، ما أثر بشكل كبير على هذا القطاع الكبير والحيوي، ومنع من تطوره، بما يخدم ويساهم في استبدال المنتجات الإسرائيلية بأخرى فلسطينية. ويمكن النظر إلى الأرض على أنها سلعة سياسية، وبالتالي تم التنازل عن الأرض والمياه كسلع سياسية، أو بأفضل الأحوال إضعافها كجزء من شروط الاحتلال، وعليه فق أصبح القطاع الزراعي الفلسطيني ضعيفاً مقارنة بما يشكله كعماد لاقتصاد الصمود، وذلك لاعتماد عدد كبير من الأسر الفلسطينية على الإنتاج الزراعي والحيواني وارتباطهم بأرضهم، ما عطّل أيضاً ومنع تطور ونشوء قطاع زراعي إنتاجي منظم وقوي.[48]

عالمياً، تم التفاوض على اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية في ١٩٨٦-١٩٩٤ خلال جولة أوروغواي كخطوة أولى هامة نحو المنافسة أكثر عدلاً في هذا القطاع. اتفقت حكومات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تحسين الوصول إلى الأسواق وخفض الدعم الحكومي المشوه للقطاع الزراعي، والذي يبلغ ٧ بليون دولار في حالة الولايات المتحدة الأمريكية.[49] وقد تم الاتفاق على تطبيق الاتفاق على مراحل، تشمل أكثر من ست سنوات من عام ١٩٩٥ للدول المتطورة (١٠ سنوات بالنسبة للبلدان النامية). وتشرف لجنة الزراعة على تنفيذ الاتفاق.[50]

تتوجه المنظمة في عملها على الاتفاقيات المخصصة للزراعة نحو ثلاث قضايا، الأولى: خفض أو إلغاء الدعم الحكومي المقدم للمنتجات الزراعية، والثانية: تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية، والثالثة: خفض الدعم التصديري للمنتجات الزراعية. واتُفق في الاجتماع الأخير في جزيرة بالي/ اندونيسيا على تأجيل لمدة أربع سنوات فقط أي منازعات من قبل الدول حول الملكية العامة للأسهم في القطاع الزراعي الموجهة من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي؛[51]

---

٤٨. جابر، فراس، مصدر سابق.

٤٩. المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة. اليوم الثالث للاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية: سبع دول تجتمع بشكل مكثف. (تاريخ الدخول: 22/12/2013). الرابط الالكتروني: http://ictsd.org/i/wto/wto-mini-mc-geneva-2008/arabicupdates/14453/

50. World Trade Organization (WTO). Agriculture. (Entry date: 19/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agric_e.htm

51. South Centre. WTO'S MC9: Summary of issues. (Entry date: 19/12/2013). Link http://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2013/12/AN_MC9_1_WTOs-MC9-Summary-of-Issues_EN.pdf

وبعد أربع سنوات ستكون حالة الدول النامية (والمفترض أن تكون لاحقاً فلسطين منها) في وضع لا يمكنها من استخدام هذه الآلية الحمائية (رفع/ زيادة الدعم المقدم للزراعة من أجل الأمن الغذائي)، وإلا ستجد نفسها معرضة للنزاع والدعوى في آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.

في حالة السلطة الفلسطينية، لا يوجد حتى الآن دعم منظم للقطاع الزراعي، بل هناك محاولات لإنشاء صندوق لتعويض المزارعين في حالة الكوارث، كما لا يوجد أي نوع من الدعم التصديري للمنتجات الزراعية من خلال وزارة الزراعة أو أي من الكيانات الاقتصادية الفلسطينية، المتاح هو دعم خبرات وفتح قنوات للتصدير، وذلك يرتكز على السياسات التنموية التي لطالما همشت قطاع الزراعة، وركزت على الخدمات والقطاعات المالية.

يتبقى إذاً التعرفة الجمركية، وبما أن اتفاق باريس الاقتصادي يوحد الغلاف والتعرفة الجمركية فإن السلطة الفلسطينية تستفيد أصلاً من التزام الاحتلال بتعرفة عالية نسبياً ضمن التزاماتها في منظمة التجارة العالمية وهي:[52]

- التعرفة الجمركية الزراعية القصوى (أي أقصى ما يمكن أن تفرضه كجمارك على الواردات الزراعية): ٧٣,٣٪ على الواردات الزراعية.
- التعرفة الجمركية على صيد السمك ومنتجات الصيد القصوى (أي أقصى ما يمكن أن تفرضه كجمارك على هذه المنتجات): ٥٥٪.
- التعرفة الجمركية على الواردات الزراعية (المطبقة والمحتسبة على أساس تقرير عام ٢٠١٢): ٢٤,٥٪.
- التعرفة الجمركية على الزراعة، الصيد، صيد السمك والغابات (المطبقة والمحتسبة على أساس تقرير عام ٢٠١٢): ٢٩,٦٪.
- التعرفة الجمركية على منتجات الألبان: ١٠٩,٩٪.
- التعرفة الجمركية على الحيوانات الحية والمنتجات ذات العلاقة: ٤٢,٣٪
- التعرفة الجمركية على زيوت النباتات، الدهون، الزيت ومنتجاته: ٦,٦٪.

الرسوم الجمركية للاحتلال تبين أن لديه قوائم «مختلطة» أي أنه يستطيع التلاعب في وضع وتصنيف البضائع/ السلع ووضعها في خانة تعرفة جمركية أعلى إذا أراد، لذلك أبدت منظمة التجارة العالمية تحفظاً على نزاهة وشفافية القوائم.
نلاحظ من الرسوم/ التعرفة الجمركية أنها مرتفعة بشكل كبير على المنتجات الحيوانية والزراعية مما يشكل حماية للمنتجات الزراعية من المنافسة الخارجية (إلا تلك المنافسة مع المنتجات الإسرائيلية)، وهي ستكون أعلى مما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفرضه في حالة دخولها المباشر لمفاوضات الانضمام (في حال فك الغلاف الجمركي مع دولة الاحتلال كفرضية)، حيث سيتاح لعدد من الدول (الأعضاء) فرض شروط محددة على المنتجات الزراعية والحيوانية، ومن أهمها تخفيض التعرفة الجمركية لإتاحة المجال لسلعها العبور للسوق الفلسطينية.

القضية الأخرى المهمة هي القدرة التنافسية للبضائع والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية الفلسطينية في الأسواق العالمية، حيث أنه لا يوجد اكتفاء ذاتي فلسطيني من هذه السلع. وفقاً لمسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين أن ١,٦ مليون فلسطيني أي ما نسبته ٣٤٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد عانوا خلال عام ٢٠١٢ من انعدام الأمن الغذائي[53] فيما يقول مدير في وزارة الزراعة في محافظة جنين أن الفلسطينيين يستوردون معظم القمح الذي يستهلكونه «لا يتعدى معدل الإنتاج السنوي من محصول القمح في فلسطين ٤٠ ألف طن، تزرع على ما مساحته ٢٠٠ ألف دونم بمعدل إنتاج ١٥٠-٢٠٠ كغم / دونم، وبذلك تكون نسبة الاكتفاء الذاتي لا تتعدى ١٠٪ ما يعني أننا نستورد ٩٠٪ من احتياجنا من الحبوب، بحسب تقديرات إحصائية اقتصادية.[54]إضافة إلى عجز في إنتاج كلّ من الزيوت واللحوم الحمراء حيث لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منهما الـ ٢٠٪ و ٤٥٪ على التوالي[55]

52. World Trade Origination (WTO). Trade Policy Review, Report by the Secretariat- ISRAEL. 2012

٥٣. برنامج الأغذية العالمي. برنامج الأغذية العالمي والأونروا يحذران من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين. 21/6/2013. الرابط الالكتروني: http://ar.wfp.org/news/news-release/31322

٥٤. فلسطين الآن. الفلسطينيون لا يزرعون سوى 10% مما يأكلون. 21/5/2013. متوفر الكترونياً.

٥٥. أبو شحالة، نبيل. رداً على تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. وزارة الزراعة. ٢ تموز ٢٠١٣. الرابط الالكتروني:
http://www.moa.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=1644:2013-07-02-07-38-09&catid=46:minnews

أي أن لدينا عجزاً في في قدرة السوق الفلسطينية على تلبية الطلب من المستهلكين من المنتجات الأساسية. ولا يقتصر الضرر على ما تقدم، حيث أن الواقع المالي للسلطة الفلسطينية كذلك يساهم في زيادة سوء واقع الأمن الغذائي ومستويات الاكتفاء الذاتي حتى في حالة رغبتنا بالاستيراد من الخارج كما يتم الآن «نسبة عائدات التصدير من السلع والخدمات المنفقة على الواردات الغذائية والحيوانات الحية تبلغ ٨٥,٨٪، أي أن جميع صادراتنا لا تكفي لسداد فاتورة غذائنا المستورد، ولا تحسب كميات المساعدات الغذائية من وكالات الأمم المتحدة والمانحين ضمن هذه الفاتورة، وتبلغ نسبة دقيق القمح المقدمة مساعدات غذائية في الأراضي الفلسطينية ٧٨,٨٪ من مجمل المواد الغذائية المقدمة كمساعدات غذائية في العام ٢٠٠٧، وهو مؤشر على انعدام الإنتاج المحلي لسلعة القمح الرئيسة في الأمن الغذائي.[56] خلال عام ٢٠١٠ كانت الصادرات الفلسطينية مجتمعة من الأغذية والحيوانات الحية حوالي ٨٠ مليون دولار أمريكي، أما الواردات من نفس الأغذية والحيوانات الحية فبلغت حوالي ٦٩١ مليون دولار، بعجز مقداره ٦١١ مليون دولار أمريكي.[57]

هذا العجز الكبير لا يعني فقط انعدام الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي فقط، بل يعني أنه لا يوجد لدينا أصلاً ما نصدره في مجال السلع الغذائية والحيوانية. وفي حال توفر ما سنصدره للدول المتقدمة فأنه سيخضع لمنافسة شرسة مع المنتجات المحلية في تلك البلدان التي تفرض حتى الآن حماية جمركية وتدعم مزارعيها، وقد أشارت الأمم المتحدة لهذا الموضوع: «يلاحظ تأخر قطاع الزراعة عن قطاع الصناعة التحويلية في عملية وضع الضوابط المتعددة الأطراف وفي خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأنه نظراً إلى كون معظم فقراء العالم يكسبون رزقهم من الزراعة، فإن مصادر رزق العديد منهم ومستويات معيشتهم معرضة بشدة لخطر الاختلالات الحادة في الإنتاج وتجارة المنتجات الزراعية نتيجة لارتفاع مستويات إعانات التصدير والدعم الداخلي المخل بالتجارة اللذين تقدمهما بلدان عديدة متقدمة النمو وسياسة الحماية التي تمارسها تلك البلدان.[58] ومن الواضح أن هذه الدول الصناعية المتقدمة التي أسست لفكرة التجارة الحرة من خلال اتفاقية (الغات) وبالتالي لمنظمة التجارة العالمية هي التي تخالف الشروط والأسس التي أقامتها عليها، من خلال حمايتها المفرطة للقطاع الزراعي بما لا يسمح للدول النامية بالتبادل التجاري الزراعي الواسع. وعليه لن يكون أمام فلسطين بمحصولها الزراعي المحدود مقارنة بدول زراعية كبيرة أي فرصة للاستفادة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أن حجم الإنتاج الزراعي المعد للتصدير نفسه محدود مقارنة بحجم المنتجات الزراعية والحيوانية المستوردة، وأخيراً فإن فتح الباب أمام تخفيض التعرفة الجمركية العالية نسبياً التي تفرضها دولة الاحتلال قد يؤدي إلى خسارة كبيرة للمزارعين والقدرة الإنتاجية، نتيجة إغراق السوق الفلسطيني بمنتجات مستوردة أرخص سعراً، وهي الآن متوفرة من خلال إنتاجها محلياً، كما أن هناك خطر من عدم تمكن الفلاح من إعادة زراعة البذور التقليدية التي ينتجها، واضطراره شراء بذور محسنة جينياً تضرّ بالاقتصاد والصحة والأرض.

• الملكية الفكرية وقطاع الأدوية:

بدأت الصناعة الدوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ السبعينيات، وتغطي حالياً ما نسبته ٥٥٪ من الاحتياجات الدوائية في فلسطين، ورغم هذا إلا أن الاحتلال يضع العوائق أمام تطور الصناعة الدوائية الفلسطينية (فلسطين بيرزيت، القدس، دار الشفاء، بيت جالا للأدوية، جاما، الشرق الأوسط). حيث تصر تصرّ وزارة الصّحة الإسرائيليّة على أن يُسمح للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة باستيراد تلك الأدوية المسجّلة في إسرائيل فقط، وبهذا فإنّها تسد الطريق أمام المنتجات الدوائية العربيّة. كما أن الشركات الإسرائيلية الكبيرة تبيع منتجاتها في السوق الفلسطينية دون جمارك أو تعديل. وتوفر الصناعة الدوائية أكثر من ألف فرصة عمل مباشرة وتستحوذ على ما نسبته ٥٠ و٥٥٪ من حجم السوق الفلسطيني، وهناك ١١٠٠ منتج دوائي محلي بأشكال صيدلانية مختلفة، أما حجم سوق هذه الصناعة[59] فيقدر بحوالي ١٠٠ و١٢٠ مليون دولار سنويا، وتصدر إلى عدد من الدول العربية منها الأردن، والجزائر، وقطر، وألمانيا.

الصناعة الدوائية عالمياً الآن ترتبط باتفاقية حماية الملكية الفكرية، تحت بند «براءات الاختراع» حيث يحق للشركة أن تسجل اختراعها للدواء، بحيث يصبح محمياً لمدة عشرين عاماً، ويمنع تطويره أو نسخه من قبل أي شركة أو دولة إلا بأذن الشركة

٥٦. أبو منديل، غسان. واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية. ٢٠١٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، ص ١٠٤.
٥٧. أبو منديل، غسان. واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. ص 111
٥٨. الأمم المتحدة: الدورة الخامسة والستون للجمعية العمومية. 65/142 التجارة الدولية والتنمية. قرار اتخذته الجمعية العمومية في 20 كانون الأول 2010.
٥٩. حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل. الاقتصاد الأسير: صناعة الأدوية والاحتلال الإسرائيلي. 4/8/2012. الرابط الالكتروني: http://bdsarabic.net/2012/08/04/wp_drugs-report
٦٠. سوات فلسطين. الصناعات الدوائية الفلسطينية تدخل أسواقا عالمية وعربية جديدة وتستحوذ على 60% من احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية. 23/2/2013. الرابط الالكتروني:
http://www.swot.ps/atemplate.php?id=331

المالكة لبراءة الاختراع مقابل مالي ضخم.

تعمل السلطة الفلسطينية حالياً من خلال الوزارات والمؤسسات المختلفة على تجهيز البيئة التشريعية من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقية حماية الملكية الفكرية، وبدأت بالفعل في إعداد قانون حول حماية الملكية الصناعية، وفي حال الانضمام دون استثناء أو حماية الصناعة الدوائية الفلسطينية وغيرها، فأن حجم الضرر على الصناعة نفسها وعلى المستهلك الفلسطيني سيكون كبيراً كما سنوضح لاحقاً.

التوجه العالمي لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع أدى إلى توقيع عدد كبير من الدول على اتفاقيات ومعاهدات، وقد تم ذلك من خلال إطار أممي يسمى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، الويبو هي المنتدى العالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية، والويبو وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي تمول نفسها بنفسها ويبلغ عدد أعضائها ١٨٦ دولة عضوا، ومهمتها الاضطلاعُ بدور ريادي في إرساء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وتدير الويبو عدداً كبيراً من المعاهدات والاتفاقيات حول الملكية الفكرية، ورغم أنها تعتبر وكالة أممية إلا أن الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أو اتفاق تريبس (TRIPS) تديرها منظمة التجارة العالمية، إلا أنه في عام ١٩٩٥ بدأت المنظمتان في العمل على مبادرة من أجل التطبيق المشترك لاتفاقية التربيس وتبليغ القوانين واللوائح وتوفير المساعدة القانونية التقنية والتعاون التقني للبلدان النامية ، إلا أن هذا لم يمنع أن تنقد الأمم المتحدة اتفاقية التربيس وشروطها لأنها لا تخضع للاعتبارات والمواثيق المختلفة داخل الأمم المتحدة، ومنها حقوق الإنسان بشكل عام، والحق في التنمية بشكل خاص.

اتفاقية حماية الملكية الفكرية تشمل[62]:

- براءات الاختراع.
- حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها.
- العلامات التجارية.
- النماذج الصناعية.
- تصاميم المخططات للدوائر المتكاملة.
- المعلومات السرية بما في ذلك الأسرار التجارية.
- المؤشرات الجغرافية بما في ذلك دلالات المنشأ.

تنص اتفاقية التربيس في مجال الأدوية وصناعتها على حماية الملكية الفكرية للمنتجات وبراءات الاختراع التي تشمل الأدوية، في حين أن بيانات الاختبارات ونتائج التجارب التي تجري بمعرفة شركات صناعة الأدوية بغرض التأكد من توافر الأمان والفاعلية في الدواء قبل طرحه في السوق تكلف مبالغاً طائلة وجهوداً شاقة وتستغرق سنوات طويلة. وتشترط القوانين السائدة في معظم الدول، للحصول على ترخيص بتسويق الدواء أو تسجيله من الجهة الحكومية المعنية (وزارة الصحة أو ما يماثلها)، تقديم بيانات الاختبارات ونتائج التجارب التي أجريت على الدواء المطلوب الترخيص بتسويقه أو تسجيله للجهة الحكومية المعنية للتأكد من الأمان والفاعلية. ولم تكن قوانين الدول النامية تضع-قبل اتفاقية التربس- أي قيود تمنع الاستفادة من المعلومات المتعلقة ببيانات الاختبارات ونتائج التجارب التي تقدم من شركات الأدوية الكبرى إلى الجهة الحكومية المعنية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية. وكان هذا الوضع يتفق مع مصلحة شركات الأدوية الوطنية في الدول النامية لأن نشاطها يعتمد بصفة أساسية على إنتاج الأدوية التي ابتكرتها شركات الأدوية الكبرى وطرحتها في السوق، مستفيدة في ذلك من بيانات الاختبارات ونتائج التجارب التي سبق إجراءها وتقديمها للوزارة المعنية، دون حاجة لإعادة الاختبارات والتجارب على الأدوية ذاتها من جديد.[63]

هناك مادة في اتفاقية تربس (TRIPS) تعطي الدولة حق استثناء براءات الاختراع، وتشديد الحماية في حالة وجوب حالة صحية أو لحماية النظام، وهذا يتيح للسلطة تعطيل التزام الصناعة الدوائية الفلسطينية بالملكية الفكرية لبعض أصناف

٦١. عبد الرحمن، عزمي وعبد الله دراغمة، مصدر سبق ذكره.
٦٢. المصدر السابق.
٦٣. الصغير، حسام الدين. مصدر سبق ذكره.

الأدوية، أما في حالة عدم استثنائها فإن الضرر المتوقع سيكون كبيراً لأنه سيفرض على الشركات أ) وقف إنتاج خطوط كاملة من الدواء التي هي محمية ببراءات اختراع وحقوق الملكية الفكرية لفترات قد تصل إلى عشرين عاماً ب) دفع مبالغ طائلة وهائلة لشركات الأدوية العالمية مقابل الموافقة على إنتاج نفس الدواء المحمي ببراءة الاختراع.

يضاف لما سبق، شرط التزام هذه الشركات بإجراء الاختبارات العلمية على المادة الدوائية الفعالة لكل صنف دواء للتأكد من سلامة وصحة الدواء، وهي اختبارات مكلفة مادياً بشكل كبير. النتيجة المتحققة هي انهيار كبير في حجم إنتاج الصناعات الدوائية، ومع ارتفاع مصاحب وكبير في أسعار الأدوية التي ما زالت محمية ببراءات الاختراع لمدة عشرين عاماً. وتقدر دراسة منشورة على موقع برنامج تمويل التجارة العربية حجم الانخفاض في الإنتاج الدوائي العربي إلى ٤٠٪ بعد عدة سنوات من الالتزام مع منظمة التجارة وشروطها، وحيث أن تكلفة إنتاج نوع جديد من الدواء تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار، فإن الصناعة الدوائية العربية قد تتراجع لمدة عشرين عاماً، مع ارتفاع ملحوظ في أسعار الدواء.[64]

وهناك مادة أخرى، وهي مادة رقم ٣١ من اتفاقية تربس التي تركت للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حرية تقدير حالات منح الترخيص الإجباري (استخدام براءة الاختراع دون موافقة صاحبها) دون التقيد بالحالات المتقدمة التي ذكرتها المادة ٣١ في تربس، إلا أن الاتفاقية وضعت شروطاً صارمة يجب توافرها لمنح الترخيص الإجباري تؤدي إلى عرقلة اللجوء إلى الترخيص الإجباري، ومن هذه الشروط فقرة (و) فهي تشترط لمنح الترخيص الإجباري أن يكون السبب لأغراض توفير الاختراع في الأسواق المحلية في تلك الدولة. ولما كانت الدول النامية والأقل نمواً لا تملك القدرة التكنولوجية على تصنيع المنتجات الدوائية المبتكرة فستواجه صعوبة في الاستفادة بشكل فعال من نظام الترخيص الإجباري المنصوص عليه في اتفاقية التربس، إذ لا معنى لمنح ترخيص إجباري لشركة أو شركات لا تملك القدرة التكنولوجية على تصنيع الدواء المرخص إجبارياً بتصنيعه.[65]

في هذا الإطار رفعت شركة الأدوية السويسرية العملاقة (نوفارتيس) دعوى ضد الحكومة الهندية بسبب إنتاج دواء هندي لمحاربة السرطان بسعر رخيص، وادعت الشركة أن هذا الدواء معدل من النسخة الأصلية غالية الثمن التي أنتجتها الشركة.[66] فيما رفعت ٣٩ شركة أدوية قضية ضد جنوب أفريقيا بسبب خططها لإنتاج أدوية رخيصة لمحاربة الايدز، ولكنها عادت وأسقطت الدعوى نتيجة الضغوط الكبيرة للحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، وحتى الأمم المتحدة،[67] هذا الصراع الأساسي بين شركات الأدوية العملاقة وجنوب أفريقيا ـ الهند ـ البرازيل وانضمام عدد من الدول النامية للمعركة الخاصة من أجل اكتساب الحق بإنتاج أدوية رخيصة ومقلدة لأمراض منتشرة، أدى في نهاية المطاف إلى استثناء أدوية (الايدز، السل، الملاريا) لفترة مؤقتة من براءات الاختراع (أنظر/ي ملحق (٢)).

لكن الصراع على الملكية الفكرية لم ينته إلى الآن حتى مع جولات المفاوضات حول تنفيذ وتطوير اتفاقية الملكية الفكرية، وتحديداً علاقتها مع الحقوق الأساسية للإنسان، حيث أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إلى «أنه أولي اهتمام كبير على مدى السنوات التي أعقبت مؤتمر سياتل بقضية حقوق الملكية الفكرية، ومسألة الحصول على الأدوية الأساسية: واتخذت هذه القضية في مرحلة الإعداد (لجولة مفاوضات) الدوحة أبعاد العلاقة بين الشمال والجنوب على نحو واضح فيما يخص اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وخصوصاً قضية ما إذا كانت مختلف الآليات من قبيل الحصول على التراخيص الإلزامية تعد طرقاً مناسبة يمكن أن تستخدم في معالجة الأزمة الصحية التي نشأت عن جائحة فيروس الإيدز/مرض الإيدز. وكان للولايات المتحدة الدور الأكبر في معارضة هذا الموقف، حيث عززت دعوتها باتخاذ إجراءات ثنائية كان الهدف منها إجبار عدة بلدان على الامتثال لما يسمى بالتدابير الإضافية للاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS-plus). وكانت للدعاوى القضائية التي رفعتها عدة شركات صيدلانية دولية (وأيدتها حكومة الولايات المتحدة) ضد القوانين المتصلة ببراءات الاختراع التي اقترحتها حكومة جنوب أفريقيا، والشكوى التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة ضد البرازيل في المجلس المعني بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٦٤. برنامج تمويل التجارة العربية. الصناعة الدوائية العربية في ظل النظام التجاري الجديد. (تاريخ الدخول: ٢٠١٣/١٠/٤). الرابط الالكتروني: http://www.atfp.org.ae/

٦٥. الصغير، حسام الدين. مصدر سبق ذكره.

٦٦. للمزيد أنظر/ي: أطباء بلا حدود. في الوقت الذي يجتمع فيه حاملو أسهم نوفارتيس، منظمة أطباء بلا حدود تحث الشركة على التخلي عن الدعوى القضائية في الهند. 23/2/2012. الرابط الالكتروني: http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/as-novartis-shareholders-meet-msf-urges-company-to-drop-court-case-in-india-1.html

٦٧. للمزيد أنظر/ي: سويس انفو. الأمم المتحدة تزيد جنوب أفريقيا في قضية الأدوية المقلدة. ٢٠٠١/٣/٧. الرابط الالكتروني: http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=1924992

(مجلس تريبس)، قد دفعت المجتمع المدني الدولي إلى اتخاذ إجراءات بهذا الصدد. وبعد أن أخذت تتزّح تحت وطأة الدعاية السلبية الناجمة عن هذه الإجراءات، انسحبت تلك الشركات بكل لباقة من الدعوى، في حين علقت حكومة الولايات المتحدة الإجراءات التي اتخذتها بشأن شكواها.[68]

إن حماية براءة الاختراع للأدوية لمدة عشرين عاماً، يعني عدم قدرة شركات الأدوية الفلسطينية على إدخال أي دواء جديد، إلا من خلال مبالغ طائلة تعجز عن دفعها، أو مواجهة قضية في المحاكم الفلسطينية بالذات إذا ما صنعت دواء بالاستناد للتجارب التي أجريت عليه في الخارج، وستضطر المحاكم الفلسطينية حينها إلى النظر في هذه القضايا (قد بدأ بالفعل تدريب القضاة والمحامين حول المعايير القانونية الخاصة بالاتفاقية). وهذا يعني أن هذه الأدوية ستدخل السوق الفلسطينية من إحدى طريقين، إما الشركات الإسرائيلية أو الشركات العالمية، وبالحالتين فإن الفاتورة الطبية وأسعار الرعاية الطبية بدورها سترتفع بشكل كبير، وتؤثر على صحة المواطنين.

هل الدواء وحده الذي سيتأثر؟

يجب أن ينتقل النقاش داخل الأجسام الطبية والصحية الفلسطينية، والجامعات الفلسطينية لدراسة الآثار المحتملة على القطاع الصحي والدوائي، وهذا يتطلب أيضاً من الشركات الفلسطينية المنتجة للأدوية البشرية والبيطرية أن تخصص موازنات أعلى للبحث والتطوير العلمي من أجل تحقيق اختراق في إنتاج أدوية فلسطينية وتسجيلها، حتى قبل الانضمام لهذه المنظمة.

ما ينطبق على الدواء سينطبق على سلع وبضائع أخرى، منها الكتب المختلفة، والأشرطة الرقمية، والأفلام، والموسيقى وعدد كبير من البضائع والسلع التي يتم استنساخها دون مراعاة الحقوق الفكرية، مما سيضطر السلطة إلى فرض غرامات وأحكام على المخالفين، ولإعطاء مثال توضيحي سيمنع نسخ كتاب أكاديمي إذا كان محمياً بحقوق الملكية الفكرية إلا بموافقة الناشر، وما يترتب على الموافقة من ترتيبات مالية، أي أن الطلاب لن يتمكنوا من مجرد نسخ الكتب المطلوبة بل شرائها، حيث تشمل حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها :[69]

- حقوق النسخ (إعادة استنساخ العمل).
- حقوق الأداء (أداء العمل أمام الجمهور مثل المسرحيات والحفلات الموسيقية).
- حقوق التسجيل.
- حقوق الأشرطة السينمائية.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني.
- حقوق الترجمة والاقتباس.
- برامج الحاسوب وقواعد البيانات.
- حقوق فناني الأداء ومنتجي الأسطوانات.

الاستعدادات الفلسطينية بدأت بالفعل لتهيئة القضاة والمحامين[70]، وجملة القوانين والتشريعات من أجل الانضمام لهذه الاتفاقية، دون وجود أي نقاش مجتمعي وتنموي حول تأثير الانضمام على الاقتصاد الفلسطيني، والصناعات المختلفة كما تناولت الدراسة في تحليلها لقطاعي الزراعة والصناعة الدوائية.

٦٨. أونيانغو، أولوكا وديبيكا أوداغاما. العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. التقرير النهائي المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة الفرعية 2002/105. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. 2003.
٦٩. عبد الرحمن، عزمي وعبد الله دراغمة، مصدر سبق ذكره.
٧٠. وكالة معا الإخبارية. توقيع اتفاقية لعقد برنامج تدريبي حول حقوق الملكية الفكرية. 18/12/2012. الرابط الالكتروني: http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=548939

خاتمة:

الحالة الفلسطينية مشبعة بالتناقضات إلى حد الثمالة، ومجرد التفكير بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية يزيد مستوىً إضافياً من التعقيد؛ إذ من ناحية الاقتصاد الفلسطيني مشوه بنيوياً وملحق باقتصاد الاحتلال، وقد رسم هذا من خلال اتفاقية باريس إضافة إلى الواقع أننا تحت سيطرة قوة الاحتلال، فلا سبيل للتحرر الاقتصادي إلا من خلال التحرر السياسي، ومن ناحية أخرى فأن اقتصاد السوق الحر الذي تبنته السلطة منذ تأسيسها عمل على إضعاف البنية الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدى إلى تراكم الاحتكارات الكبرى، والفساد المالي والاقتصادي، وتغول الشركات الكبيرة على المواطنين، ولكن السلطة بقيت قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والخدمات الأساسية بحكم دعم المانحين. حتى جاء فياض ليزيد من ليبرالية السلطة وتخليها عن بعض أدوارها بتشجيع حاسم من الدول المانحة والمنظمات الكبرى ليعلن عن نسخة «متطورة» من الاقتصاد تشبه روايات الغاب، وليعلن عن مؤسسات «الدولة» وعن أرقام «النمو» المرتفع لتعلن نفس الجهات المانحة بعدها فقط بسنة أن الاقتصاد الفلسطيني ما هو إلا حقل تجارب للدول المانحة، وتستطيع أن تهجر هذا الحقل متى أرادت، لتجد السلطة نفسها غارقة في ديون فلكية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ضمن هذا المنحى رغبت السلطة بالانضمام منذ التسعينيات إلى هذه المنظمة، وتجدد المسعى عدة مرات، وأخرها حديثاً. هذا المسعى يكرس أن الاقتصاد الفلسطيني المشوه سيلحق تارة إلى اقتصاد الاحتلال القوي والمتطور، وتارة أخرى إلى الاقتصاد العالمي الذي تخسر فيه اقتصاديات دول نامية بعشرات أضعاف حجم الاقتصاد الفلسطيني.

منظمة التجارة العالمية، كغيرها من منظمة العولمة الليبرالية تسعى إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الدول الصناعية المتقدمة من أجل استغلالها، وتحقيق المكاسب الاقتصادية والمالية والتجارية على حساب شعوب الجنوب، وهي في سعيها هذا تضع قليلاً من العسل فوق وجبة السم الكاملة، فبمجرد أن تنضم ستصبح «طيعاً» لهذا النظام التجاري التبادلي المصمم لسحق اقتصاديات الدول الصغيرة والنامية تدريجياً، وإذا كانت الصين وروسيا خضعتا لمطالب الانضمام حرصاً على نيل اقتصاد البلدين حصة من التجارة العالمية، فإن هذا الانضمام استغرق من عقد ونص إلى عقدين كما في حالة روسيا، كما أن الفرق الجوهري والأساسي أن التطور التكنولوجي والصناعي والقانوني يسمح لهذه الدول باللعب ضمن شروط منظمة التجارة، أما نحن –والحديث عن الاقتصاد الفلسطيني- فلا نمتلك أدنى أشكال السيطرة على الموارد والمعابر، فكيف بنا أن نضيف قيوداً تعمل على إنتاج المزيد من التخلف الاقتصادي والتنموي، وإن لم تطبق الآن، فهي ستطبق لاحقاً، أي أننا نقيد أنفسنا بأنفسنا ولأجيال عدة.

الليبرالية الجديدة بنسختها التي تطبق على دول الجنوب، تعني أن لك حرية الخيار والقرار على مستوى المجتمعات والأفراد، فما هي بالنهاية إلا لعبادة حق الفرد في اتخاذ القرار الاقتصادي- الاجتماعي، ولكن إن رفضت أن تكون داخلها ستعاقب، وأن وافقت فيجب عليك إطاعة القوانين واللعب وفقها، هذه اللعبة مصممة من أجل تخسر دول الجنوب، فما بال السلطة الفلسطينية تعتقد أنها ستكون أفضل من أن تخسر، مع أنها صممت هي أيضاً من أجل أن تكون الطرف الخاسر دائماً في أي معركة حتى لو كانت وهمية، فالسلطة تخوض هذه المعركة على أرضية الليبرالية الجديدة، وهي نسخة منقحة ومطورة من الرأسمالية الاستعمارية التي أنتجت المشروع الصهيوني، والتفكير أننا يجب أن «نشكو» نتاج هذه الرأسمالية لمؤسسة من مؤسساتها المتعددة ما هو إلا نتاج عقلية مهزوم تربى على «طاعة» المنتصر.

تسعى الدراسة هذه إلى فتح النقاش وتحليل آثار الانضمام والمخاطر المتوقعة بناء على تجارب الدول النامية والعربية، كما تريد أن توجه الأنظار إلى أن هناك أطر اقتصادية وتكتلات إقليمية نستطيع الانضمام إليها كتعبير سياسي، وكتبادل اقتصادي قائم على مبادئ أكثر عدالة من منظمة التجارة العالمية، ولا تتطلب تنازلات كبيرة، وبرغم أننا مكبلين بالاحتلال وبالاتفاقيات التي وقعتها السلطة بهدف تأسيسها، إلا أن هذا لا يعني الاندفاع اليائس نحو مزيد من القيود والتكبيل طمعاً بحرية زائفة.

إن الانضمام سيؤثر على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، ومنها الزراعة، الدواء، الصناعة، التعليم، ومجالات النشر والطباعة والنسخ... الخ، هذا التأثير سيؤدي إلى إضعاف عدد كبير من الصناعات الإنتاجية الفلسطينية، وتقليص الموارد المالية المتاحة الآن ومستقبلاً من خلال الجمارك والمكوس المختلفة، والتأثير على قدرة الفلسطينيين على وضع قوانين، والأهم أن بقاء الفلسطينيين في إطار اتفاقيات اقتصادية مع الاحتلال، ومع هذه المنظمات، وأن نضيف مزيداً من الشروط المختلفة التي تضعها الدول والهيئات المانحة سيزيد من انكشاف المجتمع الفلسطيني، ويقلل هوامش حركته، وبدلاً من ذلك، علينا أن نسعى لبناء اقتصاد إنتاجي، قادر على أن يعزز صمود الفلسطينيين على أرضهم في إطار معركة التحرر الوطني التي لم تنتهي، ويقيم شأناً للعدالة الاجتماعية التي تستحقها الفئات الاجتماعية المسحوقة.

النضال نحو العدالة الاجتماعية واقتصاد الصمود الإنتاجي يجب أن يكرس كنهج تنموي واضح، هذا النهج الذي يتعارض مع مبادئ الليبرالية الجديدة التي تسعى لتحقيق الربح دون أي التفات للحقوق الإنسانية البسيطة، وتترك غالبية الشعوب تعاني الويلات، لذا من المهم التنبيه أن مسعى الانضمام يجب أن يتوقف، وأن تعمل القوى السياسية والاجتماعية والتي لديها برامج اجتماعية وتنموية على وضع هذا الموضوع على أجندة الرأي العام، لذا تشكل التوصية النهائية للدراسة أن هذا الانضمام له عواقب لا قدرة للفلسطينيين على تحملها، ولكنها تضيف توصيات أخرى لمن يرى أن نضاله يجب أن يكون في مجال/قطاع معين.

توصيات:

- وقف مساعي الانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلى حين وجود استقلال سياسي واقتصادي يمكن الفلسطينيين من خلال نقاشات مجتمعية عميقة من تحليل الآثار المترتبة على أي خطوة انضمام لمثل هذه المنظمة.
- تشكيل لجنة بحثية علمية من مختصين في الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث الفلسطينية لدراسة الآثار المحتملة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنواحيها السلبية والإيجابية.
- استحداث تشريعات وقوانين جديدة لحماية المنتجات الفلسطينية، ورفع الحد الحمائي (حتى لو لم يتم استخدامه)، وكذلك صياغة قوانين تستثني مجموعة المنتجات والسلع الأساسية للأمن البشري داخل المجتمع الفلسطيني.
- فحص وتحليل الآثار المحتملة تحديداً على قطاعي الزراعة والأدوية لما تشكله من قيمة إنتاجية واقتصادية فلسطينية.
- دراسة بدائل التبادل التجاري القائمة على مبادئ التجارة العادلة وتحديداً تجارب جنوب- جنوب، والانهماك في التعاون الاقتصادي القائم على أساس جنوب- جنوب لأنه يقوم على التضامن والعدالة دون تفضيل لمصلحة دولة كبرى على باقي الدول.
- الاستفادة من الاتفاقيات والترتيبات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية وتفعيلها، والتي بحكم العلاقات القومية يمكن أن تعطي مزايا وتفضيلات خاصة جداً للبضائع والسلع والخدمات المصدرة من قبل الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن هذا الوضع إذا نجح التكتل الاقتصادي سيعفى التبادل التجاري البيني جزئياً من شروط منظمة التجارة العالمية.
- تشكيل خلية/ آلية مراقبة لعملية التفاوض من قبل السلطة الفلسطينية من أجل إطلاع الجمهور الفلسطيني أولاً بأول على نتائج التفاوض، والشروط والتنازلات المطلوبة.
- استبعاد الاختراعات الدوائية من الحماية المقررة ببراءة الاختراع، أو تقليص هذه الحماية من خلال المفاوضات من أجل الحد من سيطرة شركات الأدوية العملاقة متعددة القوميات ومغالاتها في أسعار الدواء.
- تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق التعاونيات والمبادرات التعاونية المحلية، العربية، وحتى مع التجارب الدولية التعاونية.
- دعم المبادرات المحلية التي لا تربط مع المحتل، وتستند على الإنتاج، والإبداع الفلسطيني.
- تعزيز المبادرات المحلية مع الدول العربية والمصرية وباقي الدول.

الملحق (١):[71]

اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)

شهدت اتفاقية الجات منذ عام ١٩٤٧ عددًا من التطورات التي آلت في النهاية لإنشاء منظمة التجارة العالمية بدءاً من مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧ وانتهاءً بجولة أورجواي الأخيرة ١٥ أبريل ١٩٩٤ والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث أكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة، والتي ورد في مادتها الأولى أن ممثلي الحكومات والجماعات الأعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على إنشاء «منظمة التجارة العالمية». وقد حددت الوثيقة: نطاق عمل المنظمة، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية.

وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير ١٩٩٥ حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة.

إن محور النظام والمعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف هو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي وقعتها أغلبية دول العالم التجارية وأُقرت من برلمان الدول، و تعد تلك الاتفاقيات بمثابة الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

١. **مبدأ عدم التمييز:** وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها ـدون مطالبةـ باقي الدول الأعضاء.

٢. **مبدأ الشفافية:** يقصد بهذا المبدأ نشر القوانين والأنظمة واللوائح التي تتعلق بالتجارة، ووجود فترة زمنية لتطبيق القوانين والإجراءات بما يتيح للدول القدرة على المواءمة مع هذه القوانين والإجراءات، بالإضافة إلى إرسال التعليق من هذه الدول، وضرورة وجود آلية لحل الخلاف في القوانين، بالإضافة إلى وجود نقاط استعلام، والغاية من ذلك هو القدرة على التنبؤ.

٣. **مبدأ المفاوضات التجارية:** وهذا المبدأ يعني اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

٤. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

٥. **مبدأ التبادلية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

٧١. وزارة الاقتصاد الوطني: السلطة الوطنية الفلسطينية. الفريق الوطني والفريق الفني لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية. الموقع الالكتروني: http://wto.ps/index.php/ar/component/content/article.html?id=5

أهداف المنظمة

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

أما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظف (التشغيل كامل) للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

آلية اتخاذ القرار في المنظمة وحل النزاع:

يتم اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية بصورة نموذجية وذلك بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليه بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، وبحال وجود خلافات تجارية بين الدول الأعضاء فإنها توجه عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم من خلال الآلية تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان الالتزام بالسياسات التجارية للدول، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، إن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول وذلك كنتيجة حتمية لخفض الحواجز التجارية.

الاختصاص:

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسله وبصورة متوقعة وحرية.

وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- منتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسيات المتعلقة بالتجارة.
- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

الهيكل التنظيمي:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية على ١٥٦ (١٥٩ عضواً حتى آذار ٢٠١٣) عضواً يمثلون أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية، كما أن ٣٠ آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية. يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء وتكون بالإجماع، ويتم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء.

يتشكل هيكل منظمة التجارة الدولية من عدد من الأجهزة وهي:-

١. المؤتمر الوزاري: ويتكون من جميع الدول الأعضاء (على مستوى وزراء التجارة الخارجية) ويعقد اجتماعًا كل عامين. ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية.

٢. المجلس العام: ويتكون من ممثلين من كافة الدول الأعضاء، ويتولى مسئوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به وبعمل اللجان المختلفة. كما يتولى مسئولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والتي تضطلع بمسئوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

٣. جهاز تسوية المنازعات: وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل صلاحيته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.

٤. آلية مواجهة السياسات التجارية: وهي المسؤولة عن مراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربعة أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نمواً.

٥. المجالس النوعية بالمنظمة: وهي مجلس لشئون تجارة البضائع، ومجلس لشئون تجارة الخدمات ومجلس لشئون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به، وعضوية هذه المجالس، التي تعقد عند الضرورة، مفتوحة أمام ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة.

٦. أمانة المنظمة: وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري.

أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ١٩٩٦ ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية. في الاجتماع الوزاري الثاني في جنيف في ١٩٩٨ قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة.

الهيكل التنظيمي للمنظمة:[72]

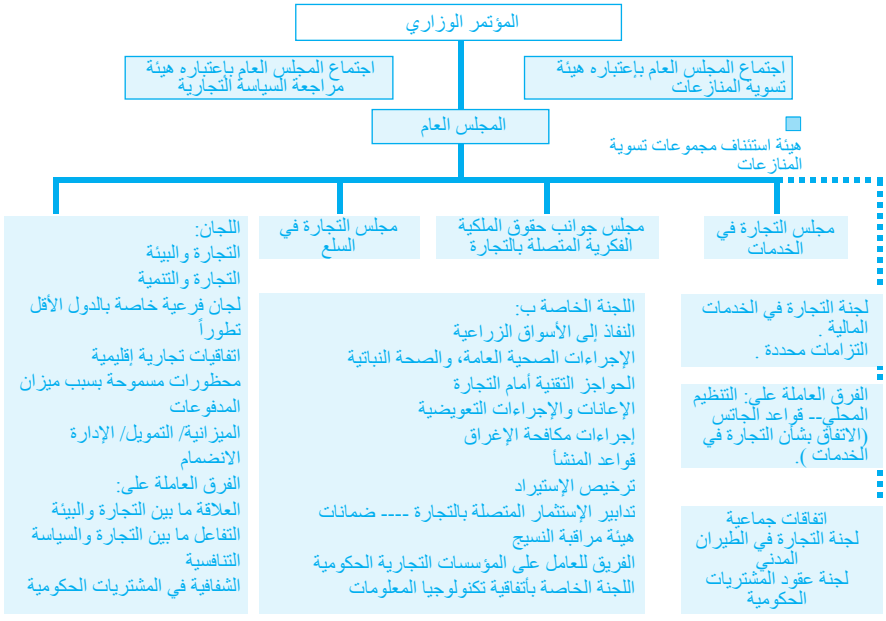

٧٢. الجامعة الإسلامية. التجارة الدولية نافذة فلسطين على العالم. (تاريخ الدخول: 1/11/2013). الرابط الالكتروني: site.iugaza.edu.ps/asamour/files/2011/02/WTO-Overview-IU.ppt

ملحق (٢)

كارثة الايدز في جنوب أفريقيا[73]

انتشار فيروس الإيدز في جنوب أفريقيا ونتائج تطبيق اتفاقية التربس:

تعد جنوب أفريقيا من أكثر الدول التي أصيب سكانها بفيروس الإيدز إذ بلغ عدد المرضي فيها المصابين بهذا الفيروس ٤,٢ مليون مريضاً. ولما كانت الأدوية اللازمة لعلاج هذا الوباء مشمولة بالحماية ببراءات اختراع وتحتكرها شركات الأدوية الكبرى وتبيعها بأسعار مبالغ فيها ليست في متناول المرضى، فقد أصدر الرئيس نيلسون مانديلا في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ قانوناً خول بمقتضاه وزير الصحة صلاحيات اتخاذ تدابير من أجل توفير الدواء بأسعار معقولة تتناسب مع دخل المرضى وقد أجاز هذا القانون استيراد الأدوية المحمية ببراءات اختراع إلى جنوب أفريقيا طالما أنها طرحت بمعرفة الشركات الدوائية صاحبة البراءات في الخارج مقررا بذلك مبدأ الاستيراد الموازي.

وفي أعقاب ذلك تعرضت حكومة جنوب إفريقيا لضغوط وتهديدات من الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير هذا القانون بزعم أنه يتعارض مع ما تفرضه اتفاقية التربس على جنوب أفريقيا من التزامات خاصة المادة ٦ من الاتفاقية التي تحظر الاستنفاد الدولي، غير أن حكومة جنوب أفريقيا لم تستجب لهذه الضغوط والتهديدات.

وفي مارس ٢٠٠١ أقامت مجموعة من شركات الأدوية الكبرى بلغ عددها ٣٩ شركة دعوى قضائية ضد حكومة جنوب أفريقيا طالبة إلغاء القانون المذكور، بزعم تناقضه مع الدستور، بالإضافة إلى مخالفته لأحكام اتفاقية التربس.

وفي ابريل ٢٠٠١ اضطرت شركات الأدوية المذكورة – استجابة للرأي العام إلى الانسحاب من القضية خشية افتضاح أمرها أمام العالم وظهورها بوجه قبيح يكشف تعطشها لتحقيق مكاسب وأرباح طائلة دون تقدير لأي جوانب إنسانية، ولو كانت تلك الأرباح على حساب أجساد وأرواح المرضى.

٧٣. الصغير، حسام الدين، مصدر سبق ذكره.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو شمالة، نبيل. رداً على تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. وزارة الزراعة. 2 تموز 2013. الرابط الالكتروني: http://www.moa.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=1644:2013-07-02-07-38-09&catid=46:minnews
2. أبو منديل، غسان. واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية. 2012. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.
3. اتفاقية باريس الاقتصادية. 1994.
4. أطباء بلا حدود. في الوقت الذي يجتمع فيه حاملو أسهم نوفارتيس، منظمة أطباء بلا حدود تحث الشركة على التخلي عن الدعوى القضائية في الهند. 23/2/2012. الرابط الالكتروني: http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/as-novartis-shareholders-meet-msf-urges-company-to-drop-court-case-in-india-1.html
5. الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر. العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة. 2011.
6. الأمم المتحدة: الدورة الخامسة والستون للجمعية العمومية. 65/142 التجارة الدولية والتنمية. قرار اتخذته الجمعية العمومية في 20 كانون الأول 2010.
7. أونيانغو، أولوكا وديبيكا أوداغاما. العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. التقرير النهائي المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة الفرعية 2002/105. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. 2003.
8. أونيانغو، أولوكا وديبيكا أوداغاما. حقوق الإنسان باعتبارها الهدف الرئيسي للسياسات والممارسات التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي. ورقة عمل مقدمة في لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة الفرعية 1989/12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. 1999.
9. برنامج الأغذية العالمي. برنامج الأغذية العالمي والأونروا يحذران من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين. 21/6/2013. الرابط الالكتروني: http://ar.wfp.org/news/news-release/31322
10. برنامج تمويل التجارة العربية. الصناعة الدوائية العربية في ظل النظام التجاري الجديد. (تاريخ الدخول: 4/10/2013). الرابط الالكتروني: http://www.atfp.org.ae/
11. جابر، فراس. خصخصة فلسطين. ضمن وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010.
12. الجامعة الإسلامية. التجارة الدولية نافذة فلسطين على العالم. (تاريخ الدخول: 1/11/2013). الرابط الالكتروني: site.iugaza.edu.ps/asamour/files/2011/02/WTO-Overview-IU.ppt
13. جريدة الحياة. تحديات الإصلاح الاقتصادي بعد فشل «توافق واشنطن». (تاريخ الدخول: 14/12/2013). متوفر الكترونياً.
14. جريدة الدستور الأردنية. شؤون اقتصادية في الصحافة العالمية: «WTO» كابوس يقض مضاجع الدول النامية. (تاريخ الدخول: 1/12/2013). متوفر الكترونياً.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة- السلع والخدمات، 2010: نتائج أساسية. 2012.
16. حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل. الاقتصاد الأسير: صناعة الأدوية والاحتلال الإسرائيلي. 4/8/2012. الرابط الالكتروني: http://bdsarabic.net/2012/08/04/wp_drugs-report/
17. السلطة الوطنية الفلسطينية. قانون الاستثمار الفلسطيني. 19998. الرابط الالكتروني: http://www.pic-palestine.ps/userfiles/file/pdfs/invest_rule_a.pdf

18. سليمان، بلعور. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث. عدد 6/ 2008، ص 55-67.
19. سوات فلسطين. الصناعات الدوائية الفلسطينية تدخل أسواقا عالمية وعربية جديدة وتستحوذ على 60% من احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية. 23/2/2013. الرابط الالكتروني:
http://www.swot.ps/atemplate.php?id=331
20. سويس أنفو. الأمم المتحدة تؤيد جنوب أفريقيا في قضية الأدوية المقلدة. 7/3/2001. الرابط الالكتروني:
http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=1924992
21. شباني، بسمة. حملة لمناهضة استغلال الشركات الكبرى للدول. جريدة السفير. (تاريخ الدخول: 20/12/2013). الرابط الالكتروني:
http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=2652&WeeklyArticleId=115384&ChannelId=14878&Author=%D8%A8%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A#.UsK7_liIrIV
22. الشمري، إياد ورضا عبد الجبار. آثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة إليها. جامعة القادسية.
23. صحيفة الحياة الجديدة. الطريق الطويل.. فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. (تاريخ الدخول: 1/9/2013). الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=148263&cid=2352
وكالة وطن للأنباء. فلسطين تشارك بالمؤتمر الوزاري للتجارة العالمية بصفة مراقب. 12/2/2013. الرابط الالكتروني:
http://www.wattan.tv/ar/news/81155.html
24. الصغير، حسام الدين. إعلان الدوحة الصادر من المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمنتجات الصيدلانية. ورقة مقدمة في حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية لفائدة الدبلوماسيين المصريين، نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ومعهد الدراسات الدبلوماسية، 29/1/2007-27.
25. عبد الرحمن، عزمي وعبد الله دراغمة. منظمة التجارة العالمية WTO والواقع الفلسطيني. إدارة السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني. كانون أول 2003.
26. عوض، طالب. عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية. المرصد الاقتصادي: الجامعة الأردنية. متوفر الكترونياً.
27. فلسطين الآن. الفلسطينيون لا يزرعون سوى 10% مما يأكلون. 21/5/2013. متوفر الكترونياً.
28. فوزي، سامح. الدول النامية ونظام فض المنازعات فى منظمة التجارة العالمية. الأهرام الرقمي. (تاريخالدخول:20/11/2013).الرابطالالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220905&eid=4998
29. مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد. نشرة تعريفية حول بال تريد. (تاريخ الدخول: 10/10/2013). الرابط الالكتروني: http://www.paltrade.org/en/membership/brief-ar.php
30. المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة. اليوم الثالث للاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية: سبع دول تجتمع بشكل مكثف. (تاريخ الدخول: 22/12/2013). الرابط الالكتروني:
http://ictsd.org/i/wto/wto-mini-mc-geneva-2008/arabicupdates/14453/
31. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس. جلسة طاولة مستديرة: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. 2012.
32. المناضلة. استجلاء أبعاد علاقات الشمال/الجنوب أسس تضامن بين المواطنين/آت. 9/9/2010. الرابط الالكتروني: http://fr.almounadil-a.info/spip.php?article1964
33. الناصر، إبراهيم. منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها. د.ت. الرابط الالكتروني:
http://www.almoslim.net/documents/tegarh.doc
34. نعوش، صباح. العرب ومنظمة التجارة العالمية. الجزيرة. نت. (تاريخ الدخول: 1/10/2013). الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f7d5ce12-6870-4108-b1bf-5cd8-21d5ae7

35. هاردت، مايكل وأنطونيو نيغري. الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة. الرياض: مكتبة العبيكان. 2002.
36. وزارة الاقتصاد الوطني: السلطة الوطنية الفلسطينية. الفريق الوطني والفريق الفني لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية. الموقع الالكتروني: http://wto.ps/index.php/ar/component/content/article.html?id=5
37. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية. مادة عرض لزياد جرادات: انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية. (تاريخ الدخول: 5/9/2013). الرابط الالكتروني: www.mit.gov.jo
38. وكالة أنباء وطن. خبير اقتصادي: الانضمام لـمنظمة التجارة العالمية ينهي تبعية الاقتصاد الوطني للاحتلال. 25/5/2013. الرابط الالكتروني: http://www.wattan.tv/ar/tv/77560.html
39. وكالة أنباء وطن. ناجي: تقوية قطاع تجارة الخدمات بوابة إلى انضمام فلسطين للمنظمات التجارة الدولية. 18/2/2013. الرابط الالكتروني: http://wattan.tv/ar/news/28030.html
40. وكالة معا الإخبارية. توقيع اتفاقية لعقد برنامج تدريبي حول حقوق الملكية الفكرية. 18/12/2012. الرابط الالكتروني: http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=548939

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Akyüz ,Yılmaz. Impact of Global Crisis on Trade and Trade Imbalances, South-Views, No. 98. South Centre. 20 December 2013.
2. Canaan Fair Trade. (Entry daet: 22/12/2013). Link: http://www.canaanfairtrade.com/trade-exhibits.php
3. EFTA. Link: http://www.efta.int
4. Foodspring. Meet the Producer: Dr. Nasser Abufarha. (Entry date: 22/12/2013). Link: http://foodspring.com/content/dr-nasser-abufarha/
5. Index Mundi. (Entry date 5/12/2013). Link: http://www.indexmundi.com/trade/exports/?country=om
6. Khor, Martin. Economic Trouble in the South. Southviews, No. 92. South Centre, 17 December 2013.
7. South Centre. WTO'S MC9: Summary of issues. (Entry date: 19/12/2013). Link: http://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2013/12/AN_MC9_1_WTOs-MC9-Summary-of-Issues_EN.pdf
8. United Nations UNCTIAD. Investment Policy Monitor, n. 11, November 2013.
9. World Trade Organization (WTO). Agriculture. (Entry date: 19/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agric_e.htm
10. World Trade Organization (WTO). Members and Observers. (Entry date: 15/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm
11. World Trade Organization (WTO). Who is the WTO?. (Entry date: 15/12/2013). Link: http://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm
12. World Trade Origination (WTO). Trade Policy Review, Report by the Secretariat- ISRAEL. 2012

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية " المرصد"
Social & Economic Policies Monitor (Marsad)

المرصد عبارة عن مؤسسة بحثية متخصصة بدراسة وتحليل ونقد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والمنطقة العربية على المستوى الكلي والإجرائي. وتتألف المجموعة من باحثين متخصصين في حقول التنمية وعلم الاجتماع والاقتصاد، وتسعى لدراسة دائمة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتدخلات التنموية على أرضية تحقيق العدالة الاجتماعية.

فكرة المرصد:

تناولت مجموعة من الناشطين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فكرة إنشاء مرصد يستطيع مراقبة مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبناة على المستويات المحلية والإقليمية والعربية، وأثرها المباشر على الفقراء والمجتمع بشكل عام. وكان هناك إدراك للحاجة المتزايدة لإنشاء هذا المرصد الذي يستطيع أن يكون رافداً لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء من خلال إصدار أوراق الموقف، أوراق السياسات، والأوراق النقدية حول خطط التنمية، بالإضافة إلى دراسات التنمية. بحيث يتم تبني هذه المواقف والسياسات والأفكار على مستوى اكبر عدد من المؤسسات، بما يجعل من عملية الضغط والمناصرة أكثر فاعلية وجدوى.

الأهداف العامة:

١- توفير منطلقات معرفية لدراسة وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها المجتمعية.
٢- تحليل ونقد النماذج والتدخلات والخطط التنموية.
٣- تعميق دور المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
٤- تشخيص حالة التنمية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية تحت الاحتلال والتدخلات الاستعمارية.
٥- نقد دور المؤسسات الدولية في صياغة خطاب التنمية بما يعيق من عملية التحرر والانعتاق.

gate Advertising
02-2959591